



BORST LIBRARY



3 1142 01381 7740

DATE DUE

DATE DUE





سَمِير شَمَّا

Shammā, Samīr

Ḥitrūl al-Kuwayt, ḥādiruh.

بتروال الكويت

ماضيه و مستقبله

الجزء الاول

٧٠١

طباع ابن زبدون بيش

N. Y. U. LIBRARIES

### حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

ولا يجوز أن ينسخ أو ينقل أو يترجم أي جزء من هذا الكتاب  
في أي شكل كان دون إذن كتابي من المؤلف ، ولكن يجوز لنا أن  
نستشهد بفقرات قصيرة منه عند تقديم الكتاب في جريدة أو مجلة .

*For East*

~~HD~~

~~9567~~

~~. K8~~

~~. S5~~

~~v. 1~~

~~c. 1~~

HD

9576

K82

S5

v. 1

c. 1

طبع في دمشق

أبريل ( نيسان ) ١٩٥٩

لله عذرا

## الى الامة العربية

ذات الحق الطبيعي في ان تستفيد من مصادرها الطبيعية

الى اقصى حد ممكن -

اقدم كتابي هذا .

المؤلف

وهذا يدل على مبلغ الجهد الذي بذل في هذا الكتاب الذي هو أول دراسة من نوعها في هذا الموضوع . ولم يقصد من الكتاب أن يكون للمختصين في البترول أو المشتغلين بشؤونه وحدهم ، بل جعل بالأكثر للكاتب العربي الفطن الذي يهتم أو يشغله صالح جزء هام من الوطن العربي ، وضع الله في جوفه ذخراً عظيماً وثروة طبيعية تتصارع قوى العالم عليها . وقد قصد من نشر الكتاب أن يحقق أكثر من غاية واحدة . فهو ، إلى جانب جمع المعلومات ونبويها وتحليلها وإعطاء ثقافة بترولية عامة لجمهور الأمة العربية ووضع حقائق أمام الرجال الرسميين ، إنما توخى أن يساهم مساهمة متواضعة في حركة البحث العلمي في موضوع البترول في الشرق الأوسط ، ومستقبله ومستقبل البلاد ، والرء على الأجيال الحالية والأجيال المقبلة . وهو محاولة أولية لإعطاء وجهة نظر عربية في هذا الموضوع مبنية على أسس العلم والخبرة والواقع والمصلحة العربية العامة .

ودراسة بترول الكويت تقدم لنا أروع مثل لما يمكن أن يحدث دخل هذه الثروة الطبيعية من الر فعال في بلدان الشرق العربي المنتجة لها ، من ناحية علاقة الدول بشركات استغلال البترول ومن ناحية توخي مصلحة البلاد وشعوبها والعمل على رفاهيتها وتقديمها في الحاضر والمستقبل .

وسيكون هذا الكتاب الأول من سلسلة كتب عن بلاد الشرق الأوسط المنتجة للبترول ، وعن بعض الموضوعات البترولية العامة كموضوع وسائل نقل بترول الشرق الأوسط بالانابيب والناقلات ، وموضوع بترول الشرق الأوسط عامة ومستقبله .

وسننشر أن شاء الله عن كل بلد جزاين الأول ويحتوي على الدراسة والتحليل والثاني ويحتوي على نصوص العقود والقوانين والخطابات والبيانات المتعلقة بامتيازات البترول واستغلاله في ذلك البلد لتكون القائدة اعم وأشمل .

وإن كل ما أرجوه من الله هو أن يكون ما بذل من جهد في الدراسة الحالية منسجماً مع خطورة الموضوع ، وإذا كان من نتائج هذه الدراسة أن أثار الاهتمام بهذا الموضوع ، فذلك حسبي ، والله ولي التوفيق .

س . ش

دمشق - نيسان (أبريل) ١٩٥٩



## الفصل الاول

### لرب فوق الكويت

سواء حبراء كأنها قطعة من الذهب ، هي سواء الأحادي حيث تقع حقول البترول في الكويت، ويتساعد منها الغاز فيحترق ويلهب السماء . مشهد رائع في الليل كأنه خيمة حبراء منصوبة فوق حقول البترول . هذا الغاز الذي يحترق بسا مقداره ٦٠٠ مليون قدم مكعب يوميا (١) هل هو غاز فائض (٢) ، أم أنك لا تكاد تجد فقيرا في الكويت، لأن ضخامة الثروة الأرضية من الزيت تثر الذهب على أرض الكويت ، وتقذف بأكثر من مائة مليون من الجنيهات كل عام على عدد من السكان لا يصل الى ربع مليون نسمة ، فلا يرون حاجة... الى هذه الثروة الطائفة في الهواء (٣) ، أم أن هذه الغازات سبوم تشعل فيها النيران لتلا تؤذي الانسان ، كما يردد البعض ؟ أم أنها ثروة قيمة تحترق هباء منثورا وتضيع على الشعب الكويتي والامة العربية ، بينما قوانين الولايات الامريكية مثلا لاتسمح بضياع عشر معشارها في بلادها ؟

ويسمع المرء عن ضخامة الانتاج في الكويت حتى يقارب المليون والنصف من البراميل يوميا - ويتتظر أن يزيد حتى ١.٧ مليون

(١) انظر تقرير شركة نفط الكويت المحدودة لسمو شيخ الكويت من عام ١٩٥٧ ص ١١

(٢) مجلة « العربي » التي تصدر في الكويت - العدد ٣ - شباط (فبراير) ١٩٥٩

(٣) صالح جويوت : « دولة الفارابي تتحقق في الكويت » - مجلة « الصور »

المؤرخة ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩

برميل يومياً اذا حصل هنالك طلب عليه - تمخر حاملاته فوق لحج المحيطات بخطوط طويلة لتوصله الى مصافي انكلترا وتحرك دواليب الحركة ، وتطير الطائرات ، وتسير الاساطيل ، وتنتج المواد الكيماوية المفيد منها والمدمر بأن واحد . فما السر بهذا التوسع بالانتاج ، حتى ان حقل البرقان وحده قد أنتج حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٥٨ أكثر من ٣٠٠٠ مليون برميل ، وهل هذا التوسع لصالح الكويت أم لغير صالحها؟ وهل يستفاد منه الفائدة القصوى ، أم أن فيه ضياعاً لأية حقوق من حقوق الشعب الكويتي والأمة العربية ؟

وقرأ الانسان عن مشروع بناء معمل يعمل بطورين قوته ٧٠٠٠ حصان ، لحقن مائة مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي في حقل البرقان أكبر بحيرة من البترول في العالم ، سينتهي العمل به في منتصف عام ١٩٥٩ وأن معمل آخر ذا طاقة ماثلة سيبنى عندما تنوفا الخبرة الكافية فيما يتعلق بنتائج تشغيل المعمل الأول (١) وهذا سيكلف عشرات ملايين الدولارات نصفها يضيع على الكويت . فما الدافع الى ذلك ، وهل كان في صالح الكويت ؟ وهل درس هذا المشروع ودرست أسبابه من وجهة نظر مصلحة الكويت العامة ؟

وقرأ المرء عن اكتشاف حقل الرونتين ، وهو أحد ستة حقول منتجة اكتشفت حتى الآن ، وإن شركة نفط الكويت تأمل أن تم حفر ٣٠ بئراً منتجة في هذا الحقل بمعدل انتاج الواحدة منها يتراوح بين ٥٠٠٠ و ٧٠٠٠ برميل يومياً ، كما تأمل أن يبلغ انتاج

(١) Platt's Oilgram, vol. 36, no. 213, October, 1958.

وجريدة « الكويت اليوم » الرسمية ، العدد ١٩٧ بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ ، ومجلة النفط ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ .

هذا الحقل مايتي الف (٢٠٠٠٠٠) برميل يوميا في منتصف أو أواخر عام ١٩٥٩ (١). ويقرأ المرء أن الشركة توصلت إلى أن طول هذا الحقل أكثر من ٢٠ ميلا، وأنها لما تصل إلى حدوده، كما يقرأ الإنسان أنه إلى جانب ميناء الاحدي، أكبر ميناء لتحميل البترول في العالم تقوم شركة النفط بإنشاء فوضة ثانية أكبر من الأولى بعد ٤ أميال إلى شال تلك الميناء. ستبلغ تكاليفها ثمانية ملايين جنيه امترية، ويمكنها تحميل ناقلتي بترول حولة الواحدة منها ١٠٠ ألف طن مع ناقلتين حولة الواحدة ٥٠ ألف طن - كلها بأن واحد، ويمكن للفوضة أن تحل ما معدله (٥٠٠٠) طن بالساعة الواحدة. فهل فكر الكويتيون بالسير الكامن وراء إنشاء هذه الميناء والدافع على إنشائها ؟

ثم يقرأ الإنسان عن تحلي بعض شركات البترول في الشرق الأوسط عن مناطق للبلاد المضيفة بموجب عقود الامتياز (٢) أو بدون نص على ذلك في عقود الامتياز كتنازل شركة نفط البصرة عن حقها بأشياء الاقليمية بالخليج العربي (٣) ولا يسمع عن تنازل شركة نفط الكويت عن شيء من ذلك .

ويقرأ المرء عن وجود نجان قومية وهيآت عامة وإدارات عامة تتولى شؤون البترول في البلاد المنتجة لهذه المادة، ولا يسمع عن مثل ذلك في الكويت . فما علاقة هذا بالوضع في الكويت فيما يتعلق بالبترول ؟

وهناك عدد من الأمور والموضوعات الأخرى الحيوية بشؤون البترول واقتصاديات الامارة التي جانب الموضوعات المشار إليها يبحثها هذا الكتاب ويحاول تحليلها والاجابة عليها في الفصول الآتية .

Petroleum Press Service, February, 1959, p. 60, (1)

٢- تقرير ارامكو السنوي عام ١٩٥٥ ص ١٥ .

٣- الاحد - تاريخ ٢٥ كانون الاول - ديسمبر ١٩٥٨ .

## الفصل الثاني

### لمة تاريخية

الكويت امانة عربية تقع في شمال الخليج العربي على الضفة الغربية منه بين القطرين العربيين المنتجين للبتروول - العراق والمملكة العربية السعودية، وشمال المنطقة المحايدة السعودية - الكويتية. وعدد سكانها أقل من ربع مليون نسمة .

وكلمة الكويت تصغير كلمة كوت . والكوت كلمة عراقية تطلق عادة على جيلة من بيوت الفلاحين المتجاورة المعدة لخزن الزاد والمتاع والوقود . ويقال ان الكلمة تطلق على البيت المبني كالحصن ، ثم تبنى حوله بيوت صغيرة، ويكون هذا البناء عادة على الشاطئ، ليتخذ فرضة أو ميناء للبواخر والسفن ، تقف عنده فستتار منه . وتأخذ ماتحتاج اليه . والكلمة ليست عربية الاصل ولذلك لم تذكرها المعاجم العربية (١) .

ولم يعرف الا النزر اليسير جداً عن تاريخ الكويت القديم ، فرغم أنها على حافة حوض ما بين النهرين الذي زخر بالمدنات القديمة ابتداء من امبراطوريات السوماريين منذ أكثر من خمسة آلاف عام ، الا أنها كانت جزءاً من بادية صحراء

١ - أيام الكويت - احمد الشرباشي ص ٦ - والكويت حرة الخليج العربي - الزعيم محمود نهج ص ٢٥ - وسجل الكويت اليوم - لنادية الطوبع والسير الكويتية ص ٦ .

العرب القاحلة التي يرتادها القلة من السكان الرحل ولم تكن جزءاً من السهول الآهلة التي كان يرونها دجلة والفرات وأهوية الكويت كانت لوجود ميناء الكويت الواسعة والميقة والمحمية بحياة مائية من الرياح .

والمعتقد أن الخليج العربي كان يمتد إلى مسافات بعيدة للشمال إلا أن فيه بدءاً يتلى بطنى النهرين فكانت فيه أثر ذلك جزيرة تاورية وبويان .

واقدم أثر عثر عليه في تلك المناطق هو حجر سواني من نوع الأحجار السوانية الموجودة في منطقة البرون . يرجع تاريخه إلى نحو سنة ٣٢٥ قبل الميلاد . وجد في جزيرة فيلكا وعليه كتابات يونانية تؤرخ نجاح أحد فائمة أسطول الاسكندر الكبير من حادث غرق إحدى سفنه .

وفي عهد أبي بكر أول الخلفاء الراشدين مر بالكويت خالد ابن الوليد الذي فتح العراق بعد انتصاره عام ٦٣٦م على الساسانيين في معركة « ذات السلاسل » قرب الأنقرة عاصمة مقاطعة فارس الفربية إذ ذاك . ويعين المؤرخون موقعها على شط العرب قرب مدينة الزبير الحالية جنوب البصرة .

وبعد الخراب الذي تم على أيدي المغول بقيادة جنكيز خان وتقلص البصرة إلى قرية صغيرة . لم تنشأ حكومة منظمة في تلك البقاع إلا منذ زمن الحكم العثماني الذي بدأ عام ١٥٤٦م . وبقي ولو شكلياً على الأقل حتى عام ١٩١٨ . وقد كانت القبائل العربية بالفعل شبه مستقلة وغير خاضعة لذلك الحكم .

وبدأ نفوذ الدول البحرية الأوروبية يتسرب إلى الخليج العربي منذ القرن السادس عشر عندما وصلت السفن البرتغالية إلى مياهه .

ودام النفوذ البرتغالي نحو قرن واحد ، ولكنه لم يتجاوز النفوذ البحري تؤيده سلسلة من الحصون على طول الشاطئ ، وبعد ذلك بدأ النفوذ البريطاني بمخول سفن شركة الهند الشرقية الى الخليج ، وتم امتد النزاع على السلطة والنفوذ التجاري في الخليج بين البرتغاليين والبريطانيين ، والهولنديين الذين وصلوا بعد البريطانيين بقليل ، وقد فاز الهولنديون في بادئ الامر ، ولكن البريطانيين أسسوا مركزين لهم في بوشهر والبصرة ، وثبتوا اقدامهم في البصرة التي أصبحت مركز اتصال للتجارة من الهند والميريد البري الى تركيا عن طريق حلب ، وقد ازداد النفوذ البريطاني رسوخا بعد أن انسحب الهولنديون في نهاية القرن السابع عشر .

وقد بدأ تاريخ الكويت الحديث في أوائل القرن الثامن عشر عندما فرح اليها من اواسط الجزيرة عدد من افخاذ قبيلة عذرة ، ومن تلك الافخاذ آل الصباح الذين اسفر بهم امراء اخيرا في خليج الكويت فأنشؤوا المدينة وبأسوا القبائل التي نزحت الى تلك الموانئ منذ عام ١٧٥٦ م . واصبحوا يسوونها ويسمونها سدي الحكومة البركية ذات السيادة الاسمية ، وقد عبرت الكويت حتى أن الرحالة الهولندي كارسن نيبور الذي زارها عام ١٧٩٥ ذكر أن سكانها كانوا يقربون عشرة آلاف نسمة ينسلكون نحو ٨٠٠ سفينة ويعيشون على التجارة وحيد اسبك والفوس على المولوء .

وفي عام ١٧٧٦ قامت حرب بين الفرس والأتراك لحل الفرس على أثرها البصرة فنقلت شركة الهند الشرقية ( البريطانية ) مركزها من البصرة الى الكويت ، ثم اقتهر البريطانيون حادث مهاجرة الوهابيين من نجد الكويتيين في الكويت فقتلوا نفوذهم عند شيخ الكويت وأحضرهوا بعض الجنود الهند الى مستودع شركة الهند

الشرقية في الكويت ، كما أرسوا سفينة حربية في الميناء . وقد قام اثر ذلك شبه عرف بين البريطانيين والأتراك ، بالاعتراف بسلطة الاتراك على الكويت مقابل اعتراف الاتراك بمصالح البريطانيين التجارية على الطرق المؤدية من البحر الابيض المتوسط الى الهند عبر الخليج العربي . وبإدعاء حماية هذه المصالح وضعت شركة الهند الشرقية مقيماً بريطانياً في البصرة بدرجة قنصل ومقيماً في بوشهر في الخليج العربي .

وفي عام ١٨٣٨ كان لصر في الكويت مثل عنها ، ولكن لم تطل مدة اقامته .

وادعى البريطانيون في القرن التاسع عشر ان أعمال القرصنة في الخليج العربي بدأت تهدد مصالحهم التجارية فأرسلوا اسطولا بحرياً الى الخليج بحجة قمع القرصنة .

واضطر الكويتيون ، للمحافظة على وضعهم في الكويت التي أصبحت أيضاً منفذاً بحرياً لجبل شر الذي كان يحكمه آل الرشيد امراء حائل وما حولها — ان يحافظوا على علاقاتهم بالعثمانيين والبريطانيين بأن واحد ، وكانوا يدفعون ضريبة للعثمانيين ، كما تقبل الشيخ عبد الله الصباح ( ١٨٦٦ — ١٨٩٢ ) لقب قائمقام تحت امرة الوالي التركي في البصرة عام ١٨٧١ .

وحدثت في أواخر القرن التاسع عشر مصادمات بين الشيخ مبارك الصباح ( ١٨٩٦ — ١٩١٥ ) شيخ الكويت وآل الرشيد حكام حائل وما حولها . وكان آل الرشيد موالين للعثمانيين فشجعت بريطانيا الشيخ مبارك على طلب الحماية البريطانية فوق الشيخ مبارك مع المقيم البريطاني في بوشهر تعهداً كتابياً في ٢٣

كانون الأول (يناير) ١٨٩٩ (١)، وهو عام الاستعمار البريطاني السياسي والتجاري للخليج العربي . وبدأ النفوذ البريطاني منذ ذلك العام يهوى في الكويت . وتعهد الشيخ مبارك بأن لا يقبل أي وكيل أو ممثل لأية دولة أجنبية في بلاده إلا بموافقة الحكومة البريطانية ، وأن لا يتنازل عن أي جزء من أملاكه إلا بموافقتها . وفرضت بريطانيا حمايتها على الكويت من العدوان الخارجي . بشرط أن لا تتدخل في شؤون الكويت الداخلية .

وقد حاولت روسيا في عام ١٨٩٨ إنشاء محطة للمحرم في الكويت . كما سعى ل بناء خط سكة حديد من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي . وتنفذا ل سياسة ألمانيا بالتوسع في بلاد الشرق حاولت الحكومة الألمانية أن تعطي بلاد لوصول خط سكة حديد برلين - بغداد إلى الشاطئ الشمالي لخليج الكويت ، ولذلك زارت الكويت في عام ١٩٠٠ بعثة السكة الحديدية الألمانية يرأسها القنصل العام الألماني في استنبول والملحق العسكري الألماني - محاولة الحصول على موافقة الشيخ مبارك على مشروعها . ولكن الشيخ مبارك اعتذر عن إعطاء موافقته . فحرضت ألمانيا تركيا على احتلال الكويت . واتهمز البريطانيون هذه الفرصة أيضا فبعثوا طرادا حربيا رسا في ميناء الكويت ليواجه السفينة التركية التي حملت عسكريا للكويت ، وانسحرت القوة التركية بلزوم الانسحاب فانسحبت .

وفي عام ١٩٠٣ زار اللورد كرزون نائب ملك بريطانيا في الهند - الكويت زيارة رسمية يواكبه اسطول ضخم ، فاستقبله الشيخ مبارك بحفاوة بالغة تج عنها تعيين وكيل أو مستند سياسي

(١) عن التمهيد في كتاب : الكويت وحمرة الخليج العربي ، لفرع محمد محمود بهجت  
سار ، من ٦٩ و C. H. Atchison - Collection of Treaties, Delhi, 1933.  
vol. 11, P. 262 .



في الكويت، هو الكاتبين اس . جي . نو كس عام ١٩٠٤ واحتج  
الأتراك على هذا التعيين الماس بسيادتهم على الكويت ، ولكن لم  
يحصل لاحتجاجهم أثر .

وفي عام ١٩٠٩ بدأت بريطانيا وتركيا مفاوضات انتهت بسمودة  
اتفاق حررت في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩١٣ (١) لم يرم بعد ذلك، وخاصة  
بسبب قيام الحرب عام ١٩١٤ . فيها اعتراف بعلاقات بريطانيا التي  
تؤيدها الاتفاقات مع الكويت . وأن تحكم الكويت نفسها حكماً  
ذاتياً ، وأن لا تقر تركياً مدخلاً خط سكة حديد بغداد الى جنوب  
البحرة الا بموافقة بريطانيا . وعندما قامت الحرب العالمية ظل  
الشيخ مبارك محافظاً على علاقته ببريطانيا . وفي بداية الحرب  
اطلقت سفينة بريطانية ملققة على زورق بخاري كويتي كان يرفع  
العلم التركي ، مدعية أنها لم تكن عالمة بأنه كويتي ، وعندئذ  
اتخذت الكويت علماً مستقلاً أحمر مكتوباً عليه كلمة ( كويت ) .

وكانت الفترة بين الحربين العالميتين فترة هدوء نسبي اتسعت  
فيها التجارة وصناعة السفن وصناعة الغوص على اللؤلؤ نوعاً ما .  
وفي هذه الفترة عقدت معاهدة بين الكويت والعراق وضعت  
بموجبها خطوط الحدود ، رغم أنه لم توضع علامات حدود كافية  
على وجه الأرض ، كما اتفق على المنطقة المحايدة بين الكويت  
والمملكة العربية السعودية . وفي هذه الفترة أيضاً اعطي امتياز  
البترول لشركة نفط الكويت المحدودة . وباكتشاف البترول تغير  
النظام الاقتصادي في الامارة فكسدت عمليات الغوص على اللؤلؤ ،

(١) من مشروع الاتفاق منشور من G. P. Goach and M. Temperley.  
British Documents on the Origins of the War, Vol. 10 (ii) pp.190-94

وخاصة بعد تربية اليابان الفولاذ في المحار : كما كسدت صناعة  
بناء السفن الشراعية بعد تسيير السفن في العالم على البخار  
وبالوقود البترولي على شكل واسع : وأصبح اعتماد البلاد  
باقتصادها على واردات البترول ، ولا يزال .

## الفصل الثالث

### مفارقات الامتياز

يملك حق استغلال بترول الكويت في جميع البلاد ومساحتها نحو ٦٠٩٤ ميلا مربعا أي ١٥٧٨٣ كيلومترا مربعا (٣,٩٠٠,٠٠٠ فدان) ، وفي مياهاها الاقليمية ومناطقها المضمورة ( الراف القاري ) شركة نفط الكويت المحدودة التي سُجلت اُحدا في لندن في شباط ( فبراير ) ١٩٣٤ . وانتي تملكها حاليا بالتساوي شركتان احدهما بريطانية وهي شركة البترول البريطانية ( وكانت قبلا تدعى شركة الزيت الانكليزية الايرانية ) والثانية أمريكية وهي شركة جالف . وقد تآلفت شركة نفط الكويت المحدودة برأس مال قدره مائتا ألف ( ٢٠٠,٠٠٠ ) جنيه استرليني ، مع أن دخل الشركة في سنة واحدة أي عام ١٩٥٨ لم يقل عن الأربعمائة مليون دولار من بيع البترول الخام وحده ، عدا أرباحها من تكرير البترول الكويتي وقبلة وتسويقه . وكانت مدة امتيازها الاصلية ٧٥ عاما زيدت باتفاقية ١٩٥١ — ١٧ عاما أخرى . فأصبحت مدة الامتياز ٩٢ عاما تمتد لسنة ٢٠٢٦ وهي أطول مدة امتياز لاستغلال البترول في التاريخ . وشركة نفط الكويت المحدودة ، في الواقع ، شركة عاملة - تقوم فقط بعملياتي الانتاج والتكرير في الكويت لصالح الشركتين مالكتيهما .

وقد تأخر منح امتياز استغلال البترول في الكويت عن منح الامتياز في البحرين ومنح امتياز الملكة العربية السعودية . لانه وافق منح امتياز الكويت تدخل دبلوماسي لم يوافق منح أي امتياز للبترول في الشرق العربي كله .

فتبىح الكويت تعهد في ٢٣ كانون الثاني ( يناير ) ١٨٩٩ عام الاستعمار البريطاني السياسي والتجاري للخليج العربي - تعهدا كتابيا بأن لا يقبل في بلاده أي وكيل أو ممثل لأية دولة أجنبية الا بموافقة سابقة من الحكومة البريطانية وان لا يتنازل عن أي جزء من بلاده أو يؤجره الا بموافقتها السابقة . وفرضت بريطانيا حايثها على الكويت .

وفي ٢٧ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩١٣ تعهد شيخ الكويت كذلك تعهدا قلميا بأنه على به بأن لا يسح امتيازات لاستغلال البترول في بلاده الا لمن تعينه الحكومة البريطانية ، اذ كتب كتابا الى المقيم السياسي في بوشهر في الخليج العربي هذا نصه :

« بعد التحية »

تناولت كتابكم الموقر بكل مودة المورج في ٢٦ دي القعدة ١٣٣١ والذى بينتم فيه بالاشارة الى المحادثة التي حرت بيننا امس فيما اذا لانرى محدود انه من المرغوب فيه ان تقوموا باخبار الحكومة البريطانية باننا نوافق على قدوم معالي اميرال البحر .

واتنا نوافق على ما تروونه مقيدا واذا ما شرف الاميرال بلدنا سارسل بصحبته احد ابنائي ليكون في خدمته واورائه محل الزيت في ابرقان وغيرها . واذا ما ارتأوا امكان الحصول على الزيت من هناك فاننا لن

Admiral Slade (١) .

نمنح اي امتياز في هذه القضية لاي آخر عدا ذلك الذي تعينه  
الحكومة البريطانية .

وهذا ما وجدناه ضروريا .

امنى دوام انظاركم عليها والله يحفظكم .

٢٦ ذي القعدة ١٢٢١ الختم : الشيخ مبارك الصباح (١)

ولم يذهب أمير البحار إلى الكويت . وبقيت حصول برول  
الكويت دون ازعاج لمدة ربع قرن بعد كتاب شيخ الكويت هذا .  
لأن بريطانيا وشركة الزيت الانكليزية الايرانية التي تملك أكثر أسهما  
البحرية البريطانية . لم تهت بالبحث عن البرول في الكويت .

وقد بدأ الاهتمام بالبحث عن البرول هناك باهتمام رجل صلب  
مسمو هو الميجور النيوزيلندي فرانك هولمز ممثل ( ابسترن اند  
جيرال سنديكيب ) التي تسجلت في لندن عام ١٩٢٠ . فقد سعى  
للمحصل على امتيازات برول في الجزيرة العربية وبيعها . وهو  
رجل خدم في البحرية البريطانية أثناء الحرب العالمية الاولى . وعمل  
مع مستر هربرت هوفر في الصين . وكانت الكويت أول مجالات  
عملياته للحصول على امتيازات في البلدان العربية (٢) وكان أمير  
الكويت اد ذلك الشيخ أحمد بن صباح الذي عرض على شركة  
الزيت الانكليزية الايرانية حق الافضلية بأخذ الامتياز ولكنها لم

(١) « الكويت زهرة الخليج العربي » - محمود بيبي مدين ص ٧٣ و ٧٤ و  
C. U. Aitchison, Collection of Treaties, vol. 31, pp 264-65  
See Amin Rihani - Ibn Saud of Arabia, Chap. 5 pp 79-86 (٢)  
and Wayne Mironau - The Go Devils, Chap. 12 pp 177-93.

تظهر أية رغبة فيه . بل استنكفت عنه (١) . ورغم أن الشيخ كان راعياً بمنح فرائط هولمز أو شركة جالف الأمريكية امتيازاً في الكويت حسب طلبها ، فإنه لم يعط هولمز سوى الأذن بالتنقيب في المنطقة المحايدة الكويتية - السعودية . وذلك في أيار (مايو) ١٩٢٣ ، ولكنه أعطاه أيضاً حق الاختيار بالحصول على امتياز في المستقبل . وقد حوّل هولمز حقه بالتنقيب إلى شركة جالف الأمريكية . وأخذته هذه على اعتبار أن الكويت لم تكن داخلية في اتفاقية « الخط الأحمر » وقد كانت تقيدت بهذه الاتفاقية عام ١٩٢٢ سبع شركات أمريكية منها شركة جالف ، تعاهدت مع « شركة البترول التركية » . ومنحت تلك الاتفاقية كل شركة أو تكتل داخل في تلك الاتفاقية من الحصول على أي امتياز في البلاد العربية التي كانت تحت نفوذ تركيا سابقاً - عدا الكويت - إلا لمصلحة جميع التكتلات في شركة البترول التركية . وكان تكتل السبع شركات الأمريكية يطلب من مسر هريت هوفر وزير التجارة الأمريكية فشككت شركة عام ١٩٢١ اطلق عليها اسم ( فير ايسٲ دقلوپمنت ) . وقد سقط حق هولمز بالتنقيب عن البترول في المنطقة المحايدة بسرور الزمن ، ولكن هولمز مع ذلك ظل يمثل شركة جالف في الكويت محاولاً الحصول لها على امتياز في أراضي الكويت نفسها . ولم يستطع الحصول على امتياز في الكويت رغم رغبة شيخ الكويت بمنحه امتيازاً . وكان العائق بمنح الامتياز الرغبة الجديدة التي أظهرها البريطانيون بالحصول على امتياز هناك بعد أن ظهر البترول في البحرين ، وتدخل وزارة المستعمرات ومعارضتها بمنح الامتياز لشركة جالف الأمريكية ، مدعية أن تعهدي

U. S. Senate, International Petroleum Cartel, p. 130, (١)

شيخ الكويت عام ١٨٩٩ وعام ١٩١٣ كانا يعينان أنه مقيد بأن لا يمنح امتيازاً لاستغلال البترول في بلاده الا لشركة بريطانية .

وفي عام ١٩٣٠ بدأت شركة الزيت الانكليزية - الايرانية تظهر رغبتها بالحصول على امتياز لاستغلال بترول الكويت بعد أن كانت قبلاً عازفة عن ذلك عندما لم تكن لديها آمال بوجود بترول فيها نتيجة تقارير بعض المهندسين البريطانيين غير المشجعة . وبدأت كل من شركتي الزيت الانكليزية - الايرانية ، وچالف تفاوض شيخ الكويت منفردة للحصول على الامتياز منه . وقد آذرت وزارة الخارجية الامريكية شركة چالف مطالبة تطبيق مبدأ الباب المفتوح للحصول على امتيازات في الشرق العربي ، واحتجت لدى الحكومة البريطانية بواسطة سفارة الولايات المتحدة الامريكية بلندن على معاكسة الحكومة البريطانية لشركة چالف الامريكية . ولم تكن الحكومة البريطانية اد ذلك نجوؤ على معاكسة مصالح الحكومة الامريكية علناً فادعت أن شيخ الكويت لم يكن راغباً باعطاء الامتياز لشركة چالف . وتبين أن الأمر على العكس من ذلك . وجدير بالذكر أنه في الفترة التي كانت وزارة الخارجية الامريكية تفتح لدى الحكومة البريطانية على معاكستها شركة چالف بأخذ الامتياز ، كان سفير الولايات المتحدة في لندن ( عام ١٩٣١ ) مستر ( اندريو ميلون ) (١) امالت الرئيسي لشركة چالف (٢) ٥٥٥٥

#### انغافية الشركة الانكليزية الايرانية وشركة چالف

وبعد مفاوضات دامت ثلاث سنوات بالتزاع على بترول الكويت الذي لم يكن قد اكتشف اتفقت شركة انكلو پرجان ( شركة الزيت

(١) Benjamin Shwadran, The Middle East Oil & the Great Powers, p. 387

Harvey O'Connor, The Empire of Oil, p. 285

(٢) .

الانكليزية الايرانية ) وجالف علي أن تشتركا بمحاولة الحصول على امتياز أو امتيازات في الكويت تستغلانه أو تستغلانها لصالحهما المشتركين. وفي ١٤ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٣٣ عقدتا فيما بينهما اتفاقية من شروطها :

١ - تنفيذ حق الاختيار لشركة جالف الشرقية للزيت ( وهي وليدة شركة جالف ) بشئ امتياز أو امتياز قد تحصل عليها شركة إيسرون جنرال سنديكيت في الكويت .

٢ - الاستفادة من الدعيات والتسهيلات لدى كل من الشركتين للحصول على هذه الامتيازات بشروط لا تكون جوهريا أقسى على الشركتين من شروط نفس عليها في مسودة اتفاقية امتياز وبطن بالاتفاقية المعقودة بين الشركتين واعتبرت جزءا منها .

٣ - أن تتناصف الشركتان المصاريف التي ستصرف فيما بعد للحصول على هذه الامتيازات وأن يدفع مبلغ ٣٦ ألف جنيه استرليني لشركة إيسرون اند جنرال سنديكيت عندما تستعمل شركة جالف الشرقية حق الاختيار مع السنديكيت .

٤ - تأسيس شركة المقياء بعمليات البترول ( شركة نفط الكويت المحدودة ) تكونها وتمتلكها بالتساوي الشركتان المتعاقدتان ، وتقاسم هاتان الشركتان البترول المنتج بالتساوي بتكاليف إنتاجه. على أن لا يبيع أي من الشركتين ملكيته أو تنقله إلا : ( أ ) بإوافة الشركة الأخرى و ( ب ) أن يصبح المحوّل اليه الحق مقيدا بقيدا كاملا باتفاقية ١٩٣٣ هذه .

٥ - أن لا تؤذى أو تسيء شركة نفط الكويت المحدودة الى حالة تسويق أي من الشركتين في أي وقت أو مكان سواء بصورة



### مباشرة أو غير مباشرة (١) •

كما استلضحت الاتفاقية أن يكون الانتاج بقدر ما تتطلبه كل من الشركتين بشرط أن يسمح لشركة الانجلو بروجان - اذا شاءت - أن تقدم لشركة جالف بترول من مصادر أخرى بدلاً من الكويت . أي أن تقدم بترولاً من إيران أو من العراق بدلاً من البترول الكويتي مقابل جميع الاحتياجات (٢) •

ومعنى ذلك أن يكون لهذا الحق بتحديد انتاج الكويت (٣) حسب مصالحها لا حسب مصالح الكويت •

### شروط الحكومة البريطانية •

وعلى هذه الاسس تأسست شركة نفط الكويت المحدودة في لندن في شباط ( فبراير ) ١٩٣٤ برأس مال متدارد مائة ألف جنيه استرليني . بعد أن اشترفت الحكومة البريطانية عليها أن تظل هي أو أية شركة أخرى تتحول اليها الامتياز - شركة بريطانية وأن يظل للبريطانيين فيها أو في أية شركة تتحول اليها الامتياز ما لا يقل عن ٥٠٪ من رأس المال وحق التصويت . وأن تكون اتصالات مسئلة الشركة في الكويت مع السلطات الكويتية بوساطة الممثل البريطاني في الكويت . وأن يحق للحكومة البريطانية أن تتولى على حاجتها من بترول الشركة الخام والمكرر في حالات الطوارئ الداخلية أو الحرب . وخلاف ذلك من شروط •

وتأذرت الشركتان وبدأتا المفاوضات بوساطة ممثلين عنهما مع الشيخ أحمد جابر الصباح شيخ الكويت الى أن اتهمت بشح شركة

U. S. Senate, International Petroleum Cartel, p. 13. (١)

Congress, Oil in the Middle East, p. 111. (٢)

U. S. Senate, International Petroleum Cartel, p. 133. (٣)

نقطة الكويت المحدودة الامتياز : ووقع على العقد في ٢٣ كانون الاول ( ديسمبر ) من تلك السنة ١٩٣٤ ( ١٦ رمضان ١٣٥٣ ) .

#### اتفاقية الامتياز الاصلية .

وقد منحت الاتفاقية الشركة الحق المقتصر عليها وحدها بملكية البترول الذي تنتجه وتحفظ به وبملكية مشتقاته (١) والحق ( ولام تذكر الاتفاقية انه مقتصر على الشركة وحدها ) بالبحث والتنقيب والحفر وإنتاج البترول والغاز الطبيعي والاسفلت - ومتجاتها في جميع امانة الكويت والجزر والمياه الاقليمية (٢) وبتكريرها ونقلها وبيعها للاستعمال في الكويت أو لتصديرها الى خارج الكويت . ونفس في الاتفاقية على ان مدة الامتياز ٧٥ سنة . وتعهدت الشركة بمقابل كل ذلك بان تدفع ضمن مدة شهر ١٧٠ ألف روبية ( تعادل ١٤٢٠٠٠ دولار ) ( ٣ ) وان تدفع ٩٥ ألف روبية سنويا ( ٢٨٥٠٠ دولار ) ( ٤ ) اني ان يبدأ تصدير البترول للبيع . وعند التصدير تدفع ٣ روبيات ريعا على الطن الضوئيل بشرط ان لا يقل ما تدفعه عن ٢٥٠ ألف روبية . وان تدفع ٤ آلاف اضافية عن كل طن تدفع عليه ريعا - مقابل اعفاء مستوردات الشركة لها وتوظيفها وعملها لعايات عمليات الشركة من جميع الرسوم الجبركية ورسوم الاستيراد والتصدير وجميع المكوس والضرائب الحكومية والبلدية وكذلك اعفاء عملياتها ودخلها وارباحها من الضرائب والرسوم ورسوم

١ - يبدو ان ملكية البترول لا يجب لشركة لا بعد اساحة والاخذت به .

٢ - وقد سبق اجراء البحث فيها مع الشركة العربية السعودية وهي كوكور ومارو وام المراد - ولا مذهب الانجليزية .

٣ - كانت حصة مبروكة من التدفقات الاولى لانشاء الامتيازات عام ١٩٥٨ مبلغ ٢٨٩ مليون دولار . Oil and Gas Journal, December 29, 1958, p. 44.

٤ - بعد ان بدأ تصدير البترول اسفلت المبلغ بعد ادى من الترخيص مقدار ٢٥٠ ألف روبية . ٨٢,٢٥٠ دولار سنويا .

المواني. • وقد كان مجموع الدفعات لحكومة الكويت بعد التصدير نحو ١٣ سنتاً عن كل برميل حتى عام ١٩٤٩. وعندما خففت الحكومة البريطانية الجنيه الاسترليني عام ١٩٤٩ انخفض دخل الكويت من البترول من نحو ١٣ سنتاً الى نحو ٩ سنتات على البرميل الواحد لان الحكومة الكويتية كانت تتقاضى الدفعات من الشركة بالاسترليني.

واشترمت الاتفاقية حقاً للشيخ بتعيين مثل كويتي يشله لدى الشركة في الكويت بمرتب ٨٠٠ روية شهرياً تدفعه الشركة وبمثل في لندن يحق له حضور اجتماعات مجلس ادارة الشركة التي تبحث فيها مصالح الشيخ، بمرتب شهري مقداره ( ٢٢٥٠ ) روية تدفعه الشركة.

وإذا حصل خلاف بين الشيخ والشركة على حسابات الشركة وحصة الشيخ منها فله الحق بأن يعين محاسبين قانونيين مسجلين ببريطانيا. بعد ان يستشير الحكومة البريطانية. تحقق لهم مراجعة حسابات الشركة بشرط أن يدفع الشيخ جميع مصاريف المحاسبين المذكورين. واشترمت الاتفاقية كذلك أن يكون تعيين موظفي الجمارك والمواني في مواني الشركة في الكويت بشاورة الشركة وان تدفع الشركة مرتباتهم وتقدم لهم السكن اللازم.

كما اشترمت ان يكون للشركة حق استعمال سطح الارض الحكومية غير المزروعة لعمليات الشركة مجاناً وحق تعيين حراس تختارهم هي بالتشاور مع الشيخ.

واشترمت حق الشركة بتحويل واجباتها ومنافعها بموجب الاتفاقية لأية شركة مجلة في الامبراطورية البريطانية.

وكذلك اشترمت الاتفاقية عدم جواز إلغاء الشيخ الاتفاقية سواء

بتشريع أو إجراء إداري أو أي إجراء آخر مما كان وأن لا يحق له تغيير أي شرط من شروط الاتفاقية إلا بموافقة الشركة بشرط أن يكون التغيير مرغوباً فيه أي أنه في مصلحة الطرفين المتعاقدين معاً إجراء ذلك التغيير أو الحذف أو الزيادة في الاتفاقية .

واستمرت الاتفاقية كذلك في حالة الخلاف بين الشيخ والشركة اللجوء إلى التحكيم إذا تعذر الوصول إلى اتفاق بأية طريقة أخرى أو بشاورة المعتد البريطاني في الكويت أو المقيم السياسي البريطاني في الخليج . كما أعطت الاتفاقية الحق للمقيم السياسي البريطاني باختيار أواخر إذا تعذر على محكسي الطرفين اختياره ضمن مدة ٦٠ يوماً . وإذا اختلف المحكمان فيكون قرار الوازع هو النافذ . واشترط أن يجري التحكيم في لندن إذا تعذر على الطرفين الاتفاق على مكان آخر .

وقد كتب الاتفاقية باللغة الانكليزية وترجمت إلى اللغة العربية، ولذلك ففي حالة الخلاف بين الطرفين فالنص الانكليزي هو السائد .

وقد وقع الاتفاقية الشيخ وكذلك مستر فرانك هولمز نيابة عن شركة فقط الكويت المحدودة كما وقع المعتد البريطاني شاهداً على الاثنين . . . . . وجدير بالذكر أن مستر هولمز أصبح أول ممثل لشيخ الكويت لدى الشركة في لندن !! (١) .

وقد ساعد الشركة على الحصول على هذه الشروط المسخية مقابل عطاءات متنافسة أن اتفق مصالح الشركتين المتنافستين وفاؤهما لشيخ الكويت جهة واحدة . كنا أضعف مركز الشيخ أن سئدت الحكومة البريطانية الشركة لأن الحكومة البريطانية نالت

Wayne Mineau.

من الشركتين المكونتين لها ما أراد من شروط • وساعد كذلك كون البلاد فقيرة لأنها صحراء تغطي من الماء الصالح للشرب وان أمطارها سحيحة ولم تكن في البلاد امكانيات زراعية • وان تضاءلت تجارة المؤن لتضائل كبير احصة بعد ان بدت اليابان تربي في محار بلاد المؤن وسحكت ربحه • وان كسد صنع السفن الشراعية بعد ان عم استعمال السفن بخركات • وقد كان في العالم كله كساد ان ذلك بدأ بحدة اكبر في امريكا في الولايات المتحدة الامريكية • كل ذلك ساعد على ان منح شيخ الكويت بعد مفاوضات مفضية • ذلك الامتياز بشكل لم يؤمن للكويت شروطاً حسنة قارب شروط امتياز بريطانيا واسرار المنظمة الخيرية للملكة العربية السعودية المدين معاً في ١٩٣٣ • في بل منح الامتياز الكويتي بفترة قصيرة •

#### الامتياز الحالي

وفي كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٥١ تعدل الامتياز ليأسي اتفاقية امثلة عربية السعودية مع شركة ارامكو عام ١٩٥٠ التي نصت على منح حصة الارباح من الانتاج قبل دفع ضرائب الدخل الاجنبية (١) • ولكن التعديل الجديد مدد الامتياز ١٧ سنة اضافية ابتداء من تاريخ انتهائه أي حتى ٢٢ كانون الاول ( ديسمبر ) عام ٢٠٢٦ • وادخلت مناطق البحر المغشورة التي تبدأ بعد المياه الاقلية ضمن الامتياز • وذلك بعد ان حكمت لجنة التحكيم في قضية

١ - بحسب حصة حيازة الحصة • ١٩.٥١ بعد تعديل الاتفاقية وهذه حصة الكويت من ٥٠ من ربح الامتياز • جميع ٥٠ الى ٦٠ مليون جبه اسفول • وثالث حصة ١٩.٤٩ ٢٠ مليون جبه بعد Longgg. Oil in The Middle East. p 222

وهذا يدل على بيع الحق المحض الذي كان لولا ملكية سيدنا ثالث لا يملك الاربع فقط •

قطر أن اتفاقية الامتياز بقطر الاصلية ( التي تنبأ اتفاقية الكويت  
الاصلية ) لم تشمل المناطق المقصورة .

الا أن التعديل الجديد للامتياز تضمن نصاً على إعادة تعديل  
الامتياز اذا اعطيت شروط أفضل الى أية بلاد منتجة للبتروول في  
الشرق الاوسط .

وقد نص في تعديل ١٩٥١ أنه عند احتساب الضريبة يخصم من  
دخل الشركة العام تكاليف الانتاج بما في ذلك تكاليف البحث  
والحفر والتنقيب ، والاستهلاك ، والتوزيع مقابل المحاضرة برأس المال  
وقية كليا يظل استعماله ، وما بقي بعد ذلك يعتبر دخل الشركة الخاضع  
للضريبة . ومن نصف ( ٥٠٪ ) هذا الدخل يخصم قيمة مجسوع  
الضرائب الاخرى ( عدا الضرائب الاجنبية ) التي دفعت أثناء  
السنة . وهذه الضرائب تشمل الربيع والرسم مقابل الضرائب  
الحركية ، الخ التي أشير اليها أعلاه . والفرق بين ٥٠٪ وهذه  
الضرائب تدفعه الشركة للحكومة كضريبة . وقد ذكرت الصحف  
أنه على الشركة أن تدفع كحد أدنى لهذه الضريبة مبلغ خمسة ملايين  
جنيه استرليني في حالة توقف الشركة عن الانتاج توفقاً تاماً .  
وجميع الدفعات للحكومة الكويتية تدفع على أربعة أقساط متساوية  
بالسنة وتدفع بالجنيه الاسترليني ( استثناء للدفع بالدولار مع أن  
دخل الشركة من بيع البتروول الخام يأتيها بالاسترليني والدولار  
لا بالاسترليني وحده )

ولكن شركة نفط الكويت المحدودة شركة استت على أن  
لا تجني ربحاً ، وانما تعمل لمصلحة مالكيها . شركة البتروول البريطانية  
وشركة جالف . على أن تشتري كل منها البتروول من شركة نفط  
الكويت المحدودة وان تدفع لها تكاليف الانتاج وثلثنا اضافياً عن

كل طن • وقد كان من نتائج كون شركة نفط الكويت المحدودة — شركة غير ذات مرابع، أن حصلت مشاكل عند تقدير ضريبة الدخل التي تستحق للكويت • ولهذا السبب جعلت هنالك طريقة لاحتساب تكاليف الانتاج واسعار البترول الخام المصدر تسليم الفينة بالميناء • ولكن تفاصيل هذه الطريقة لم تدع حتى الآن • وانما المفهوم من مصادر صحفية أن حكومة الكويت تسلم حاليا حصتها التي نص على أن تكون ٥٠ ٪ — استنادا الى الاسعار المعلنة للبترول الخام ناقصة بعض الخصميات • وتقدر هذه الخصميات بـ ٥ ٪ على جميع الانتاج لتجميع البيع ١٠٠ ٪ زائدا ٢ ٪ رسم تسويق ! أي ان مجموعها هو ٧ ٪ عدا خصميات أخرى لتركيز البترول الخام وسوى ذلك •

## الفصل الرابع

### مراحل تاريخ البترول

في عام ١٩٣٤ انتهت مرحلة المفاوضات مع شيخ الكويت ومالت شركة نفط الكويت المحدودة امتياز استغلال البترول الكويتي . وبدأت الشركة العمل في أيار ( مايو ) ١٩٣٦ قرب بحرة . وفي نيسان ( أبريل ) ١٩٣٨ اكتشف الشركة البترول بكسرات تجارية في برفان وهو المكان الذي ذكره شيخ الكويت عام ١٩١٣ بكتابه (١) إلى المقصود السياسي في الخليج العربي على اعتبار أن الشيخ اعتقد أنه يحق على بترول .

وقامت الحرب العالمية الثانية اثر ذلك الا أن وجود شركة امريكية مالكة نصف شركة نفط الكويت المحدودة، ولم تكن امريكا قد دخلت الحرب . سهل ارسال المعدات والألات فاستمر الحفر إلى أن أوقف الجيش البريطاني العمليات في ١٣ تموز ( يولييه ) ١٩٤٢ كاجراء حربي فاعلقت جميع الآبار بالامست .

ولكن في اكتوبر ١٩٤٥ استؤنفت اعمال استخراج البترول بموجب برنامج لتأمين مصادر جديدة للبترول في الشرق الاوسط لاوروبا الغربية بناء على مشروع مارشال لانعاش اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية . وكان يقضي البرنامج ان تتج الكويت ٣٠ ألف برميل يوميا .

١٠١ من ١٨٠ ملاد .



وفي ٣٠ حزيران ( يولية ) ١٩٤٦ سال البترول الكويتي لأول مرة الى حاملة بترول في الخليج . واول شحنة من البترول صدرت من الكويت ذهبت الى بريطانيا التي أصبحت تعتمد حاليا على نفط الكويت بكثر من نصف مخزوناتا ، أي ان كل سيارة من اثنتين في لندن تسير اليوم ببترول الكويت . . . . .

#### مرحلة الربع .

ودامت مرحلة حصول الكويت على ربع على انتاج البترول من اراضيها حتى نهاية عام ١٩٥٥ .

#### مرحلة مناصفة الارباح .

وفي عام ١٩٥١ بدأت مرحلة مناصفة الارباح . بعد ان شرع هذا المبدأ ونفذ في فنزويلا منذ عام ١٩٤٣ وتبعها العربية السعودية عام ١٩٥٠ كأول بلد طبق هذا المبدأ في الشرق الاوسط .

#### المرحلة الجديدة .

واستمرت مرحلة مناصفة الارباح حتى عام ١٩٥٨ ، عندما دخل الشرق الاوسط كله بمرحلة جديدة بدأت بتوقيع اتفاقيتين مع شركة يابانية لاستغلال البترول في المنطقة المحايدة السعودية - الكويتية حطمت مبادئ مناصفة الارباح على الانتاج واشرك في رأس مالها رأس مال وطني . وقد وقع سمو شيخ الكويت على الاتفاقية الكويتية - اليابانية بتاريخ ٥ تموز ( يولييه ) ١٩٥٨ . وضمن فيها شرطا لحصول الكويت على ما لا يقل عن ٥٧٪ من ارباح الشركة من عمليات الانتاج وكذلك من عمليات التكرير والنقل والتسويق ، والاشترك بـ ١٠٪ من اسهم الشركة بقيتها الاسمية يأخذها بعد ظهور البترول بكميات تجارية

(ومثلها للسلكة العربية السعودية) ، كما ضمن فيها شروطا أخرى. لم تكن تنص عليها الاتفاقيات السابقة مع شركات البترول العاملة في الشرق الأوسط . وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ عدلت فنزويلا قانون ضريبة الدخل في بلادها مما جعل شركات البترول هناك تدفع ما بين ٦٠٪ و ٦٦٪ من دخلها للحكومة الفنزويلية ابتداء من أول عام ١٩٥٨ أي أنه كان له مفعول رجعي .

وفي هذه الفترة الجديدة تمثل عوامل كثيرة لتحسين شروط اتفاقيات البترول في الشرق الأوسط لمصلحة بلدانه وشعوبه . ولا شك أنها تشمل الكويت من ضمن البلاد المنتجة التي تشملها .

## الفصل الخامس

### عمليات شركة النفط

بعد أن نالت شركة نفط الكويت المحدودة الامتياز سنة ونصف أي في ٣١ أيار ( مايو ) ١٩٣٦ بدأ حفر أول بئر في منطقة بحرة بحضور الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت ولكن لم يظهر البترول في تلك البئر . وبعد دراسة المناطق بدى الحفر بتاريخ تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٣٧ في منطقة البرقان حيث كان يسل الزفت من قديم الزمن . وبعد المنطقة ٢٨ ميلا جنوب مدينة الكويت و ١٤ ميلا عن الناصفة الى داخل البلاد . وفهر البترول في تلك المنطقة على عمق ٣٤٠٠ قدم . وفي نيسان ( ابريل ) ١٩٣٨ وصل الحفر الى عمق ٣٦٧٥ قدما حيث أصاب رملا فيه بترول وعصار ذو ضغط عال جدا . لم يكن التحكم به الا بصعوبة . وبعد حفر آبار أخرى في المنطقة تبين وجود حقول من أغنى حقول البترول في العالم . مدخر البترول الذي تبين وجوده فيه وحده يزيد عن جميع مدخر بترول الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتجة للبترول في العالم . وقد تبين أن مساحة هذا الحقل هي ٣٠ ميلا مربعا ومنوله من النصال الى الجنوب نحو ١٥ ميلا وعمق البترول فيه نحو ألف قدم . وبترونه ذو كثافة تتراوح بين ٣٠ و ٣٦ درجة ، يحتوي على ٢. كبريت .

وفد اكتشف حتى الآن ستة حقول للبترول هي :

١ - حقل بخره : وفد بدأ العمل به في عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ .  
ويقع على الشاطئ الشمالي لخليج الكويت . ويبعد ٢٠ ميلا  
الى الجنوب الشرقي من حقل الروضتين . وهو مقفل حاليا .

٢ - حقل البرقان : وفد اكتشف عام ١٩٣٨ .

وهو أكبر بحيرة بترول معروفة في العالم . ويقع على بعد ٢٨  
ميلا جنوب خليج الكويت . طوله نحو ١٥ ميلا وعرضه في بعض  
الاماكن نحو ١٠ اميال . ومعظم تصدير البترول الكويتي من  
هذا الحقل . ومداخره نحو ( ٦٠.٠٠٠ ) مليون برميل . وفد صدر  
منه حتى ايلول ( سبتمبر ) ١٩٥٨ أكثر من ( ٣٠٠٠ ) مليون برميل .  
وأبار هذا الحقل تنتج بمعدل ٦٥٠٠ برميل يوميا بقوة ضغط الغاز  
الداية .

٣ - حقل مقوع : بدأ الحفر به عام ١٩٥١ . واكتشف عام ١٩٥٢  
ويبعد بضعة أميال شمال حقل البرقان . وهو حقل كبير ولكنه  
ليس بانساع حقل برقان . وربما كان امتدادا لحقل برقان .

٤ - حقل الاحمدي : وفد بدأ الحفر به عام ١٩٥٢ .

٥ - حقل الروضتين : وفديدا الحفر به في ايلول اسبتمبر ١٩٥٤  
واكتشف عام ١٩٥٥ .

ويقع على بعد ٥٠ ميلا شمال مدينة الكويت . ولم يتحقق حتى  
الآن مدى اتساعه ، ولكن ما توصل الى معرفته عن طوله هو أنه  
أكثر من عشرين ميلا ، وكان البحث لازال جاريا لمعرفة حدوده .  
وكانت تعمل فيه ٣ حفارات بأن واحد . وهذا الحقل يشبه حقل

الزبير في العراق الذي يبعد نحو ٣٥ ميلا الى الشمال . والمأمول أن يبلغ انتاجه في أواخر هذا العام مايتي الف ( ٢٠٠.٠٠٠ ) برميل يوميا . وسيتم حفر نحو ٣٠ بئرا فيه في ظرف شهر قليلة تنتج البئر الواحدة منه بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ برميل يوميا بقوة الضغط الذاتية . وسيبدأ التدوير من هذا الحقل حوالي منتصف الصيف القادم .

#### ٦ - حقل صبرية : بدأ الحفر به عام ١٩٥٥ واكتشف عام ١٩٥٧

ويقع على بعد عشرة أميال الى الجنوب الشرقي لحقل الروضين . ونقل مفضلا الى ان عادت الشركة الى استئناف الحفر فيه حديثا .

وبعد أن اكتشف البترول في حقل البرقان عام ١٩٣٨ استمرت عمليات الشركة الى أن أغلقت لايزر بالاسباب الحرب العالمية الثانية كاجراء عسكري تحفظي وبسبب صعوبة الحصول على الآلات والمواد ، ولقلة أماكن الشحن لتلك الآلات واللوازم في السفن اذ ذاك ولصعوبة الحصول على الايدي العاملة .

وبدأ العمل ثانية في تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٤٥ وكانت أول شحنة بكميات تجارية الى انكلترا في حزيران ( يونيه ) ١٩٤٦ . وفي نهاية عام ١٩٤٩ بدأت ميناء الاحدي تستعمل لنقل البترول وهي ذات أكبر رصيف ميناء في العالم .

وقد انشأت الشركة فرقة جديدة لرسو حاملات البترول الضخمة تبعد ٤ أميال الى شمال ميناء الاحدي أستهدا الفرقة الشمالية كلقت ٨ ملايين جنيه استرليني ويمكنها استقبال ناقلتين من أكبر ناقلتي البترول في العالم حمولة الواحدة ١٠٠ ألف طن مع ناقلتين أخريين حمولة الواحدة منها ٥٠ ألف طن — كلها في وقت واحد . ويمكنها أن تحمل ما معدله ٥٠٠٠ طن بالساعة ، على

أن لا يزيد الحد الأعلى للتحميل في الساعة الواحدة عن ٦٧٥٠ طنًا •  
هذا بالإضافة الى مقدرة ميناء الاحمدي الجنوبية على تحميل ٢٠٠  
الف طن يوميا •

والفرصة الجديدة ستكون أكبر ميناء تحميل للبترو في العالم:  
والفرصة هذه ستزيد مقدرة التحميل أكثر من مليون برميل يوميا •  
وقد استقبلت في ١٤ شباط ( فبراير ) ١٩٥٩ أكبر ناقلة بترو لبنيت  
حتى الآن وهي ( يونيفرس ايلو ) ذات الحولة ١٠٤,٠٠٠ طن •  
ودلك في باكورة حمولتها التي نقلت بها بترو لا الى اليابان •



وينتظر أن يتم في صيف هذا العام مد خط الأنابيب من حقول  
الروستين في الشمال الى الفرقة الجديدة الشمالية هذه - طوله  
٨٠ ميلا وسعته ٣٠ انشا لنقل البترو من هذا الحقول الى الميناء  
حيث ينتظر أن يتم بناء ١٥ خزانا تتسع لأربعة ملايين برميل من  
البترو الخام • وهذا جزء من خطة لنقل ٥٠٠,٠٠٠ برميل يوميا  
من شمال الكويت للتصدير في أواخر هذا العام (١) •

(١) Oil and Gas Journal, February 2, 1959, p. 85.

وقد بدىء في عام ١٩٤٧ بإنشاء معمل تكرير بدأ الإنتاج منه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ . مقدرة على الإنتاج ٣٠,٠٠٠ برميل يوميا واستعمل الغاز الطبيعي وقودا له وهو يتج البترول والكروسين ( القاز ) للاستعمال المحلي وزيت الديزل لوقود حاملات البترول والسفن التجارية التي ترسو في الكويت . واكثر انتاجه من زيت الوقود لنافلات البترول . ونبة البترول المنتج ٤/١ ونبة الكروسين ٢/١ . وهذا الصنفان . أي نحو ١,٨٠٠ برميل يوميا مع نحو ٣٠٠ برميل ديزل هي للاستعمال المحلي .

وفي حزيران (يونيه) ١٩٥٣ تم إنشاء معمل القار ( الرقت ) الملحق بمعمل التكرير . وقدرته القصوى على الإنتاج هي عشرة آلاف طن سنويا للاستعمال المحلي .

وقد أتمت الشركة في بداية عام ١٩٥٨ توسعة معمل التكرير فأصبحت طاقته الإنتاجية ١٩٠,٠٠٠ برميل يوميا تشغل حاليا ٦٠٪ من طاقته العامة . معظمها يذهب لتسوين السفن بالوقود ، وبعضها للتصدير الى أوروبا . وما لا يمكن تصديره ٠٠٠ يرجع ثانية الى الآبار (١) . وكانت الغاية من التوسع في معمل التكرير هي إنتاج زيت الوقود لحاملات البترول التي ترسو هناك (٢) . وقد كلفت التوسعة ١٤ مليون جيه استرليني (٣) . ومن جملة أعمال التوسعة الجديدة بناء خزانات جديدة تسع مليونين ونصف مليون من البترول الخام والمواد المكررة .

وليس في معمل التكرير وحدات لإنتاج بترول مائرات المحركات كما هو الحال في المملكة العربية السعودية حيث تم بناء وحدة هناك

(١) Petroleum Week, March 21, 1958, p. 55.

(٢) شركة نفط الكويت المحدودة - قصة الكويت ( النسخة الانكليزية ) ص ٣٥ .

(٣) Petroleum Press Service, February, 1959, p. 60

بناءً على طلب الحكومة العربية السعودية . والمتظر أن يبدأ انتاجها في هذا الشهر .

وكذلك ليس في معمل التكرير وحدات لانتاج زيوت التشحيم .  
وبتزيين الطائرات وزيوت التشحيم التي تحتاج اليها الكويت .  
أكبر استدار للبتروول في الشرق الاوسط . والتي تحتوي على أكبر  
مدخول البترول في العالم . تستورد اليها من أوروبا . من بترول  
الكويت الخام الذي شحن الى هناك ثم يعود اليها مكرراً بأسعار  
غالية .

وتنوي الشركة شغل معمل لحقن الغاز في حقل البرقان ، في  
منتصف هذا العام . يحقن نحو ١٠٠ مليون قدم مكعب في الحقل (١)  
من أصل نحو ٦٠٠ مليون قدم مكعب . ولكن سيظل يحترق منها  
أكثر من ٥٠٠ مليون قدم مكعب يومياً . وسيكلف المعمل أكثر من  
١٢ مليون جنيه استرليني . وسيشبع بناء هذا المعمل بناء معمل آخر  
مائل بمد أن تحصل الخبرة الكافية عن نتائج عمليات المعمل الأول .

وتوزيع منتجات الشركة في الكويت من البترين والكيروسين  
تقوم به الشركة نفسها . ولا يقوم به أفراد من أهالي الكويت . بينما  
يشارك بالتوزيع مع شركة البترول العاملة في المملكة العربية  
السعودية أفراد سعوديون يعملون لحسابهم الخاص .

### تزايد الانتاج

يطلق على الكويت أحياناً اسم تكساس الشرق الاوسط .  
وتكساس هي إحدى الولايات المتحدة الأمريكية . وهي أكبر منتجة



البتروول في الولايات المتحدة • والكويت أغزر بلاد الشرق الأوسط  
إنتاجاً • وأكثر بلد تصديراً في نصف الكرة الأرضية الشرقي •  
وهي بلد يعمد على البحر من البتروول • ويفوق مدخره الثابت  
الوجود من البتروول المدخّر الثابت لإيران والعراق معاً • ويفوق  
ضعفي مدخّر الولايات المتحدة الأمريكية • وهو نحو أربعة أضعاف  
مدخّر فنزويلا • ويفوق مدخّر المملكة العربية السعودية • ومدخّر  
البتروول في الكويت يساوي أكثر من ربع (  $\frac{1}{4}$  ) مجموع مدخّر  
العالم غير الاشتراكي من هذه المادة •

وتكاليف إنتاج البتروول فيه قليلة ، إذ أنه ينتج على عمق ضاوح  
بين ٣٥٠٠ قدم و ٥٠٠٠ قدم ، والبرّ الواحدّة تتج من نحو ألف  
إلى نحو عشرة آلاف برميل يومياً بقوة الضغط الطبيعي بدون ضخ ،  
ومعدل إنتاج البرّ الواحدّة في الكويت نحو ٥٠٠٠ برميل يومياً ،  
يشا معدل إنتاج البرّ الواحدّة في فنزويلا ٢٥٠ برميلاً باليوم ،  
وفي أمريكا ١١ برميلاً باليوم ، وإذا استثنينا الآبار الشحيحة جداً  
فيظل معدل إنتاج البرّ الواحدّة لا يتجاوز ٣٠ برميلاً باليوم !

والحقول في الكويت قريبة من المنصب على الساحل ولا تسعوية  
ينقل البتروول إلى البحر إذ أنه يسر فوق صحراء مسهدة ، ويسيل  
من مستودعات الخزن الرئيسية القائمة على مرتفع الأحادي إلى  
الميناء بقوة الجاذبية الأرضية • وهذا الأمران يجملان تكاليف  
نقل البتروول إلى حاملات البتروول زهيدة •

وقد كان في بداية عام ١٩٥٧ لدى شركة البتروول ٣٢ خزانة  
لخزن البتروول تسع ل ( ٥,٠٦٠,٠٠٠ ) برميل • وأصبح في الكويت  
٢٧٦ برّاً منتجة في نهاية عام ١٩٥٨ وبلغ مجموع الآبار التي حفرتها  
الشركة في الكويت حتى الآن نحو ٣٠٠ برّ •

ومعدل النقل النوعي للبتروول في الكويت ( ٠,٨٦٨ ) أي  
٣١,٥ درجة بحساب معهد البتروول الأمريكي .

وقد صدر أول برميل من البتروول من الكويت في حزيران  
( يونيو ) ١٩٤٦ ، إلا أن ماصدر من بتروولها حتى الآن - أي في  
فترة تقل عن ١٣ عاماً - قد زاد عن ( ٣٠٠٠ ) مليون برميل .

وبينما كان انتاج الكويت ٧٩٧,٣٥٠ طناً ( ٥,٩٢٧,٩٧٩ ) برميلا  
عام ١٩٤٦ قفز الى ٦,٢٩١,٥٧٧ طناً ( ٤٦,٥٤٦,٧٩٥ ) برميلا ) بعد  
سنتين أي ازداد نحو ثمانية أضعاف . وإلى ١٧,٠١٨,٦٦٦ طناً  
( ١٢٥,٧٢٢,٣٩٦ ) برميلا ) عام ١٩٥٠ أي ازداد ٢١ ضعفاً ، وإلى  
٦٩,١١٧,١٣٨ طناً عام ١٩٥٨ أي ازداد الى أكثر من ٨٦ ضعفاً !! في ١٢  
سنة . بينما لم يتجاوز مجموع انتاج العالم ثلاثة أضعاف ما كان  
عليه في المدة ذاتها . وبلغت الزيادة في انتاج الكويت عام ١٩٥٨  
عن عام ١٩٥٧ - ٢٢,٤ . بينما بلغ مجموع الزيادة في العالم كله  
عام ١٩٣٨ - ٦ فقط .

## الفصل السادس

### نصريف البترول

ان الاتفاقية التي منح بموجبها شيخ الكويت في ٢٣ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٣٤ ( ١٦ رمضان ١٣٥٣ ) امتياز استغلال البترول ومشتقاته في الكويت وجزرها ومياها الاقليمية ، نصت في مادتها الاولى على منحه شركة نفط الكويت المحدودة حق ملكة البترول ومشتقاته بما في ذلك الغاز الطبيعي . حقاً مقتصرأ على الشركة . وكذلك الحق بتكريره ، ونقله ، وبيعه ، والتصرف به .

الا ان الشركة التي نالت جميع هذه الامتيازات الواسعة في جميع اراضي الكويت ومياها الاقليمية لم تؤسس منذ البدء على أن تقوم بجميع هذه الاعمال التي أخذت بها امتيازاً ، بل شكلت منذ البداية على أن يقتصر عملها على الاتاج وبعض التكرير داخل الكويت . وأن تكون شركة عاملة فقط لحساب الشريكين مالكتيها . وحتى قبل الحصول على الامتياز اتفقت الشركتان مالكتاها على عدم اعطاء الكويت الاقل ما يمكن اعطاؤها من منافع وشروط كما جاء في اتفاقية الشريكين مع بعضيهما المؤرخة ١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٣٣ .

وعندما عقدت اتفاقية مناصفة الارباح الصافية بين الكويت وشركة نفط الكويت المحدودة أصبح من حق الكويت أن يباع

بترونها بيعاً حراً لكل راغب بالشراء بأعلى سعر ممكن لتتال الكويت  
حتماً بكامل الأرباح كما لاغير منقوص. إلا أن شركة النفط لم يزد رأس  
مالها حتى الآن عن خمسة آلاف جنيه استرليني (١) تملكه بالتساوي  
الشركتان المالكتان. ولم تخرج شركة النفط عن كونها شركة تعمل لحساب  
الشركتين المالكيتين. وكل ربح عمليات النقل والتكرير (عندما  
التكرير القليل في الكويت) وعمليات التسويق والصناعة البترولية  
الكيمياوية - كله يذهب للشركتين المالكيتين. لا تتال منه الكويت  
أي نصيب.

والمفروض أن ربح البترول ينتمي من جميع عمليات صناعة  
البترول - أي من بيع الخام بيعاً حراً لكل راغب بالشراء - ومن  
تكرير البترول - ونقله - وبيع منتجاته المكررة، وصناعات الكيماوية  
بالاستفادة من الغازات الطبيعية بصورة خاصة.

إلا أن شركة النفط منذ حصلت على امتياز استغلال بترول  
الكويت لم تكن حرة ببيع انتاجها من البترول الكويتي: إذ نص في  
اتفاقية الشركتين اللتين كومتاهما التي عقدتاها في ١٤ كانون الأول  
(ديسمبر) ١٩٣٣ بتعهد كل منهما أن لا تؤذي شركة نفط الكويت  
المحدودة أو تسيء إلى حالة تسويق أي من الشركتين في أي وقت  
أو مكان سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (٢). وأن يكون  
الانتاج فقط إلى المدى الذي تتطلبه كل من الشركتين كما يحق  
لشركة الانجلو بيجان (الشركة الانكليزية الايرانية) أن تقدم  
لشريكها جالف بدلاً من البترول الكويتي بترولاً من مصادر أخرى  
أي من انتاجها في إيران والعراق (٣). ومعنى ذلك حق تحديد

(١) Skinner: Oil Petroleum Year Book, 1958, II, 427.

(٢) U. S. Senate. International Petroleum Cartel, p. 131.

(٣) Longrigg. Oil in the Middle East, p. 111.

اتدج الكويت حسب مصالح شركة الانكلو بروجان لا مصالح  
الكويت .

#### عقود البيع طويلة الامد

وفي عام ١٩٤٧ . أي بعد نحو سنة من اتسح شركة نفط الكويت  
المحدودة البترول بكميات تجارية وبدء تصديره تعاقدت شركة جالف  
مع شركة شل على تصريف حصة بيرون الكويت . كما تعاقدت  
شركة الزيت الانكليزية الايرانية مع شركتي ستانفورد أولف و  
جيرزي وسوكوني فاكوم على بيعهما البترول الكويتي لمدة اثنتي  
٢٢ سنة .

وفي نوفمبر ١٩٥٨ تعاقدت شركة البترول البريطانية ( وهو  
الاسم الذي اطلق أخيراً على شركة الزيت الانكليزية الايرانية ) مع  
شركة سنكلر على بيع بترول كويتي لمدة طويلة .  
فهل أمم هذه العقود الأربعة حقوق الكويت ؟

#### اتفاقية جالف - شل

في ٢٨ مايو ١٩٤٧ تعاقدت شركة جالف مع شركة شل على  
بيعها جميع حصتها بيرون الكويت اعتباراً من ١ شباط (فبراير)  
١٩٤٧ حتى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ . ثم مددت الاتفاقية  
إلى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ أي لمدة ٢٢ سنة . على أن  
تستمر بعد ذلك التاريخ بدون تحديد مالم يخسر أحد الفريقين  
المتعاقدين الفريق الآخر قبل خمس سنوات من تاريخ ٣١ كانون  
الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ أو في نهاية أية سنة تالية لعام ١٩٦٩ بعدم  
رغبته باستمرارها . وقد شملت الكمية المباعة نحو ربع حصة شركة  
جالف من مدخر البترول الكويتي الذي كان وجوده قد ثبت عند

تاريخ توقيع العقد • وقد حدد العقد الاسواق التي يحق بيع  
البتروول الكويتي فيها (١) • وواضح ان في ذلك تأمينا لمصالح  
الشركتين بدون اعتبار لمصلحة الكويت • والحصة المتعاقد عليها  
يجوز لشركة البتروول البريطانية ( حسب اتفاق ١٩٣٣ ) أن تقدم  
جزءا منها من غير الكويت أي من انتاج الشركة المذكورة من بتروول  
ايران أو العراق اذا شئت • حتى تعني هي أفضل المنافع بدون  
اعتبار لمصلحة الكويت •

وقد نص بالعقد على أن يكون بيع جالف البتروول لشركة شل  
بسرر التكلفة ويزاد عليه تكاليف شركة شل على النقل والتكرير  
والتسويق • ويقترح مجسوع ذلك كله من المبالغ التي تحصل عليها  
الشركة من البيع • والرصيد يعتبر الربح الصافي وتقاسمه بالتساوي  
الشركتان المتعاقدتان شل وجالف (٢) •

#### انعافية الشركة الانكليزية الايرانية مع ستانفرد نيوجيرزي وسوكوني فاكوم

وفي السنة نفسها ١٩٤٧ تعاقدت الشركة الانكليزية الايرانية  
مع كل من شركتي ستانفرد اوف نيوجيرزي وسوكوني فاكوم على  
بيع جزء من حصة الشركة الانكليزية الايرانية من بتروول الكويت،  
بشروط تشابه شروط العقد بين جالف وشل وخاصة فيما يتعلق  
بالسرر •

وكان الاتفاق الاساسي على أن تشتري نيوجيرزي ما مقداره  
٨٠٠ مليون برميل على مدى عشرين سنة • وان تشتري سوكوني  
فاكوم ما مقداره ٥٠٠ مليون برميل •

١. S. Senate, International Petroleum Cartel, pp. 138-145. (١)

٢. S. Senate, International Petroleum Cartel, p. 145. (٢)

وقد وضعت نصوص عقود الشركة الانكليزية الايرانية مع  
نيوجيرزي وسوكوني لازالة مخاوف ايران من الحد من توسع  
الشركة الانكليزية الايرانية ببيع البترول الايراني بسبب التنافس  
الذي قد يسببه الانتاج الكويتي (١) .

وقد اتفقت شركة نيوجيرزي مع الشركة الانكليزية الايرانية في  
ايلول ( سبتمبر ) ١٩٤٧ على شراء ١٠٦ ملايين من من بترول الشركة  
الانكليزية الايرانية من الكويت أو من ايران - في مدة ٢٠ سنة  
بمعدل على أساس تكلفة الانتاج مع زيادة قليلة . كما اتفقت  
شركة سوكوني على شراء ٢٧ مليون من في ائدة نفسها ، ثم زيدت  
الكمية بعقد وقع في آذار ( مارس ) ١٩٤٨ الى ٦٠ مليون من .

وكان المقدر لهذه الاتفاقيات أن يبدأ تنفيذها متى تم بناء خط  
أنابيب مشترك لنقل البترول من الخليج العربي الى البحر الابيض  
المستط ، وكونت ائدته شركة في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٤٧  
تشكلت من الشركة الانكليزية الايرانية ( ٦٠.٩ % من الاسهم )  
ونيوجيرزي ( ٣٤.٧ % من الاسهم ) وسوكوني ( ١٤.٥ % من الاسهم )  
على أن يكون قطر الانابيب ٣٦ و ٤٤ انشاً ومقدارها ٥٣٥.٠٠٠ برميل  
يومياً ( أي ٢٦ مليون من بالسنة ) وأن يمر من الخط ٥٠٠ ميل في العراق  
و ٢٨٠ ميلاً في سورية . وأن تكون للخط سبع محطات للضغط خمس  
منها في العراق واثنان في سورية وأن ينقل البترول من الكويت  
ومن عبادان في ايران . وكان المأمور أن يبدأ بالحصول على مواد  
العمل من الولايات المتحدة الامريكية وأن يتم انشاء الخط في عام  
١٩٥١ . وقد خشيت العراق أن يؤثر مرور البترول الايراني  
والكويتي عبر اراضيها - على بيع بترولها ، فعارضت مرور الخط  
عبر اراضيها خشية المنافسة وفي نهاية عام ١٩٤٩ نقضت الشركات

يدها من مشروع إنشاء هذا النفط . وإبندت بإجراء الترتيبات لبيع  
بترول الكويت وضفه على حمالات بترول ابتداءً من أول كانون  
الثاني ( يناير ) ١٩٥٢ •

وبعد انعقاد التي وفتتها الشركتان مالكتا شركة نفط الكويت  
المحدودة . مع الشركات الثلاث شل ونوجيززي وسوكوني . تركت  
الحق للشركتين المذكورتين بأن تنسباً من شركتهما الفرعيتين  
الكويتية لشركة نفط الكويت المحدودة - كميات إضافية من إنتاج  
الكويت ترسلها الشركتان إلى مصافيها في أوروبا وآسيا وكذلك  
إلى مصافيها في أمريكا ( ١ ) •

#### اتفاقية شركة البترول البريطانية مع سنكلر

وفي تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٥٨ تعاقبت شركة البترول  
البريطانية مع شركة سنكلر الأمريكية على بيعها كميات من البترول ،  
وما تفر عن هذه الاتفاقية حتى الآن لا يدل على أن شركة البترول  
البريطانية أصبحت تشارك في مصالح الكويت • وقد فهم أن هذه  
الاتفاقية نسب على ما يأتي :

١ - أن تكون شركة البترول البريطانية شركة سنكلر لتسليم  
مؤجلة بإحتياجها في الولايات المتحدة الأمريكية من خام الشرق  
الأوسط بالقدر الذي تسمح به قيود الاستيراد في الولايات المتحدة  
الأمريكية •

٢ - أن تشكل الشركتان شركة مشتركة بينهما تمتلكانها كلية ،  
مهمتها الأصلية تصريف بترول الشرق الأوسط الخام وبترول فنزويلا  
الخام في تصفئة الكرة الأرضية الغربي •

Long op. Middle East Oil. p. 221. (١)



٣ - أن تشكل الشركتان شركة مشتركة بينهما تمتلكانها كليّة،  
مهمة البحث والاتّاج . وخاصة في أمريكا اللاتينية !! (٢) •

ويؤي من هذا كيف أن شركة البترول البريطانية تشكل  
شركات للبحث عن البترول خارج الكويت بالذات الذي تجنيه من  
الكويت . ولا تصرف ذلك المال في التكرير واستغلال الغازات  
الطبيعية والتسليم في الكويت نفسها . وعمل الشركة هذا يساعدها  
على وجود حقول اتّاج تمتلكها خارج الكويت وتصرف بترول  
تلك الحقول في الاسواق الخارجية اذا ما حصلت أزمة أوقفت  
تدفق البترول الكويتي الى مصافي الشركة واسواقها في الخارج .

وبذلك أصبحت منذ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٥١ تمتلك  
شركة نفط الكويت المحدودة شركتان هما شركة دارسي للكويت  
( وهي شركة تملكها كلها شركة البترول البريطانية المحدودة )  
وشركة جالف الكويت ( وهي شركة تملكها كلها شركة جالف ) ،  
وبقيت شركة نفط الكويت المحدودة تقتصر عملياتها على اتّاج  
البترول الخام الكويتي وتسليمه الى الشركتين اللتين تمتلكانها ،  
وعلى تكرير بسيط جداً في الكويت ( ٣٠٠٠٠ برميل يومياً ) وهاتان  
الشركتان أصبحتا تبيعان البترول الخام الكويتي كسل منهما الى  
الشركة التي تملكها . والشركتان الودندان تبيعان قسماً من البترول  
الكويتي الى شل وجيرزي وسوكوني . واخيراً الى سنكلر أيضاً ،  
والقسم الآخر تشتريانه هما بنفسهما من شركتيهما الفرعيتين  
المكوّنتين لشركة نفط الكويت المحدودة !! وبذلك انحصر بيع  
البترول الكويتي وشراؤه بالشركتين المالكيتين وحدهما !! تستعملان  
بعضه لتكريره في معامل التكرير التي تمتلكانها خارج الكويت ،

Petroleum Press Service. November, 1958. (١)

ولاتدفعان من ربح ذلك شيئاً للكويت . أو تبعانه لمدة طويلة الى أربع شركات أخرى وتتقاسم الأرباح معها من ذلك البيع . وظاهر أن بيع البترول الكويتي ليس حراً لكل راغب بالشراء كما تتطلب روح اتفاقية ١٩٥١ وليست له أسواق مفسونة ، ولا زال تصرف البترول الكويتي على هذه الحال حتى الآن ، مما لا يؤمن مصلحة الكويت ولا حقوقها بموجب روح الاتفاقيات مع الشركة المستقلة له .

### التكرير

إن حق تكرير البترول الكويتي من الحقوق التي منحتها اتفاقية امتياز عام ١٩٣٤ لشركة نفط الكويت المحدودة . والاتفاقيات حقوق وواجبات . وبعد اتفاقية ماسقة الأرباح التي عقدت اعتباراً من كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٥١ أصبح من حق الكويت أن تسال أقصى فائدة ممكنة من تكرير بترولها . لتأمين حقها بأرباح عظيمة التكرير هذه .

إلا أن الشركة أمت في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٩ إنشاء معمل تكرير في الكويت مقدرته على التكرير لا تتجاوز ( ٣٠٠٠٠ ) برميل يومياً . معظم التاجه زيت الوقود لحامات النفط والسفن الأخرى التي ترسو على شواطئ الكويت . ونسبة البنزين الذي ينتجه المعمل ٢٠ ونسبة الكيروسين ( القاز ) ٢٠ . وهذان المنتجان ، أي نحو ( ١٨٠٠ ) برميل يومياً . مع ( ٣٠٠ ) برميل ديزل هي للاستعمال المحلي في الكويت . وقد زيدت على هذا المعمل وحدة لإنتاج الزيت قدرته التقوى على الإنتاج هي ١٠ آلاف طن سنوياً للاستعمال المحلي أيضاً .

وقد بني هذا المعمل دون توسعة حتى بداية عام ١٩٥٨ عندما بديء بتوسعته لينسكن من تكريره ١٩٠٠٠٠ برميل يومياً لتؤمن

حاجة حاملات البترول والسفن الأخرى التي ازداد عدد ما يرتاد منها الكويت في السنوات الأخيرة . ولكن العمل تشغل منه حاليا ٩٠ ٪ من طاقتها العامة . وليس في المعمل وحدات لانتاج بنزين طائرات المحركات ولا زيوت التشحيم ، وهذا البنزين وهذه الزيوت تستوردها الكويت ذات أكبر مدخّر للبترول معروف حتى الآن — من خارج بلادها من بترولها الخام الذي يكرر في الخارج ويرجع إليها مكررا ليباع إليها بأسعار عالية .

وعندما أمم مصدق البترول الإيراني في حزيران ( يونية ) ١٩٥١ ، وتوقف تصدير البترول من إيران إلى الخارج وتوقف معمل تكرير عبدان الذي كان يعتبر أكبر معمل تكرير في العالم . وكان يكرر البترول الإيراني وجزءا من البترول الكويتي . لم توسّع شركة نفط الكويت المحدودة معمل تكرير الكويت بل أبقت على حاله . وازدادت طاقة معامل التكرير في انكلترا وبدأ البترول الكويتي الخام يزداد انتاجه لي شحن خاما إلى معامل التكرير تلك لتكرره وتبيعه مكررا . ويكرر البترول الكويتي حاليا في معامل تكرير الشركتين المالكتين لشركة نفط الكويت المحدودة — في أوروبا وآسيا وأمريكا ، وتجنّي الشركتان أرباح التكرير وحدها لانشارك الكويت بها شيئا . مخالفة بذلك روح الاتفاقيات مع حكومة الكويت . وهذا الاجراء يضع على الكويت دخلا كبيرا كانت ستجنه مباشرة وغير مباشرة فيسأ لو كرر جزء من بترولها في أراضيها . ويمنع عنها وجود صناعات تكرير فيها : يستفيد منها أبناء الكويت والبلاد العربية الشقيقة .

ان الكويت التي انتجت عام ١٩٥٨ نحو ٧٠ مليون طن من البترول الخام أي نحو ٩ ٪ من انتاج جميع العالم غير الاشتراكي ،

وأكثر من ربع إنتاج الشرق الأوسط ، والتي يبلغ مدخرها من  
البتروول أكثر من ربع مدخّر العالم غير الاشتراكي كله ، لا يكرّر  
فيها من بتروولها هذا حاليّا أكثر من ٤ بالألف ما يكرّر في العالم  
غير الاشتراكي ( أي نحو ١٠٠ الف برميل يومياً من نحو ٢٣ مليون  
برميل يومياً ) !! (١)

### طاقة التكرير

١٩٥٨	١٩٣٥	البلد
برميل يومياً	برميل يومياً	
٣٠,٠٠٠		الكويت
١٣٠,٠٠٠		عُدن
١,٢٩٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	مجموع الشرق الأوسط
٥١٩,٣٠٠	٧٥,٢٠٠	المملكة المتحدة
٢,٩٢٢,٧٠٠	٨٣,٥٠٠	مجموع أوروبا الغربية
٢٠,٥٣٤,٠٠٠	٣,٧٠٣,٣٠٠	مجموع العالم

والغريب أن تكرير بتروول الخليج العربي تقوم به أكثر الشركات  
المنتجة في غير البلاد المنتجة ذاتها ، فمعظم ما يكرّر من البتروول في  
معمل تكرير عُدن ( ١٣٠٠٠٠ برميل يومياً عام ١٩٥٨ ) يأتي من  
الكويت ، ونحوه من تكريره الكويت نفسها ، ومعظم ما يكرّر في  
معمل تكرير البحرين ( ٢١١٠٠٠ برميل يومياً عام ١٩٥٨ ) يأتي من  
المملكة العربية السعودية بينما هبط إنتاج معمل تكرير رأس تنورة  
في المملكة العربية السعودية هبوطاً ملحوظاً في عام ١٩٥٩

(١) ينظر معال - التوسع الكبير في التكرير - في مجلّة النفط - عدد شباط  
و فبراير ١٩٥٨ و Petroleum Panorama ( An Issue of Oil & Gas  
Journal ) 1959 p 1 - 46 .

وان نصف البترول الذي تستهلكه المملكة المتحدة يأتيها من الكويت وتكرده معامل تكرير افكترا ولا تنفيذ الكويت الا من ارباح بيع البترول اداء فقط الى الشركتين ماكتي شركة نفط الكويت المحدودة من الشركتين الفرعيتين اللتين تستلكانها • ومستزيد شركة البترول البريطانية وحدها وهي التي تملك نصف شركة نفط الكويت المحدودة - نافه بكريرها نحو ٨ مليون من سنويا عام ١٩٥٩ (١) . وانما خارج الكويت !

### الغازات الطبيعية

ان امدد الاولي من امتداد استغلال البترول في الكويت الممنوح عام ١٩٣٢ مدد عطي ملكة الغاز الطبيعي لمنطقه اشبح في حبيص الكويت الى شركة نفط الكويت المحدودة ، كد امضاء حتى اناجه واسمائه وتصديره ويمنحه •

والشركة لا تستعمل الا الجزء اليسير من الغاز الطبيعي هذا في معمل التكرير ولا تستعمل افرلي المحدود • واخيرا غلب على اعاده نحو مائة مليون قدم مكعب يوميا الى احتوا لاساعد على دفع البترول الى أعلى وبحافظ البترول بذات على تدفقه بكسبات كسابق او ما يقاربها • وبعد اجراء حفر الغاز الطبيعي في الحفول سيظل كثر من اربعماية مليون قدم مكعب يحترق يوميا منه في الهواء لا تنفيذ الكويت منه شيئا • مع العلم ان في الولايات المتحدة الامريكية تسن قوانين راجرة تسع من اضاءة هذه الشروة الطبيعية الكبرى •

ان هذه الغازات الطبيعية هي ثروة طبيعية قيمة من حق الكويت ان تنفيذ منها لا أن تضبح عليها • ومن حق الكويت أن تشي

(١) مقال مجلة النفط الصادر اليه املاء •

الشركة فيها معامل للاستفادة من هذه المادة الثمينة في صناعات قيمة كالتاج الكبريت والساد الطبيعي واللدائن (البلاستيك) والصناعات البترولية الكيماوية الأخرى من أدوية ومقويات وخلافها. هذا بالإضافة إلى إمكانية تسييل الغاز وبيعه في أوروبا كما فعلت شركة British Methane & Constock International التي تمتلك قسماتها شركة زيت كوتنتال الأمريكية ، حيث أرسلت في شباط (فبراير) ١٩٥٩ السفينة المسماة (ميتشونير) حاملة خمسة آلاف طن . تحيل نحو ٣٢ ألف برميل من غاز الميثان المثل من أمريكا إلى شركة على نهر التايس في انكلترا .

وإن حرق الكميات الضخمة من هذه الثروة الطبيعية في الكويت هو ضياع ثروة طبيعية قيمة على الكويت . وعدم الاستفادة منها بالصناعة في الكويت يضيع على الكويت إمكانية وجود صناعات قيمة تشغل أبناءها وتوجد للبلد موردا آخر غير مورد الضريبة على ربح بيع البترول الخام . وفي الوقت نفسه فإن واجب الشركة أن تستفيد من هذا الغاز في الكويت وتدفع على أرباحه ضريبة الدخل التي نصت عليها اتفاقية ١٩٥١ .

## الفصل السابع

### موظفو ومال الشركة

ان للكويتيين الحق الاول في اعمال أية شركة تعمل في بلادهم . وهذا حق من حقوق الدولة تفرضه على أية شركة تعمل في اراضيها ، رغم أن اتفاقية الامتياز الاصلية نصت أيضا على واجب الشركة تشغيل الكويتيين بمدر المستطاع في جميع الاعمال التي يصلحون لها تحت رقابة موظفي الشركة القيين ، ونصت على انه ان لم يوجد كويتيون ملء بعض الاعمال فالأفضلية تنتقل الى ابناء البلاد العربية المجاورة . وقد اضافت اتفاقية كانون الاول (ديسمبر ١٩٥١) ان على الشركة واجب تدريب العمال الكويتيين والمساهمة بتعليم تلامذة المدارس في الكويت وملاّب الجامعات في الخارج .

ان فنزويلا مثلاً تحتم على شركات البترول العاملة لديها وخاصة شركة كريبول أكبر شركة بترول عاملة لديها : أن تملأ أكبر الوظائف لديها بالمواطنين . وقد أصبح في الكويت عدد وافر من المتعلمين من حقهم أن يملأوا الوظائف الكبرى في الشركة دون أي تمييز عنصري . واذا لم تجد الشركة من الكويتيين من يملأ بعض الوظائف الكبرى فواجبها بموجب نص الاتفاقية أن تبحث عنهم في البلاد العربية الشقيقة . ومبدأ كون المراقبين القيين من البريطانيين أو الأمريكيين أو خلافهم . ربما كان يصلح عام ١٩٣٤ عندما وقعت

اتفاقية الامتياز الاصلية ، ولكنه لم يعد يصلح ولا يمكن قبوله أو المناقشة به أو الاستناد اليه بعد ربع قرن كامل من ذلك التاريخ . ولهذا فإن جميع وظائف الشركة ، لا الاعمال اليدوية الشاقة والتي لا تحتاج الى جهد فكري ، يجب أن تكون مفتوحة أمام الكويتيين بالاشتاء اذا وجد من يمكنه اشغالها منهم . واذا لم يوجد من يشغلها فعلى الشركة املؤها باخوانهم من عرب الاقطار العربية الأخرى الا تيسر أو محاباة .

والذي يؤسف له أن شركة نفط الكويت المحدودة تتحاشى أن تذكر في تقريرها السنوية لحكومة الكويت الاحصاءات الدقيقة عن عدد الذين يعملون الوظائف الاعمال الكتابية والاعمال الأخرى في الشركة مع جنسياتهم ونسبهم ودرجاتهم ونسبة ما يدفع لكل منهم .

وقد ذكرت الشركة في تقريرها السنوي لعام ١٩٥٧ أن عدد الموظفين العرب في نهاية ذلك العام كان ٢٣٤ موظفا من أصل ٢٠٨٠ موظفا أي نحو ١١.٢٥ ٪ من مجموع الموظفين ولكنها لم تذكر كم منهم في الدرجة العليا وكم منهم من صغار الموظفين . ومع ذلك فإن هذه النسبة ضئيلة جدا لا يمكن التعاضى عنها والسكوت عليها .

وذكرت الشركة كذلك أن مجموع عدد العرب الذين يعملون في الشركة ٢١٥٥ . أي ٥٣.٣٢ ٪ من مجموع مستخدمي الشركة باستثناء الخدم . وهذه النسبة ضئيلة جدا اذا قيست بمستخدمي شركات البترول الأخرى في الشرق الأوسط . ولم تذكر الشركة كم من هؤلاء كويتيون وكم منهم من البلاد العربية الأخرى ، ومن أية بلاد هم .

وقد ذكرت الشركة أن معدل كسب العامل في الشهر الواحد



عام ١٩٥٧ (بما في ذلك المرتب وساعات العمل الإضافية والملاوات!!)  
كان ٤٦٦ روية ، مع أن العامل في الكويت يمكنه أن يحصل  
بسهولة على دخل أكبر من ذلك الدخل في أي عمل آخر .

والكويتي من حقه أن يحصل ويستفيد من عمله في شركة  
تستغل الثروة الطبيعية الوحيدة في بلاده .

وقد ذكر السيد أمين عز الدين في كتابه « عمال الكويت من  
اللؤلؤ الى البترول » المطبوع في مطبعة حكومة الكويت عام ١٩٥٨  
( ص ٥٦ وما بعدها ) أن عدد الموظفين والعمال والخدم في الشركة  
عام ١٩٥٨ كان ٨١١١ شخصاً مقسمين كما يلي :

الجنسية	موظفون	مراقبون	عمال	خدم	المجموع
بريطانيون	٩٧٠	—	—	—	٩٧٠
أوروبيون آخرون	٠٠٦	—	—	—	٠٠٦
أمريكيون	٠٧٥	—	—	—	٠٧٥
هنود	٧٧٧	٠٥٣	٤١١	٧٩٤	٢٠٣٥
باكستانيون	١٠٨	١٠٣	٧٢٦	٢٠٧	١١٤٤
عرب	٢١١	٣٦٥	٣٢٩٣	٠١٢	٣٨٨١
المجموع	٢١٤٧	٥٢١	٤٤٣٠	١٠١٣	٨١١١

ويتضح من هذا أن نسبة الموظفين العرب الى الموظفين الآخرين  
هي أقل من ١٠٪ وأن الموظفين الهنود والباكستانيين هم أكثر من  
٤١٩٪ بالنسبة للموظفين العرب ، أي أكثر من أربعة أضعافهم .

وقد ذكر الأستاذ أمين أن عدد الموظفين والعمال العرب يتضمن  
أيضاً عدداً كبيراً من « الإيرانيين » المستعربين . كما شكك من أن الشركة

لم تكن حريصة على تطبيق نصوص اتفاقية الامتياز فيما يتعلق باعطاء الاولوية في الشركة للموظفين والعمال الكويتيين ثم للعرب من البلاد المجاورة والى أنها لاتعمل جاهدة على « تعريب » الوظائف والاعمال فيها . ونسكا من ان الشركة اتبعت « سياسة » قصر وكالات التوظيف والاستخدام على بيروت وبغداد وبومبيي وكراشي (١) ، وان سياسة التوظيف والاستخدام هي مشوبة دائماً بروح التعصب السياسي - لامن جانب المطالبين بحقوقهم الطبيعية من ابناء الشعوب العربية مانحة الامتيازات - ولكن من جانب الشركات ذاتها وكبار موظفيها المخضرمين !!!

ولاشك ان شركة استغلال البترول في الكويت ستعمل قريباً تحت الظروف الملحة والطلب الحق - في ان ينال الكويتيون واحوانهم العرب الاشقاء حصة بوظائف واعمال الشركة ومعاشاتها العالية . وان ترفع دخلهم وتسهل غير العرب عندها بموظفين وعمال عرب وستحقق انهم احرص على مصلحة بلادهم ونفعها الحق من سواهم من جنسيات اخرى قد ترى الشركة انهم آمن لها وأحسن سياسياً .

١ - كتاب الامتيازات في البترول من ٥٧ و ٥٨ .

## الفصل الثامن

### سبل رفاهي

لقد انقضت مائة عام على صناعة البترول في العالم . كما انقضى خمسون عاماً على صناعته في الشرق الأوسط . وانقضى اثنا عشر عاماً على بدء انتاجه بكميات تجارية في الكويت . وفي هذه المدة ، أي منذ بدء التصدير من الكويت حتى الآن تجاوز ما صدرته شركة نفط الكويت المحدودة من بترول الكويت ثلاثة آلاف وثلاثمائة مليون ( ٣,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ) برميل ! وقد تضاعف الانتاج في أقل من ١٣ سنة أي من عام ١٩٤٦ حتى الآن نحو ٩٠ ضعفاً . بينما لم يتجاوز مجموع انتاج العالم ٣ أضعاف في المدة ذاتها . وتصدر الشركة حالياً نحو مليون ونصف مليون برميل يومياً ، وهو أعلى تصدير للبترول في الشرق الأوسط ويأتي فوراً بعد تصدير الشركات في فنزويلا ، أي أنه من جهة كثرته يأتي الثاني في العالم . وبلغت زيادة التصدير في سنة ١٩٥٨ نحو ٢٣٪ على ما كانت عليه عام ١٩٥٧ . بينما كانت الزيادة في العالم كله في المدة نفسها ٦٪ . وفي المملكة العربية السعودية ٣ فقط . وزيادة الانتاج هذه بوقت قصير من شأنها أن تقلل نسبة كمية البترول التي يمكن استخراجها من مداخل البترول في جوف الأرض وتضيق بذلك كميات منه على الكويت وشعبها لأن كثرة الانتاج بوقت قصير يرافقها خروج

كميات كبيرة من الغازات الطبيعية المرافقة للبترول وهذه تحترق وتضيق على الكويت . ويخفف ضغط الغاز الذي يدفع بالبترول الى أعلى . وبذلك تنفجر الآبار وتحتاج الى إعادة حقنها بالغازات آلياً مما يكلف عشرات ملايين الدولارات . يضع نصفها على الكويت ، هذا عدا تكاليف المشروع كل سنة .

وقد صرح متر ساوثويل المدير العام للشركة قبل عام واحد بأن الشركة تعمل على أن تزيد إنتاجها اليومي بعد نحو سنة الى أن يبلغ ١.٧ مليون برميل يومياً إذا حصل طلب متزايد للبترول اذذاك (١) . ولدى الشركة سبع حفارات ، خمس منها دائبة العمل .

وقد بنت الشركة فرصة جديدة للتصدير فزادت مقدرة الكويت على التصدير بعد بنائها بمعدل مليون برميل يومياً فأصبح بإمكان ميناء الاحدي : بفرضتها الجنوبية والشمالية ، تصدير مليونين ونصف مليون برميل يومياً .

وبني كذلك في الفضة الشمالية الجديدة ١٥ خزاناً تتسع لأربع ملايين برميل من البترول العام . وعملت الشركة بجد على ايصال إنتاج حقل الروضتين في الشمال الى الفضة الجديدة . وعادت الى البحر في حقل الصبيرة المعلق . وتعمل على برنامج من شأنه إنتاج نصف مليون برميل من حقلي الروضتين والصبيرة في شمال الكويت ، عدا ما تنتجه حقول البرقان والاحدي والمقوق .

ان هذا الازدياد الواسع في التصدير مدعاة لتفكير ابناء الكويت وكل العرب المهتمين بقضايا بلادهم . اذا ما معنى ازدياد الانتاج عام ١٩٥٨ بنسبة ٢٣ في الكويت عما كان في عام ١٩٥٧ بينما لم يزد

(١) Petroleum Week, March 21, 1958, p. 55

عن ٣. في الملكة العربية السعودية المجاورة لها . في المدة ذاتها ؟

اذا لا نستطيع ان نتكهن كما تكهن مستر هارفي أوكنور  
الكاتب الأمريكي (١) بان الشركات العاملة في حقول الخليج العربي  
ليست واثقة من استمرارها بالاحتفاظ بهذه الحقول لمدة تتجاوز  
خمس الى عشر سنوات . وربما أقل . ولا ان تجزم كما جزم فتحي  
غالم بان رجال البترول - منذ أمجد بن عبد الناصر قناة السويس . .  
وظهرت المنافسة القومية العربية بين الشعب العربي في كل مكان -  
وهم يجزمون بينهم وبين انفسهم على ان يفاء البترول تحت سيطرة  
انكلترا وامريكا امر موقر . وان نهاية البترول المحتومة هي ان  
يصبح ملكا للعرب . . . ولكن متى ؟ اليوم أم بعد سنة . أم بعد  
خمس سنوات ؟ وان رجال البترول تناقلوا فيما بينهم تقديرا أجعوا  
عليه . وهي ان المدة التي يستطيعون الاحتفاظ خلالها بالبترول هي  
خمس سنوات فقط . . . وان أية سنة تتر بعد هذه السنوات  
الحسنة وهم محتفظون بالبترول ستكون حظا سعيدا غير متوقع  
هبط عليهم من السماء (٢) . فنحن لا يمكننا ان نفوس الى اعتدق  
نفوس العاملين في هذه الصناعة في الشرق الاوسط . كما ان فكرة  
تأميم بترول الشرق الاوسط لازالت بعيدة . والخطر على بترول  
الكويت من ناحية التأميم هو أقل من الخطر على اثنى بترول آخر في  
الشرق الاوسط . . . ولهذا فالتنازع الاسباب الظاهرة لهذه الزيادة  
المتسارعة السريعة بانتاج بترول الكويت . وهي كثيرة .

ان بترول الكويت ذو أهمية لبريطانيا . لان الكويت تقدم

Harvey O'Connor, "Near East Oil", Monthly Review, (1)  
January & February, 1959.

(١) محلي قاتل - سياسة الشرق الأوسط - صحيفة روز اليوسف - العدد ١٥٩٦

المؤرخ ١٢ كانون الثاني ١٩٥٩ .

أكثر من نصف محروقات المملكة المتحدة ، وهذا أيضا يوفر على المملكة المتحدة الدولارات التي يدفعها سواها من البلدان ثمنًا للبتروول . لأن ثمن البتروول الكويتي الذي يذهب للسلكة المتحدة يدفع بالاسترليني .

وبع البتروول الكويتي خارج منطقة الاسترليني يأتي بدولارات لشركة نفط الكويت المحدودة ، بل للدخل القومي البريطاني ، بينما لا تدفع الشركة ضريبة الدخل لحكومة الكويت إلا بالاسترليني وحده بموجب اتفاقية ١٩٥١ . وأمير الكويت يوسف في لندن ثلث دخل البتروول بفائدة ٢ ٪ أو نحو ذلك . وهذا الجزء هو أكبر مبلغ فردي يوسف في بريطانيا . وقد بلغ حتى الآن أكثر من ٧٥٠ مليون دولار . ويوسف سويًا أكثر من ٤٠ مليون جنيه استرليني هناك . وهذا المبلغ في الواقع هو مرسد المالية البريطانية . حتى أن البعض يعتقدون أن قدره بريطانيا على الوقوف بديونها يعتمد على ما تورد له منها هذه البلد الصحراوية الصغيرة في شمال الخليج الفارسي . وقد كتب مسير سالزبرجر المحرر المتجول لجريدة النيويورك تايمز يقول : « أنه من المفارقات لهذا العصر القائم على مناهضة الاستعمار ، أنه لو تخلت امبراطورية بريطانيا فجأة عن مناطق نفوذها في الخليج الفارسي ، لانهار في الغالب حلف الامم لفظي وجميع العالم الحر » .

وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم العقود للقيام بالشاريع في الكويت ، وخاصة للشركة تأخذها شركات بريطانية .

وقد استوردت الشركة بضائع من بريطانيا بنحو ١٥ مليون جنيه استرليني عام ١٩٥٨ . كما أن استيراد الكويت من بريطانيا

في العام نفسه قدر بنحو ٥٧ مليون جنيه استرليني (١) أي نحو نصف دخل الكويت من البترول ، الذي قدر عام ١٩٥٨ بأكثر قليلا من ١٢٠ مليون جنيه . ومعظم مستوردات الكويت من بريطانيا هي مواد استهلاكية .

وبترول الكويت عامل كبير في رفاهية بريطانيا ، إذ أنه يمون معاملها بالوقود كما يزود اسطولها الحربي باحتياجاته . والحكومة البريطانية تملك بواسطة وزارة البحرية البريطانية أكثر من نصف أسهم شركة البترول البريطانية التي تملك نصف شركة نفط الكويت المحدودة . وللحكومة البريطانية سلطة ونفوذ على شركة نفط الكويت المحدودة لأنها شركة بريطانية رغم أن نصفها تملكه شركة جالف الأمريكية . ولأن الشركة مرتبطة مع الحكومة البريطانية بشروط وقيود منذ عام ١٩٣٤ .

وبعدما توقف تصدير البترول من إيران للعالم في حزيران ( يونيه ) ١٩٥١ وتوقف معمل التكرير في عبادان . بدأ إنتاج الكويت البترول الخام يزداد . وبدأت معامل التكرير في المملكة المتحدة تنبع . وقد تضاعف اهتمام البريطانيين بإنشاء معامل التكرير والخزانات ببلادهم . كما تضاعف اهتمام شركة البترول البريطانية بتوسيع معامل التكرير التي تملكها خارج منطقة الخليج العربي . وفي بريطانيا خاصة بعد إغلاق قناة السويس في أواخر عام ١٩٥٦ ، حتى أن معدل التكرير اليومي في المملكة المتحدة أصبح ( ٥١٩,٣٠٠ ) برميل . وما سيزيده شركة البترول البريطانية لوسائل التكرير عام ١٩٥٩ خارج الكويت يقدر إنتاجه بنحو ٨٢ مليون طن زيادة عن الموجود لديها .

Petroleum Press Service, February 1959, p. 61. (١)

وشركة البترول البريطانية تفضل أن يكون أكثر إنتاجها البترول الخدم في الخليج العربي من الكويت لأن سواها لأنها تمتلك نصف البترول المنتج هناك بينما حصتها في إنتاج مجموعة الشركات في إيران هي ٤٠٪ وحصتها في إنتاج قطر والعراق هي ٣٨٪. ولهذا السبب ليس لها فيها سلطة كالسلطة التي لها في شركة النفط الكويت المحدودة.

ويستنتج أن مقدار دخل شركة البترول البريطانية وحدها من عيوبها بترول الكويت من الإنتاج وتكرير ونقل وتسويق أكثر من ١٧٠٠ مليون دولار في الأثني عشر سنة الماضية. على اعتبار أنها ما كان نصف شركة النفط الكويت المحدودة. وحصة شركة جالف نفدر كذا ١٧٠٠ مليون دولار. وكل ما وفقه الشركتان من مال في الكويت لم يتجاوز ٢٥٠ مليون دولار.

وبمساعدة شركة النفط الكويت المحدودة على الاكثار من إنتاج البترول الخدم في الكويت أمور ضيقة وفيه كثرة. أهمها أن تكاليف الإنتاج بهذه في الكويت إذا قيس بأي بلد منتج آخر. وذلك لأسباب عديدة منها أن البترول موجود على أعماق قليلة بين ٣٥٠٠ و ٥٥٠٠ قدم. ونسبة الإنتاج للبئر الواحدة عالية أي نحو ٥٥٠٠ برميل يوميا تخرج بقوة الضغط الذاتي. وبعضها ينتج عشرة آلاف برميل يوميا. وإنتاج بئر واحدة من هذه الآبار في الكويت لمدة عشرة أيام يساوي مجموع معدل إنتاج البئر الواحدة في أمريكا في نحو خمس وعشرين سنة (١) !!

والآبار الجافة قليلة جدا في الكويت حتى أن بين آل ٢٢٢ بئرا الأولى وجدت بئرا فقط جافتين. ولم يظهر مثيل لهذا في عالم البترول قاطبة.

المترجم: Wayne Mineau - The Go Devils p. 213



و قد اكتشف في الكويت مخزون قدره بستين الف مليون برميل  
في ٢٣٠ بئر فقط . بينما ٣٣ الف مليون برميل في الولايات المتحدة  
الأمريكية احتيج لاكتشافها الى حفر ٥٥٩٠٠٠ بئر ، و ١٦ الف  
مليون برميل في فنزويلا حفر لها ١١٣٧٢ بئر .

والصاف بين حقول البترول والنفط قصيرة . وبسبب  
البترول عبر الصحراء بقوة الجاذبية الأرضية . كما ان الايدي  
العاملة في الكويت رخيصة نسبياً .

ويرخص الانتاج في الكويت يمكن الشركة من تسليم بترول  
حده من الكويت الى مصل تكرير على شاطئ الانكليزي في الولايات  
المتحدة الأمريكية - بسعر أرخص من سعر بترول خام يائله  
بالشيوخ منحون من ولاية تكساس في الولايات المتحدة نفسها !  
فكثافت انتاج برميل واحد في الخليج العربي يتراوح بين ٨ سنتات  
و ٢٥ سنتاً . بينما يكلف ذلك أكثر من دولار في الولايات المتحدة .  
والرأس المال الذي يدفع في الولايات المتحدة الأمريكية - مثلاً -  
على البحث عن البترول قدره عام ١٩٥٦ بما يعادل ١٠٧١ دولار  
لكل برميل اكتشف . بينما ما دفع على الاكتشاف في فنزويلا قدره  
١٠ سنتات للبرميل الواحد . وما صرف في الشرق الاوسط قدره  
بنصف سنت !! (١) .

وقد قدرت مجلة *Forbes* الأمريكية بأن ما يوظف في  
صناعة البترول في الشرق الاوسط يمكن استرداده في سنة  
واحدة (٢) ولكنه يحتاج الى ١٤٣ سنة ليسترد اذا وُظف في فنزويلا .

Harvey O'Connor , Near East Oil - in Monthly Review (١)  
January 1959, p. 348.

(١) والبرامح - بأقل من سنة .

والى ٣٠١ سنوات اذا وُصف في الولايات المتحدة الامريكية .

وتجذب الشركات المالكات لشركة نفط الكويت المحدودة زيادة الانتاج من الكويت لانها لها المشترتان للبترول من الشركة المنتجة ، أي أنها لها البائعتان وهما المشترتان ! وتحسبان لانفسها خصاً .. ولا تطلبهما حكومة الكويت بلزوم حفظ دفاتر حسابات شركة النفط في الكويت ، بل تبقى تلك الدفاتر في لندن لاتستطيع الحكومة الكويتية الوصول اليها كلما شاءت ذلك .

والحكومة الكويتية لم تطلبهما بتسليمها الربيع بترولاً عيناً بدلاً من النقد ، لتصرف به الكويت كما تشاء بالبيع للغير ودخول حكومة الكويت الى أسواق البترول في العالم .

وعلى كل حال فإن الحكومة البريطانية هي التي تشير - بوساطة المعتد البريطاني في الكويت - على الحكومة الكويتية في شؤونها المالية ، وهي واسطة اتصال شركة الانتاج بحكومة الكويت .

وأهل الكويت فلة لايتجاوزون ٢١٠ آلاف نسمة . وأكثرهم متجمع في مدينة الكويت ، ونسبة دخل الفرد الواحد من أعلى النسب في العالم . وكل اصلاح وبناء في الكويت يبدو عظيماً ويبرز للعيان لأنه محصور في مدينة الكويت في الغالب . ولهذا فالكويتيون مكتفون الى حد ما بنسبة الدخل العالية التي يحصلون عليها من واردات البترول . وليسوا كالشعوب الكبيرة بعددها والتي تكون بلاداً واسعة ونسبة دخلها واهنة ، فيحتاجون الى دخول كبيرة ويلجئون على شركات انتاج البترول العاملة لديها بزيادة الدخل .

ومع أن امتياز استغلال البترول في الكويت أعطي منذ ربع

قرن فانه ليست في الكويت هيئة أو مديرية عامة تشرف على الامور البترولية هناك وتتولى الاشراف على شركة النفط، كما هو الحال في البلاد الاخرى المنتجة للبترول سواء في الشرق الاوسط أو في امريكا اللاتينية . ولهذا ليس لدى حكومة الكويت هيئة لرسم السياسة البترولية ولا للرقابة الفنية على الشركة ولا لمحاسبتها وتدقيق حساباتها . وحكومة الكويت لم تمارض بالخصومات كما عارضت الحكومة العربية السعودية مثلاً . كما أنه ليس في الكويت قانون ينظم اصول استغلال البترول والغازات الطبيعية .

### واردات البترول الخام الى الولايات المتحدة الامريكية

#### من الشرق الاوسط

(بآلاف البراميل يومياً)

السنة	الكويت	العربية السعودية	بقيه بلدان الشرق الاوسط (المراق، ايران، قطر، المنطقة المعتمدة)
١٩٤٨	٩	٤٠	١٤
١٩٥٠	٧٣	٤٠	٠١
١٩٥٢	٧٢	٨٠	٠٢
١٩٥٤	١١٣	٧٦	٢٤
١٩٥٦	١٢٨	٧٦	٧٩
١٩٥٧	١٣٥	٥٨	٤٢

المصدر : النشرة الاحصائية لمعهد البترول الامريكى . المجلد ٣٤

العدد ١٩ والمجلد ٢٨ العدد ٢١ - بيان البترول الشهري

رقم ٤٢٥ المؤرخ ١٢ شباط ١ فبراير ١٩٥٨ الصادر

من مكتب التعدين للولايات المتحدة الامريكية .

## انمان صادرات البترول الى الولايات المتحدة الامريكية

وانمان المستوردات منها - بملايين الدولارات

١٩٥٤ - ١٩٥٦

البلد	١٩٥٤		١٩٥٥		١٩٥٦	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الكويت	٧٠٠.٥	١٤.٥	٩٥.٣	١٥٠.٦	٩٣٠.٠	٣٠٠.٨
العربية السعودية	٥٤.٣	٤٣.٣	٥٤.٣	٦٩.٠	٦٨.١	٧٤.٤

**المصدر :** تقرير وزارة التجارة الامريكى رقم ١١٠ للشين ١٩٥٤  
و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ومجله وزارة التجارة الامريكى عن  
المعلومات عن تجاره العالم الجزء ٣ العدد ٥٧ - ٥٨ .

فهناك حكومات لبلاد متجة للبترول في الشرق الاوسط رسمت  
خططة لسياسات بترولية تستهدف منها الوصول الى غايات معينة  
لمصلحة البلاد ، كتقدير الثروات الطبيعية بعمل احصاءات دقيقة  
عنها ، واستغلالها على اكمل وجه يضمن مصلحة البلد ، وعدم  
تبيدها او ضياعها . ومن تلك الغايات ايضا هدف مطالبة شركات  
البترول العاملة لديها بدفع ضريبة دخل للحكومة على ارباح جميع  
عمليات البترول المعطى به امتياز كمبيعات التكرير والنقل والتسويق .  
الا ان الشريكين المالكين لشركة نفط الكويت المحدودة العاملة  
في الكويت نجني من هذه العمليات مآت ملايين الدولارات سنويا ،  
ولا تدفع عنها ضريبة دخل للحكومة الكويت .

ولا توجد رقابة فنية حكومية على شركة نفط الكويت المحدودة  
تتأكد مثلاً بأن لا يكون الاكثار من الاقتاج من حقل ما مضرًا بذلك  
الحقل . فالشركة انتجت اول الف مليون برميل من البترول الخام

الكويتي بأسرع مدة مرت بتاريخ استخراج البترول في العالم حتى ذلك الوقت . فقد زاد الانتاج الكويتي على ( ١٠٠٠ ) مليون برميل في عام ١٩٥٣ أي بعد مدة ٧ سنوات فقط من تاريخ التصدير التجاري . بينما كان اسرع انتاج بعده هو انتاج المملكة العربية السعودية الذي وصل مجموع انتاجها الألف مليون برميل بعد مرور ١٦ سنة من تاريخ اول انتاجها بكسبات تجارية . ثم تجاوز الانتاج في الكويت الألف مليون برميل في أيار (مايو) ١٩٥٦ ، وتجاوز الثلاثة آلاف مليون برميل في عام ١٩٥٨ . ولم يعرف بتاريخ البترول في العالم انتاج اسرع من هذا الانتاج (نظر البيان ص ٧٤) . والشركة تعمل على حفر آبار اليرقان بالغاز . والحقن أي إعادة فحم من الغازات للآبار ليس في العادة دليلاً على أنه قد اتبعت في الانتاج أفضل الطرق الصحيحة . وهو في الغالب دليل على حصول ضرر للآبار من زيادة الانتاج ومياع الغاز الطبيعي ، وعدم المحافظة على مدخول البترول محافظة فية .

وليس هنالك رقابة فنية حكومية مثلاً تهتم بالمسافات بين الآبار وتهتم بعده تفسيح موه الدفع والمحافظة على المدخول من البترول وعلى المحافظة على البروة القوية من الغازات الطبيعية التي تحترق وتذهب هباء منثوراً .

كما أنه ليس هنالك مظانية بلزوم تكرير كيمايات كبيرة من البترول في البلاد فتوجد صناعات في البلاد وتدر على البلد دخلاً وربحاً كبيرين . مع العلم ان الزيت الكويتي يكرر في بلد قريب كعدن مثلاً ولا تكرر ثلث الكيمايات في الكويت ذاتها . والتصدير من البترول الكويتي يكرر في بريطانيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . وعالية تصدير البترول الخام الى أوروبا واستيراد المواد

المكررة منه من أوروبا - عودة الى تاريخ الاستعمار السابق عندما كانت بلاد الشرق تنتج المواد الأولية لتصديرها الى الغرب حيث تصنع مواداً جديدة وتعاد الى البلاد الشرقية لتباع بأثمان باهظة، ومثل هذا العمل أصبح الزمن يحاسب عليه والأجيال الحالية لا تغفره .

وعدم وجود جهاز محاسبة حكومي في الكويت لمحاسبة شركات النفط ، كما هو في بلاد منتجة مجاورة ، يضع بلا شك أموالاً طائلة على الحكومة والبلاد .

فالمواقع ان المحاسبين الذين يحاسبون شركة نفط الكويت المحدودة ، وهم شركة ( ولي ، ماري وشركاهم ) البريطانية ، انما يعملون بأغرب طريقة في عالم المحاسبة ومراجعة الحسابات - هي أنهم وكلاء لشركة النفط وبنفس الوقت وكلاء لحكومة الكويت !! التي تستحق لها ضرائب دخل على شركة النفط . وحكومة الكويت تقبل بيانات الشركة التي يصادق عليها المحاسبون على أنها صحيحة . وتدفع حكومة الكويت نصف نفقاتهم !! وجميع دفاتر حسابات الشركة الاساسية في لندن وليست في الكويت . وهذا الترتيب أقل ما يقال فيه انه مجلبة للانتقاد . إذ أن أصول المحاسبة التي تتبعها شركات المراجعة والمحاسبة القانونية في انكلترا والولايات المتحدة الامركية مثلاً كثيراً ما لا تقرها عليها ادارات الضرائب في تلك البلاد . ولو كانت كل أعمال شركات المراجعة هذه مثالية لما أصبح هنالك لزوم لوجود ادارات الضرائب في أكبر البلاد المتقدمة !

وفي البلاد المجاورة مثلاً لم تقر ادارات البترول الحكومية فيها الحسومات المتزايدة الحافزة على بيع كميات الانتاج (١) ، وفي

(١) مجموعة القوانين الحكومية العربية السعودية مع شركة الزيت العربية الأمريكية

(الرامكو انطبع الحكومة عام ١٩٦١ ، وحذائق وارماء عن سياسة النفط - نديم الباجه جي - ص ٢١



فنزويلا لاتسمح الحكومة بهذه الخصميات الا اذا كانت هنالك  
 بيانات كتابية تدل على أن عمليات الخصم كانت بحسن نية مع  
 شركات ليست وليدة الشركات البائعة ، وكان من المؤكد خسارة  
 الصفقات الاضافية الزائدة عن كميات البيع المعتادة ، لو لم تعط  
 تلك الخصميات (١) . بينما في الكويت لاتزال شركة نفط الكويت  
 المحدودة تحسب للشركين مالكتيها خصميات على كميات الانتاج  
 تبلغ ١٠ من السعر ، حتى ان الكميات المباعة من بترول الكويت  
 للولايات المتحدة الامريكية ازدادت من ٩ آلاف برميل يوميا عام  
 ١٩٤٨ الى ١٣٥ ألف برميل يوميا عام ١٩٥٧ . مع أن صادرات  
 المملكة العربية السعودية في سنة ١٩٥٧ لم تزد عن ٥٨ ألف برميل  
 يوميا ، وكانت ٤٠ ألف برميل عام ١٩٤٨ (٢) . ولا شك أن عدم  
 موافقة حكومة المملكة العربية على احتساب الخصميات وقبول  
 الكويت بها مع ما في ذلك من ضياع وخسارة على الكويت . جعل  
 الشركات تزيد من اقتاج البترول الكويتي ويبيع للولايات المتحدة .  
 هذا رغم ان الشركة التي تعمل في المملكة العربية السعودية تملكها  
 كاملة شركات امريكية . بينما نصف ملكية شركة نفط الكويت  
 للانكليز والنصف الآخر فقط للامريكيين . ( ينظر البيان ص ٦٥ ) .  
 ولكن هناك رواية تقول ان حكومة الكويت ابلت الشركة  
 انها اعتبارا من آب ( أغسطس ) ١٩٥٨ لن تقرر الحسمات الحافزة  
 هذه . أسوة بحكومة المملكة العربية السعودية وحكومة العراق .  
 وعسى أن تكون الرواية صحيحة .

واستبعدت حكومات مجاورة خصميات التسويق المقطوعة

Wanda M. Jablonski in Petroleum Week, January 30, 1959, p. 14. (١)

John H. Lichtblau - United States Oil Imports, p. 95. (٢)





ومقدارها ٢ : ، واما ان استبدلتها بالمصاريف الفعلية (١) أو  
انزلت تلك النسبة الى ١ : (٢) ، ولكن المفهوم ان هذه ال ٢/١  
لا تزال تخصها شركة نفط الكويت لحساب الشريكين مالكتيها .  
وهناك مصاريف أخرى لم تقرها الادارات المختصة بشؤون  
البتروول في البلاد النقيطة المجاورة : ولكن مثل تلك المصاريف  
لا تزال تدخل في حسابات شركة نفط الكويت المحدودة ولم يقدم  
عليها اعتراض .

ان جميع هذه التهيئات والاحوال الطبيعية وعدم وجود  
الرقابة الفنية والحماية الفعيلة - جعلت شركة نفط الكويت  
المحدودة تزيد من اتاجها وتصديرها للبتروول الكويتي غير عابئة  
بما اذا كان في ذلك نفع أو ضرر محقق ثابت للكويت وأهلها  
وذراريهم من خسارة الثروة الطبيعية الوحيدة التي لديهم بوقت  
قصير وبيع قليل في وقت ليست هي في حاجة الى كل ذلك الدخل .  
وحرى بالكويت ان تنسب الى هذا الخطر : وتعبيره ما يستحق - وكم  
يستحق !!! - من اهتمام !

١ - مجلته الامانيات المبررات لها من ١ - ١ .

٢ - جدول وارواء بر مساحة النفط - تدبير الناجحة من - من ٢١ .

انتاج بترول الشرق الاوسط  
عام ١٩٥٨  
( بالآلاف البراميل يوميا )

البلد	ديسمبر ١٩٥٨	معدل ١٩٥٨	معدل ١٩٥٧	نسبة الزيادة التولية
الكويت	١٤٤٢٠٧	١٤٠١٠٣	١١٤٣٠٠	/ ٢٣
العمانية السعودية	١٠٣٤٠٦	١٠١٥٠٠	٩٩٢٠١	/ ٢
إيران	٨٣٢٠٠	٨٣١٠٠	٧١٩٠٦	/ ١٥
العراق	٧٩٤٠٧	٧٢٤٠١	٤٤٢٠٨	/ ٦٤
قطر	١٨٨٠٦	١٧٤٠٤	١٤٠٠٢	/ ٢٤
المجموع	٢٨٨٢٠٦	٢٨٢٥٨	٢٤٢٤٥٧	/ ٢٠

ان زيادة الإنتاج ٢٤ / في قطر عن اعلى نسبه في الشرق الاوسط عام ١٩٥٨ ولكن تلك الزيادة  
تتضمن امام قفزة الإنتاج بالكويت الى ١٠٤ مليون برميل يوميا .

ولما قفز العراقي ٦٤ / زيادة على إنتاج عام ١٩٥٧ المماثل كانت عودة الى نسبة الإنتاج قبل قطع الانابيب  
بترول العراق في نهاية عام ١٩٥٦ مع زيادة ٧ / على إنتاج عام ١٩٥٥ -

مجموع انتاج النفط الخام في الكويت

١٩٥٨ - ١٩٤٦

السنة	اطنان انكليزية	براميل امريكية
١٩٤٦	٧١٧,٣٥٠	٥,٩٢٧,٩٧٩
١٩٤٧	٢,١٨٣,٣٠٩	١٦,٢٢٧,٩٠٦
١٩٤٨	٦,٢٩١,٥٧٧	٤٦,٥٤٦,٧٩٥
١٩٤٩	١٢,١٨٣,٦٦٩	٨٩,٩٣٠,٤٤٤
١٩٥٠	١٧,٠١٨,٦٦٦	١٢٥,٧٢٢,٣٩٦
١٩٥١	٢٧,٧٨٣,١٧٠	٢٠٤,٩٠٩,٦٦٢
١٩٥٢	٣٧,٠٤٢,١٢٢	٢٧٣,٤٣٢,٨٩٥
١٩٥٣	٤٢,٦٠٣,٢٤٤	٣١٤,٥٩٢,٤٨٦
١٩٥٤	٤٦,٩٦٩,٤١٥	٣٤٧,٣١٩,٢٩٣
١٩٥٥	٥٢,٨٩٤,٠٦٨	٣٩٨,٤٩٣,٥٩٧
١٩٥٦	٥٤,١١٧,٣٤٩	٣٩٩,٨٧٤,٤٩١
١٩٥٧	٥٦,٣٧٥,٩٤٦	٤١٦,٠٤٥,١٨٧
١٩٥٨	٦٩,١١٧,١٣٨	—

المصدر: التقرير السنوي المرفوع الى سمو امير الكويت من شركة  
نفط الكويت المحدودة لعام ١٩٥٧ ص ٧ وجريدة « الكويت اليوم »  
العدد ٢٠٩ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩ ص ١٣ .

## الفصل التاسع

### ازدهار الكويت

لقد قدر الشيخ حافظ وهبة اهالي الحضر من سكان الكويت عام ١٩٤٦ بنحو ٣٧ ألفا والعشائر قبل عام ١٩٢١ بنحو ١٥ ألفا وذكر ان اكثر العشائر رحلت الى نجد (١) .

وذكر ايضا ان الكويت اشتهرت ببناء السفن السراعية وصناعة الفوس على اللؤلؤ حتى بلغ عدد عمال اللؤلؤ في سنين الرخاء حتى عام ١٩٢٢ نحو عشرة آلاف شخص، وكانوا يستعملون نحو ٨٠٠ سفينة الفوس .

وذكر كذلك ان واردات الكويت قبل الحرب العالمية الاولى كانت ٣٧٠,٨١٧ جنيها ومصادراتها - وأهمها اللؤلؤ والسنن والخيول - ١٩٩,٧٤١ جنيها (٢) .

ونتيجة لظهور البترول نفوذت الكويت في السنوات الأخيرة تطورات سريعة متلاحقة اجتماعية وثقافية وصحية وعمرانية حتى أصبحت أكثر بلاد العالم العربي رخاءاً .

وقد بلغ عدد سكان الكويت في اوائل عام ١٩٥٧ - ٢٠٦,٤٧٣

(١) حافظ وهبة - جزيرة العرب - في القرن العشرين - الطبعة الثانية - ص ٧٧ .

(٢) المصدر المذكور - ص ٧٨ .

شخصاً . منهم ١١٣.٩٢٩ كويتي ونحو ٣٠ ألف إيراني (١) وأكثر  
الباقين من البلاد العربية الأخرى .

ومع أن دخل حكومة الكويت في منتصف العقد الثالث من  
القرن العشرين لم يكن يبلغ ٢٠٠.٠٠٠ دولار سنوياً فبعد أصبح  
دخلها من البترول عام ١٩٥٦ ( ٨٠٠.٠٠٠ ) دولار وازداد في عام  
١٩٥٠ إلى نحو ١٢ مليون دولار وفقر بعد ذلك حتى أصبح عام  
١٩٥٨ حوالي ٣٢٥ مليون دولار !!

وبعد معدل دخل الفرد من أعلى المعدلات في العالم . إذ يبلغ  
أكثر من ١٢٥٠ دولار سنوياً للفرد الواحد . وقد يثر هذا الرخاء  
الرأبعية لأكثرية المواطنين .

وتقدم الكويت في السوابق العترة الأخيرة لازال موضع  
اعجاب وتقدير عظيمين وخاصة بالتعليم والعناية بالصحة والشؤون  
الاجتماعية وتنظيم المدن .

### • التعليم •

يعد التعليم في الكويت من أبرز معالم تقدمها الحديث ،  
وتبذل الدولة على التعليم بسخاء . والتعليم في الكويت مجاني .  
وترسل البعثات إلى خارج الكويت للدراسات العالية على نفقة  
إدارة المعارف .

وقد بنيت أول مدرسة في الكويت في عهد الشيخ مبارك ، عام  
١٩١٢ وقام بإنشائها عدد من التجار (٢) وقد كان في الكويت عام

١٠ - حريده - الكويت اليوم - العدد ٢١١ المخرج ٨ شباط - فبراير ١٩٥٩ .

١١ - إدارة المعارف الكويت - التقرير السنوي لعام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ص ١٠ .

**دخل حكومة الكويت من البترول**  
( بملايين الدولارات )

السنة	تقدير (١)	تقدير آخر (٢)
١٩٤٦	٠.٨	٠.٨
١٩٤٧	—	—
١٩٤٨	١٣.٧	—
١٩٤٩	١١.٨	—
١٩٥٠	١٢.٤	١١.٧
١٩٥١	٣.٠٠	٢٨.٧
١٩٥٢	١٣٩.٠	١٦٥.١
١٩٥٣	١٥٨.٩	١٩١.٩
١٩٥٤	٢١٧.٣	٢١٧.٥
١٩٥٥	—	٢٨.٠٠
١٩٥٦	—	—
١٩٥٧	—	١٣١٣.٠
١٩٥٨	—	١٣١٣.٢٥

(١) كتاب بنهايم كوادرات - الشرق الاوسط والزيرو الدول الكبرى بالانكليزية ص ٣٩١

(٢) عن نشرة للبركة شل .

(٣) من الصحافة .

١٩٣٦ - ١٩٣٧ مدرستان ابتدائيتان فقط فأصبح عام ١٩٤٧-١٩٤٨  
 ١٩ مدرسة فيها ١٧١ مدرساً ومدرسة واضحة في الكويت عام  
 ١٩٥٨ ٧٤ بناء مدرسة (١) ومجموع المدارس من حكومية وأهلية  
 ٩٦ مدرسة فيها ٣٠٤١٢ طالباً وطالبة منهم ١٩٦٥١ ذكراً و ١٠٧٦١  
 انثى (٢) . وبلغوا هذه السنة نحو ٣٤ الف طالب وطالبة في بلد  
 لا تزيد نفوسه عن ٢١٠ آلاف نسمة (٣) . ونسبة الذين يقرأون  
 ويكتبون لمجموع السكان عام ١٩٥٧ كانت ٣٦ . وكانت ميزانية  
 المعارف للعام الدراسي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ حوالي ١٧٠ مليون روبية  
 أي ما يعادل نحو ١٠٪ من ميزانية الدولة .

والتعليم في الكويت ابتدائي وثانوي كما ان فيها معهداً دينياً  
 وكلية صناعية وصفوقاً تجارية مسائية . وقد كلف بناء المدرسة  
 الصناعية ٧ ملايين جنيه استرليني .

وكان عدد المتبعين الى الخارج عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ على حاب  
 الحكومة ٢٨١ تليذا منهم ١٤٦ في الاقليم المصري و ١٠١ في  
 انكلترا و ٣١ في أمريكا و ٣ في لبنان ، ومن هذا المجموع ٢٢  
 تليذة والباقيون ذكور . وكان يدوس من مجموع المتبعين ١٥٧ في  
 الدراسات الجامعية و ٢٩ في الدراسات العليا . ولكن لم يكن في  
 الدراسات المهنية سوى ٨ تلاميذ فقط .

وفي الكويت ٤ مكاتب ٣ منها عامة انشأتها ادارة المعارف  
 فيها ١٥٤٤٥ كتاباً والرابعة اجتماعية انشأتها ادارة الشؤون الاجتماعية،  
 وكان فيها عام ١٩٥٧ نحو ٧٠٠ كتاب .

(١) التقرير السنوي . ص ١٨ .

(٢) التقرير السنوي . ص ١٦ .

(٣) مجلة العربي . العدد ٢ - شباط / فبراير ١٩٥٩ .



ولكن الكويت لا زالت تفتقر الى التعليم الفني والمهني والى اعداد جيل عالم بصناعة البترول والجيولوجيا والصناعات الاخرى يتولى شؤون صناعات بلاده في المستقبل . فقد فطنت الى هذا الواجب حكومة ايران فانشأت حديثا في كلية العلوم لديها فرعا لتعليم هندسة البترول والجيولوجيا . هذا عدا عن تبتعثهم الى الخارج للتخصص بهذين الفرعين .

#### • العناية الطبية •

وحكومة الكويت تمنى بالامور الصحية عناية كبيرة ، اذ ان الرعاية الطبية من كشف وعلاج — كالتعليم — مجانية وميسرة لكل من يكن الكويت من اهلها وسواهم . وفي الكويت حاليا ٤ مستشفيات (١) اثنا منها للطب العلاجي وفيها عيادات للأمراض الداخلية وامراض الرأس . والمستشفى الثالث للأمراض الصدرية والرابع للأمراض العقلية . هذا الى جانب ١٧ مستوصفا منها ٥ لرعاية الامومة والطفولة . وبلغ عدد الاطباء في الكويت عام ١٩٥٨م — ١١٧ طبيا وطبيبة فضلا عن ٣٨ طبيا في قسم الطب الوقائي و ١٨ طبيا وطبيبة في قسم الصحة المدرسية . ومعدل الاطباء للسكان هو طبيب واحد لكل ١٢٠٠ شخص وهذه نسبة جيدة .

#### • الشؤون الاجتماعية •

وفي الكويت ادارة للشؤون الاجتماعية بينما لا توجد لهذه الشؤون ادارات في كثير من بلدان الشرق الاوسط . وهذه الادارة تصرف مساعدات مالية للأسر الفقيرة والمعجزة والمسنين . الا ان هذا اجراء غير مستديم وفيه احيانا شعور المحسن اليه بالمهانة .

(١) بيد العمير الصرناوي . — التشريعات الاجتماعية والعمالية في الكويت . ص ١٢ .

والأهم من هذا لو أن الحكومة عملت برنامجاً لتيسير سبل العمل  
للحجيج .

وقد أعدت الإدارة عام ١٩٥٥ برنامجاً للتدريب المهني للعامل  
الكويتيين بالاشتراك مع الكلية الصناعية قبلت فيه ١٠٧ عامل عام  
١٩٥٥ و ١٥١ عاملاً عام ١٩٥٦ و ١٨٩ عاملاً في عام ١٩٥٧ . ومدة  
التدريب سنة على أعمال البرادة والسكرة والحداذة والسباكة  
والنجارة والتسديدات والتركيبات الكهربائية .

وكذلك أنشأت الإدارة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ مركزاً  
لتدريب الفتيات على الحياكة والتطريز ضم في سنتين ١٧٧ فتاة .  
وقامت الإدارة بإحصاء السكان عام ١٩٥٧ .  
ولا يزال أمام هذه الإدارة مجال واسع للعمل .

#### تنظيم المدن .

لقد سار تنظيم المدن في الكويت . وخاصة في مدينة الكويت،  
بخطوات يحسدها عليها كثير من بلدان الشرق الأوسط المجاورة .  
وفي الكويت مجلس إنشاء يشرف على هذه الأمور . وقد أنشأت  
الحكومة أبنية ومؤسسات عامة ووصفت وزفتت أكثر من ٢٨٠  
ميلاً من الطرق بينما لم تساعد شركة نفط الكويت بهذا العمل  
حتى أنها لا تحافظ على الطرق التي توصل إلى أماكن عملياتها تاركة  
هذا العبء على الحكومة . وتعمل الحكومة على رصف وتزفيت  
انفريق إلى البصرة وطولها نحو ٣٨ ميلاً .

ولكن ينقص البلد مشروع إنشاء مآكن شعبية بقصد تيسير  
حصول الأفراد على مآكن صحية ملائمة بأسعار معتدلة ورخيصة،  
وخاصة للطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل ، إذ أن أزمة المساكن

في الكويت مشكلة رئيسية هامة يعاني منها الكثير من السكان .  
 وبانتظار بناء الحكومة مطارا عالميا ضخما لاتزال الكويت  
 بدون مطار محترم : ولا يزال الذهاب اليها يقاسي من عدم وجود  
 فندق مناسب لأن الحكومة منعت الكثيرين من بناء فنادق بأمل أن  
 تبني هي فندقا كبيرا . وقد طرحت الحكومة مشروع إنشاء ميناء  
 جديدة في مناقصة عالمية فرسا العطاء على شركة امريكية ببلغ ٢٤  
 مليون دولار !! (١) .

والواقع ان امام الحكومة مجالات أكثر فائدة وأهمية للعمل  
 الذي هو من صميم واجبها أهم من بناء المطارات والموانئ، النخبة  
 والفنادق الفخمة . فالبلد يفتقر الى التعليم الفني والصناعي  
 ولا تزال هنالك عائلات كويتية فقيرة لا تناسب وجودها مع قلة  
 الاهالي ووفرة الدخل (٢) . والكويت لاتزال تستورد غذاءها  
 الضروري من الخارج وأكثره من المأكولات المحفوظة . كل شيء  
 مستورد من الخارج والتجار أحرار فيما يستوردون . . . (٣)  
 وامام الكويت أن تعمل على انجاز مشروع جلب الماء للشرب  
 والري من شط العرب لتروي ظمأ ابنائها وتسهل لهم زراعة  
 المأكولات .

وقد ذكرت مجلة «العربي» أنه كان في الكويت في أول كانون  
 الثاني (يناير) ١٩٥٩ - ٣٠٨٠٠ سيارة أي بمعدل سيارة لكل سبعة  
 أشخاص . . . وهذه نسبة عالية جدا لايسمح بها كثير من الحكومات

(١) تنظر مجلة «العربي» عدد شط «يناير» ١٩٥٩ .

(٢) عدد مجلة «العربي» الصادر اليه «كلت» بعد التحرير العراقي - الشريعات

الاقتصادية والعمالية من الكويت .

(٣) عدد مجلة «العربي» الصادر اليه .

محافظة على ثروة البلاد القومية . وقدّر احدهم متوسط عمر السيارة الواحدة من ٤ الى ٦ أشهر فقط (١) لأنها تبدل بموديل جديد فور ظهوره .

وليس واجب الدولة فقط ايجاد الرفاهية الآتية للمواطنين وسيادة الأمن والنظام ، اذ مع أهمية هذه الامور فإن الأهم هو العمل على تأمين المستقبل القريب والبعيد للشعب وذريته المواطنين الحاليين والتفكير ببناء الطوارئ ، والازمات .

وازدهار الكويت الحالي يستدعي من أهل الكويت عامة والقائمين على ادارتها خاصة نظرة فاحصة جديدة الى حاضرها ومستقبلها والتفكير في هل الرخاء الحالي قائم على اساس اقتصادية واجتماعية صحيحة أم أنه تلازمه وتزامله مشاكل حالية ومستقبلية . وما هي الحلول لكل ذلك .

فالواجب يدعو الى ان لا يكون الرخاء الحالي موجة عابرة أو مثلاً نزل على صحراء فلما انقضى لم يترك فيها أثراً دائماً .

لقد كانت البلاد فقيرة فربما طويلة ، وسيأتي يوم ينضب البترول الكويتي الذي كونه الله تعالى في باطن أرضها بمرور مآت ملايين السنوات كما بدأ ينضب بترول الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ، فأصبحت مستوردة بعد أن كانت أكبر مصدرة للبترول في العالم . فيحذر أهل الكويت ، وقد فجر الله في عهدهم ينابيع الذهب الأسود من تحت أرجلهم ، ان يجعلوا لذلك اثره الدائم على البلاد خاصة والأمة العربية عامة ، وذلك بأن يجعلوا اقتصاد البلاد

Wayne Munnich, *The Oil Economy*, p. 212. (١)

ينسوا صحياً حتى إذا ما قلّ إنتاج البترول كان لدخله رافد من  
مصادر اقتصادية إنتاجية أخرى وإذا ما نضب لم يتزعزع اقتصاد  
البلاد . ولم تضطر إلى العودة إلى حياة التقشف الماضية . وإلى  
ما سيرافق ذلك . — لا يسبح الله — من فوضى اجتماعية عامة .

وامريكا ذات الغنى الفاحش ومصادر الثروات الطبيعية العديدة  
يدب الرعب في أوصالها كلما فكرت بقرب جفاف آبار الزيت فيها .  
فما ذا يكون حال الكويت لو جف الزيت فيها ولم تكن فيها صناعات  
تدر عليها دخولا أخرى ثابتة ؟

## الفصل العاشر

### هل البترول نعمة ؟

يتساءل المرء أحيانا هل بترول الكويت — بصفته جزءاً من بترول الشرق الاوسط — نعمة ؟ وادا كان نعمة فهل نستمر هذه النعمة أم أنها قد تجلب المتاعب لاصحابه ومالكيه .

ان البترول أهم مادة في تجارة العالم قيمة وحجبا . والطلب عليه يأتي من جميع انحاء المعمورة بلا استثناء . ولكن الله عز وجل حصر وجوده في مناطق قليلة أكثرها بعيد عن مراكز استهلاكه . وبحكم هذا الوضع حصل الاتجار به بين مراكز انتاجه ومراكز استهلاكه حيث توسعت الصناعات وتزايد عدد الآلات بحكم تقدم المدنية وتمطش الغرب لهذه المادة .

وفي الكويت وحدها أكثر من ربع مدخر العالم من هذه المادة تمون نصف احتياجات المملكة المتحدة ، كما تعين بلادا أخرى على التقدم والازدهار .

والبترول الى شدة الحاجة اليه في ايام السلم لادارة آلات الانتاج ، يعتبر في ايام الحرب أثمن مادة استراتيجية في العالم . لقد كانت الولايات المتحدة الامريكية أكثر بلدان العالم تصديرا للبترول ، ولكنها أصبحت الآن مستوردة ، اذ أنها تستهلك نحو

نصف انتاج العالم غير الاشتراكي ينشأ المدخر الثابت من البترول في باطن تربتها لا يتجاوز ثمن ( $1/8$ ) احتياطي العالم من هذه المادة.

ولقد أصبح فنزويلا أكبر بلاد مصدرة في العالم، ولكن الشرق الاوسط أضحي أكثر مناطق العالم تصديراً . وربع ما يصدر من الشرق الاوسط تنتجه الكويت . وبينما يصدر معظم بترول فنزويلا الى بلدان نصف الكرة الارضية الغربي ، فإن أهم سوق لبترول الشرق الاوسط هي سوق أوروبا الغربية ، وأهم سوق لبترول الكويت هي سوق المملكة المتحدة .

إن أوروبا الغربية معتمدة كلياً على بترول الشرق الاوسط ويزداد اعتمادها كلما قلت موارد الفحم الحجري لديها . وقد كتب ج . هـ . كاريكال محرر باب البترول في جريدة النيويورك تايمز قائلاً : « إن مستقبل العالم الحر مرهون بحقول بترول الشرق الاوسط الباقية . وسهولة الوصول الى ذلك البترول هي مفتاح الدفاع عن الغرب » . والكويت مصدر ثلث بترول الشرق الاوسط هذا .

ووجود هذه المصادر الواسعة للبترول في الخليج العربي — نعمة للبشرية في عالم غافل مترن . ولكن كثيرين من القادة يعتبرون البترول المحرك الأول للحرب الباردة ونقطة انطلاق الدمار للعالم . وأنه بقدر حاجة بلدان الشرق العربي صاحبة البترول الى أسواق أوروبا الغربية . فإن أوروبا الغربية تحتاج الى بترول الشرق العربي هذا ، بل إن حاجة أوروبا الغربية اليه أشد وأعظم . وإن أحد العوامل التي عجلت بانتهاء حرب السويس في أواخر عام ١٩٥٦ هو شح الوارد من البترول الى أوروبا من الشرق العربي بعد اغلاق القناة . وقطع انابيب البترول عبر سورية . ومنع المملكة العربية السعودية بترولها عن انكلترا وفرنسا والبلدان التابعة لها . فأوروبا

الغربية معنية أشد العناية باستمرار هذا المورد لأن حاجتها الى البترول أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الكيان الغربي المعتمد على الفن الصناعي والآلة والراغب في استمرار نوع الحياة والعادات والمدنية الصناعية النائدة فيها .

ورغم أن بعض جرائد العرب كجريدة القاين تشالفايز اللندنية (١) تبجح بأن انقطاع بترول بلد واحد من البلدان العربية عن العرب يمكن أن تعوقه شركات البترول العنيفة من مصادر أخرى . فإن الواقع أن أوروبا الغربية بالذات لا يمكنها الاستغناء عن بترول الشرق الأوسط . وبريطانيا خاصة لا يمكنها الاستغناء ولو مدة وجيزة عن بترول الكويت . فقد كتب جوريف السوفيت المعاق الأمريكي عن بترول الخليج العربي وخاصة بترول الكويت قائلًا : « إذا خسرت بريطانيا الخليج الفارسي فإنها تسير الى الافلاس » .

وإن أوروبا الصناعية تخسر بلا شك أكثر كثيراً من حسارة بلدان الشرق العربي المنتجة للزيت في حالة توقف الزيت عن أوروبا . وهذه البلدان . مع شدة ما يصبونها من تضعف اقتصادي لو توقف أوروبا الغربية عن شراء بترولها ( كما اقترح جورج كينان السفير لأمريكي السابق في موسكو ليعود العرب إلى رشدهم !! على حد قوله ) فإن تلك البلدان تستطيع أن تدبر نفسها وتقف على رجلها ولو بصعوبة كبيرة بدون واردات البترول . ولكن أوروبا الغربية . وخاصة بريطانيا . ستسبح حثماً . كما قال جوريف السوفيت - الى الافلاس .

وإن جزع الغرب من توقف تدفق بترول الشرق الأوسط عليه . جعل شركات البترول العاملة في الشرق الأوسط تبحث ببعض

(١) The London Financial Times. 10 March. 1959.



الأموال التي تجنيها من استغلالها بترول الشرق الأوسط - عن  
البتروك خارج الشرق الأوسط - إلا أن المعلومات الجيولوجية  
والفنية الحالية لا تجعل من المعقول وجود كميات منجمية كبيرة من  
مخزّن البترول في موسم آخر صغير نسبياً - تقارب مخزّنات  
الشرق الأوسط - وكلما قد يوجد خارج الشرق الأوسط لا يُستظر  
أن يفي بكثير من الأزداد المنتظر باحتياجات الغرب للبتروك في  
المستقبل - وجزء بريقاني من توقف بترول الشرق الأوسط جعلها  
تقرر زيادة وسائل خزن البترول لديها ولذلك قررت اتفاق ٦ ملايين  
جنيه في هذا السيل (١) .

وحاجة أوروبا للعنافة المولدة للموة ستزداد نحو النصف حتى  
عام ١٩٧٥ . وأكبر جزء لهذا هذه الحاجة سيأتي من البترول .

### حاجة أوروبا انقريبية للقوة (٢)

النسبة المئوية .

عام ١٩٧٥	عام ١٩٥٧	
٧	٠	القوة النووية
٣٢	٢٠	البترول ، وسنل الغاز الطبيعي
١١	١١	الكهرباء المولدة بالماء
٠٤	٠٥	الفحم المستورد
٤٦	٦٤	الفحم الحجري
١٠٠	١٠٠	

وطبيعي أن بترول الشرق الأوسط هو أخص بترول في العالم ،  
ويستمكن مضاربة بترول أي بلد في العالم بأسعر .

(١) البترول بدمر من لندن ٣ - لندن في ١٢ - ١٩٦٩ - الإفرام - أغسطس - فبراير ١٩٦٩

(٢) التقدير من موظف مسؤول في شركة نفط في لندن - أغسطس ١٩٦٨ .

London, 11 - The importance of Oil to Western Europe

وبترول الكويت بالذات عصب الاقتصاد البريطاني . وقد  
فدأ يول جونسون المحرر في جريدة نيوسبيسان اللندنية  
ما تستفيد منه بريطانيا من بترول الكويت ببلغ ٦٠٠ مليون دولار  
سنوياً بما في ذلك ربح شركة البترول البريطانية منه ، ودخل  
الاسرائيلي من بيع البترول . وثلك دخل الكويت الذي يوظفه شيخ  
الكويت في بريطانيا .

وبرطانيا من جهة الدخل القومي تحصل في الواقع على كل  
بترولها من الكويت - مجاناً وتربح زيادة على ذلك . فنصف دخل  
شركة نفط الكويت المحدودة بعد حربية دخل الكويت على الانتاج  
وحده . هو لشركة البترول البريطانية . وأرباح العمليات الأخرى  
لشركة البترول البريطانية في بترول الكويت من نقل وتكرير  
وتسويق لها وحدها . وشركة نفط الكويت المحدودة توظف نحو  
٩٧٠ موظفاً بريطانياً في أعلى وظائف الشركة في الكويت . وجميع  
تعهدات الشركة تأخذها شركات بريطانية في الغالب . ومعظم الآلات  
والإنتاج التي تحتاجها الشركة تستوردها من بريطانيا . هذا فضلاً  
عما تستورده الكويت من بضائع من بريطانيا أكثرها استهلاكية .  
وربما عما تدخره في بنوكها الكثيراً من أموال .

وشركة نفط الكويت المحدودة تملك برأس مال قدره مائتا ألف  
جنيه اسرائيلي . مع أن دخلها في عام واحد من أرباح بيع الخام  
وحده ( عدا عمليات النقل والتكرير والتسويق ) قارب في عام ١٩٥٨  
الأربعماية مليون دولار . وهذه الأمتياز ٩٢ عاماً تمتد حتى سنة  
٢٠٢٦ . والشركة لا تقسم الكويت أرباحها إلا من الربح الصافي  
لعملية انتاج البترول الخام وبيعه في الميناء الكويتية . بينما أرباح  
النقل والتصفية والتسويق والصناعات البترولية الكيماوية كلها  
تلكمها الشركة .

وتقدر دخل شركة نفط الكويت المحدودة ومالكيتها من  
عمليات انتاج البترول الكويتي ونقله وتكريره وتسويقه في ١٢  
سنة ببلغ ( ٣٤٠٠ ) مليون دولار .

وتقدر ثروة الشركة حالياً في الكويت بتقدير متحفظة جداً -  
هو أكثر من ( ٦٠٠,٠٠٠ ) مليون دولار . اذا قبلنا بتقدير  
Bushrod Howard, Jr الذي أشغل عدة وظائف في شركة نفط العراق  
وشركة سوكوني والذي يعمل حالياً مستشار بترول في واشنطن،  
ادانه قدر الربح الصافي للشركات العاملة في الشرق الاوسط  
بدولار واحد لكل برميل بترول ثابت الوجود . ومدخر البترول  
الثابت الوجود في الكويت يزيد عن ( ٦٠,٠٠٠ ) مليون برميل .  
هذا مع العلم ان كل ما انقلته الشركة حتى الآن في الكويت يقدر  
بنحو ( ٢٥٠ ) مليون دولار فقط . وهي تنال سنوياً ارباحاً تقارب  
ضعفيه !! من بيع الخام وحده .

فبتحول الكويت في الموقع عامل كبير في رفاهة وسعادة اوروبا  
الغربية وخاصة بريطانيا . فهل العالم العربي وبريطانيا عامل كبير  
أو غير كبير في سعادة الكويت ؟ وهل يجلب بترول الكويت من  
السعادة لابناء الكويت بقدر ما يجلب لاوروبا الغربية وبريطانيا  
وأصحاب شركة النفط العاملة في الكويت ؟

ان كلما نالته الكويت - صاحبة البترول - من هذه الثروة  
الطبيعية العظيمة منذ اعطاء الامتياز حتى الآن يقدر بنحو ( ١٨٣٠ )  
مليون دولار . منها نحو ٧٠٠ مليون دولار موزع في بنوك لندن  
بفائدة ٣/٢٠ أو ما يقارب ذلك . ومن هذا يظهر أن مآلاته الكويت  
لا يزيد عن نصف ما كتبه الشركتان المالكتان لشركة نفط الكويت  
المحدودة .

ومع ذلك فإن مثل هذا المبلغ كان يجب أن يأتي بالعادة  
وباستقرار اقتصادي كبير للمستقبل لبلاد لا يبلغ سكانها ( ٢١٠ )  
آلاف نسمة . أي أقل من سكان بلدة متوسطة من بلدان العالم  
العربي . فماذا أقاد هذا المبلغ الكويت وأهلها ؟

إن مستشار الشؤون المالية لحكومة الكويت - بريطاني -  
ولهذا فإن حكومة الكويت توظف ثلث الدخل في انكفتر . . . كذخيرة  
اقتصادية للإيام التي سينضب فيها البترول في الكويت والمتنظر أن  
تكون قبل نهاية القرن العشرين . وثلث الدخل الثاني يصرفه شيخ  
الكويت على نفسه وعائلته ، والثلث الثالث يصرف على البلاد .

لقد تقدمت الكويت في مجالات التعليم والعناية بالصحة  
وبعض الشؤون الاجتماعية وتنظيم المدن كما ذكر في الفصل السابق .  
ولكن هل زاملت ازدياد دخل الكويت خطة اقتصادية صحيحة  
غايتها مصلحة البلاد للحاضر والمستقبل ؟

إن توظيف ثلث دخل الكويت في انكفتر بفائدة منقصة يجعل  
المال بعيداً عن متناول اليد إذا دعت الحاجة اليه وإلى الاستفادة منه .  
وعلى كل حال فإن توظيفه خارج الكويت دليل على أن الكويت  
- بوضعها الحالي - ليست بحاجة إلى كثرة إنتاج البترول والتزايد  
المستمر فيه ، لأنه ليس لدى الكويت عجز في مزايتها تريد تعويضه  
من زيادة دخل البترول . بل إن الأفضل للكويت أن يبقى البترول  
الذي لا تحتاج إلى دخله - مدجراً في باطن الأرض للمستقبل . وهذا  
موضوع فصل قادم .

وانتقال الكويت من القديم إلى الحديث انتقالاً سريعاً في مدة  
عشر سنوات حصل في حياته أخطاء اقتصادية لم يكن من المهمل

تجنبها . واجب الكويت الآن أن تعيها جيداً وأن تصلحها .

لقد أسرفت الكويت كثيراً فيما أنفقته حكومتها على الأبنية ونزع ملكية أراضي الأفراد في الكويت . فقد أنفقت مثلاً ٧ ملايين جنيه استرليني على الكلية الصناعية (١) ولم يتجاوز عدد الطلاب فيها مدة طويلة بعد فتحها التهمة طلاب ١١ وكل ما فيها الآن ٩٥ طالباً . وكذلك أنفقت مليوناً رومياً على المطبخ وبيوت المعلمين والنادي للمدرسة الثانوية . حيث أعطي لكل معلم بيت مستقل . وبيتان الاضال في الكويت . كله منقوش بانقيسماء الزرقاء . وهذا كله نقطة من بحر الأسراف الذي حصل حتى الآن . وقد كانت الشركات الانكليزية المتهمة في أول الأمر تأخذ التعديلات من حكومة الكويت على أساس تعصيل ١٥ . على جميع التكاليف (٢) وهذا سر من الأسرار الداعية للانفاق المجيب .

وليس في الكويت مجلس اقتصادي يوجه اقتصادها الوجهة الصحيحة لمصلحة البلد حانية ومستقبلاً ، ووجود مثل هذا المجلس حاجة قصوى ملحّة . إذ لا نحتسب الكويت أن تفيق على نفسها بعد أربعين أو خمسين سنة لتجد أن بترولها قد نضب . فتندبها إلى احتياضها من الماء تصرف منه إلى أن ينضب . وماذا تعمل بعد ذلك ؟ أعود إلى بناء السفن ولم تعد لها قبة بعد السفن الآلية . أم إلى الغوص على اللؤلؤ . وقد قتل صناعه توليد اللؤلؤ الياباني ؟

وليس في الكويت تقييد أو تحديد للاستيراد من الخارج . وسياسة الباب المفتوح انتهت في بلاد العالم منذ أمد طويل . إلا في المستعمرات المستقلة . التي تعود ثروتها إلى الدولة التي تحتلها .

Wayne Mineau. The Go Devils. p. 222. (١)

d. p. 222. (٢)

وواجب الكويت المحافظة على ثروتها لا اذاعتها بما لا مائل تحته .  
والنظام الاقتصادي الذي يقبل ببقاء بلد بلا ماء شرب طبيعي  
والذي يترك غذاء البلد الضروري تحت رحمة الاستيراد . والنظام  
الاقتصادي الذي لا يعمل على انتاج البلد حاجيات الشعب الاولى  
من مأكله ومشربه ولباسه لا يمكن ان يعتبر نظاما اقتصاديا صحيحا . فأي  
نظام اقتصادي هذا الذي يجوع الاهالي ويمشهم اذا توقف  
استيراد الغذاء من الخارج أو توقف تنقية ماء البحر وفي البلد  
سيارة لكل سبعة أشخاص ؟ ان نسبة السيارات للاهالي أعلى نسبة  
في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية المنتجة للسيارات . في  
وقت لا يزال في البلد كثير من العائلات الكويتية الفقيرة المحتاجة  
للساعات والاعانات ! (١) .

ان هذه كهذه أزمة السويس عام ١٩٥٦ عندما اقلت ولم تعد  
بعبورها حاميات البترول الكويتي . من شأنها أن تهدد كيان الاقتصاد  
الكويتي نهديدا خطيرا . وفيما حرب عالمية قد يجوع أهلها ويزعزع  
نظامها الاجتماعي ويرجع الكثيرين من سكانها إلى حالة الفقر المدقع .

لقد استوردت الكويت بضائع من بريطانيا عام ١٩٥٨ بما مقداره  
٥٧ مليون جنيه استرليني (٢) . ومعظم مستوردات الكويت بضائع  
استهلاكية . وهذا المبلغ يقارب نصف دخل الكويت من البترول  
لذلك العام . اذا قدر دخلها بـ ١٢٠ مليون جنيه .  
وبالإضافة إلى ذلك وضفت نحو ٤٠ مليون جنيه من الدخل ( أي  
ثلاثة ) في بنوك انكلترا . واداد قدرنا الاستيراد من الولايات المتحدة

(١) مجلة العربي العدد ٣ - شباط/فبراير ١٩٥٩ .

(٢) Petroleum Press Service February 1959 p ٥١ .

بنحو ١٢ مليون جنيه ( كان عام ١٩٥٦ - ٣٠٤٨ مليون دولار (١) )  
فإن نجواً من ١١٠ ملايين دولار قد استوردت بها بضائع معظمها  
استهلاكية وسيارات وخلافها مما لا قيمة اتاجية له . وكلما بقي في  
البلاد من وارد البترول ومن نحو ١٢ مليون دولار انفقها الشركة  
على المشتريات المحلية في الكويت . لا يزيد عن ٢٠ الى ٢٥ مليون  
دولار أي أقل من عشرة ملايين جنيه استرليني هو كل حصيلة البلاد  
عام ١٩٥٨ من هذه الثروة الضخمة التي حصلت عليها بريطانيا وحدها  
على ٦٠٠ مليون دولار ( تقدير يول جونسون المشار اليه أعلاه ) .

إن البلد تحتاج الى برنامج اقتصادي دقيق يحافظ على ثروتها  
الطبيعية والمالية لابنائها انفسهم حالياً وفي المستقبل ، انها تحتاج  
الى برنامج لجبر المياه واتاج حاجات الشعب الاولى من مأكلاً ومشرب  
وللتصنيع واستيراد الآلات الاتاجية وتقييد استيراد البضائع  
الاستهلاكية الا الضروري الضروري منها . وهذا ما يرجى من  
حكومة الكويت وشعبها .

والى جانب المشاكل الاقتصادية التي اوجدها ويوجدها الوضع  
الحالي ، فإن هنالك مشاكل اجتماعية لها أهميتها يخلقها هذا الوضع .

إن في مدارس الكويت عشرات آلاف الطلبة وفي الخارج مات  
منهم يتلقون التعليم العالي ومعظم دراساتهم نظرية . إن هذه  
الآلاف تحتاج الى عمل واشغال تقضي بها أوقاتها والا أضحت  
هنالك أجيال حائرة لا تدري ماذا تفعل ، وقد تصبح خطراً على  
نفسها وبلادها وعبءاً على اقتصادها . إن أمام الكويتيين المتخرجين  
اليوم طرق أبواب الوظائف والبدء بحلولهم محل اخوانهم الموظفين

(١) تقرير وزارة التجارة الأمريكية رقم ١١٠ لعام ١٩٥٦ ومجلة الوزارة من تجارة

العالم الجزء ٥ المجلد ٥٧ - ٥٨ .

من عرب البلدان المجاورة . ولكن الوظائف لن تكفيهم . وربما  
اتبع الاحتكاك بعض سوء التفاهم . والضرورة تقتضي بإيجاد  
أعمال حكومية وصناعية وتجارية منتجة كافية لتوعيتهم جميعاً  
في المستقبل .

وان أي انخفاض بسعر البترول أو توقف استديره للعارج  
سيزرع النظام الاجتماعي كما يزرع النظام الاقتصادي في البلاد .  
والأهالي لم يألوا الضرائب . إذ أن الترسوء الجبركية التي كانت  
على جميع الصناع عدا الضروريات المعفاة - قد خفضت إلى  
٤٠ % وفي حالات الأزمات الاقتصادية . لو شاءت الحكومة فرض  
ضرائب على الأهالي لوجدت صعوبة بفرصها على شعب لم يألها  
ولم يعتد عليها .

أما احتلف الكويت عام ١٩٥٢ منروع سب سنوات قررت  
أن تصرف فيها ٢٥٣ مليون دولار على المشاريع . إلا أن هذا المشروع  
اقتصر إلى وجود المشاريع الصناعية فيه . والمشاريع الصناعية هي  
الدرع المين الذي بني البلاد الهزات الاقتصادية والاجتماعية في  
الآزمنة .

والى جانب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدها  
وهذا لها الوضع الحاضر . فإن هذا الوضع مشحون بالخطر على  
كيان البلد ووسعه السياسي .

أما كانت الثروات الطبيعية في كثير من بلدان آسيا وأفريقيا  
سيما بتاعب سياسية وقومية لها . وكل البلاد التي تزح تعب غير  
الاستثمار والاحتلال الغربي أتاها هذا البلاء بسب وجود ثروات  
طبيعية فيها سأل تعاب الغرب له . ولم تقلل الكويت من متاعب من



هذا النوع • فتقيدتها بالارتباطات مع الحكومة البريطانية مرجعه  
الأهم وجود البترول في جوفها • وقد نشرت جريدة « الاهرام »  
الصادرة بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٩٥٩ حديثا للرئيس جمال عبد الناصر  
مع « وودرو ويلز » معلق اذاعة لندن وعضو حزب العمال اعرب  
انشاء ويلز المذكور عن تخوف بريطانيا من انقطاع بترول الكويت  
عن بريطانيا وان الحياة في بريطانيا لا يمكن ان تسير طيبة كما  
تعودها أهلها من غير بترول الكويت ...

وقد جاء كذلك في مقال فتحي غانم في مجلة روز اليوسف الذي  
اشرفنا اليه سابقا ان انكثرتا ربما كانت على استعداد لان تساهل  
في كل شيء • ولكنها لن تساهل ابدا بالنسبة لبترول الخليج  
الفارسي •

وليس عريضا اذا ان تحول بريطانيا البحرين الى قاعدة عسكرية  
وان تقوي ماعدتها العسكرية في عدن وتحفظ بقواعدها العسكرية  
في قبرص حتى بعد قبولها مبدأ منحها الاستقلال • وقد تنازلت  
الحكومة البريطانية عن كثير من البلاد التي كانت تابعة لها أو تحت  
نفوذها • ولكنها من كل دفاع الارض تسعى لتقوية قبضتها على  
الخليج العربي كله تريد حكرها • كل ذلك للحفاظ على بترول  
الخليج العربي وخاصة بترول الكويت • الذي ظهرت من كل ماسبق  
اهيته لبريطانيا • وحكومتها تمتلك اكثر الاسهم في احدى الشركتين  
التي تمتلكان امتياز البترول في الكويت • وقد رأينا ما قامت به  
الحكومة البريطانية من أعمال عندما أعم مصدق بترول ايران التي  
كانت تمتلك اسهم الشركة التي كانت تستغله •

وقد ذكر هارفي اوكسور في مقاله الذي اشرفنا اليه سابقا - أن  
جميع أهالي امارة الكويت - باستثناء سكان مخيمات البترول الجديدة -

متجمعون في مدينة الكويت وانه من السهل على بضع آلاف من  
المظليين ان يحيطوا بالمدينة ويحتلوا حقول البترول ويحرسوا خطوط  
الانابيب وخاصة ان ملول حقل البرقان أغنى حقول البترول في  
العالم - لا يزيد عن ١٥ ميلاً وهو لا يبعد عن البحر الا بأقل من  
تلك المسافة . وقال ان قاعدة البحرين العسكرية لا تبعد بأكثر من  
٣٠٠ ميل عن الكويت . وذكر أن أي عمل عسكري بريطاني سيلقى  
في الغالب التأييد الأكيد من قوى الولايات المتحدة المسلحة وخاصة  
ان شركة نفط الكويت تساهم بملكيتها شركة جالف الامريكية .  
وليس لمثل هذا الاحتمال من علاج الا بتقوية الكويت نفسها  
داخليا وخاصة من ناحية الاقتصاد ثم بند عضدها باخواتها العربيات  
الشقيقات سواء من ناحية توحيد السياسة البترولية أو التعاون  
والتعاقد التام مما سيحيي تفصيله في الفصل القادم .

## الفصل الحادي عشر

### تخطيط سياسة مصيعة

ان الاستعراض السابق لمراحل البترول في الكويت ووضعها الحالي يوصل المرء الى ان مصلحة الكويت تتطلب منها بالحاح تخطيط سياسة صحيحة محبوبة تقضي بحفاظة الكويت على ثروتها الطبيعية واموالها واستغلالها والاستفادة منها الى اقصى الحدود لمصلحة ابناءها والامة العربية حاليا وفي المستقبل . وهذه الخطة تتطلب وضع سياسة بترولية صحيحة وتخطيط مشروعات سنوات عدة للنهوض بالكويت اقتصاديا وصناعيا . ونهج سياسة خارجية تقي الكويت المشاكل والهزات العنيفة .

#### سياسة بترولية . -

ان الكويت بمس الحاجة الى وضع سياسة بترولية داخلية منسقة مع سياسات الدول الناقية المنتجة للبترول في الشرق الاوسط ، غايتها الحفاظة على هذه الثروة الطبيعية العظى وعدم تبديدها والالتفاف بها الى اقصى حدود الامكان .

فمع ان امتياز استغلال البترول في الكويت اعطي قبل ربع قرن . ومع ان الكويت اكبر منتجة للبترول في الشرق الاوسط . فانها على عكس العراق والمملكة العربية السعودية وايران : ليس فيها حتى اليوم هيئة عامة مهتمة بالحفاظة على رثوة البلاد الطبيعية

والإشراف على شؤون البترول ومراقبة شركة النفط سواء من  
جهة كمية الانتاج والمحافظة على حقول البترول محافظة فنية أو  
من جهة محاسبة الشركة على وارداتها ونفقاتها وطرق حساباتها وحق  
الكويت في أرباحها .

فقد اكتمت الكويت حتى الآن بسطين اثنين لها : أحدهما كويتي  
في الكويت والثاني بريطاني في لندن وتدفع مرتبتهما الشركة وهما  
عبارة عن صابطين ارتباط بين الحكومة والشركة . وصلة الشركة  
بالحكومة في الكويت يجب أن تكون عن طريق المعتد البريطاني  
في البلد . وهذا بناء على ما جاء في اتفاقية الامتياز الاسلي التي  
وقعت عام ١٩٣٥ .

ويقتضيه المرء أن يرى حديثاً سيرافي الاتجاه الصحيح كما جاء  
في المرسوم الأميري المؤرخ ٢٩ رجب ١٣٧٨ ( ١٩٥٩ / ٧ / ٢ ) الذي  
نشرته جريدة « الكويت اليوم » الرسمية بعددها ٢١١ انشادر في  
٨ شباط ( فبراير ) ١٩٥٩ والذي عهد بموجة شيخ الكويت رؤساء  
الدوائر منهم الشيخ جابر الأحمد الصباح رئيساً للمالية وأمالك  
الدولة ولسل شيخ الكويت لدى شركات النفط . كما يصر المرء  
التفسير رقم ٢٠٥٩ من رئيس إدارة المالية الذي جاء به انه من حيث أن  
مهمة تشيل صاحب السو حاكم البلاد المعظم لدى شركات النفط  
قد استندت اليه . فيرجو ان تعال اليه جميع الامور التي تتطلب  
الاتصال بهذه الشركات . وبأنه قد توغر للشركات المذكورة بأن  
اتصالها مع الدوائر واتصال الدوائر بها لا يتم الا بواسطة ادارة  
المالية التي يرأسها .

ورغم أن مستشار الحكومة بشؤون المالية بريطاني . فإن حصر  
صلة الشركة بإدارة المالية هو الاتجاه الصحيح نحو إيجاد هيئة أو  
ادارة تتوحد لديها شؤون مراقبة شركة النفط ولا تتفرع أمورها

بين ادارات وموظفين مختلفين قد لا يعرف احدهم ما قرر الآخر .

هذا التجاذب في الطريق الصحيح . الا ان السبيل السوي هو السرعة  
ياشاء ادارة او هيئة عامة ببرنامجية مستقلة لتفرغ لشؤون البترول  
وهو عصب الحياة الكويتية . وهو الحاضر والمستقبل للأجيال  
الحالية والقادمة . وتكون مهمة هذه الادارة والهيئة العامة كمهمة  
مبيلاتها في البلاد المنتجة للبترول في الشرق الاوسط وقزويل  
والارجنتين وسواها من بلدان امريكا اللاتينية المنتجة للبترول .  
فتسولي ( ١ ) سن تسريع للمحافظة على الثروة البترولية والمعدنية  
في البلاد واستغلالها استغلالاً سليماً و ( ٢ ) الاشراف على ( ٣ )  
مراقبة حركة النفط في الكويت وتركيب النفط في المنطقة المحايدة  
الكويتية - السعودية مراقبة فيه و ( ٤ ) محاسبة الشركات واخذ  
الكويت منها حقوقها كاملة غير منقوصة . و ( ٥ ) تسبق السياسة  
البترولية مع السياسات البترولية للدول الشقيقة المجاورة المنتجة  
للبنترول .

ولنبحت كل موضوع على حده .

( ١ ) سن تسريع للمحافظة على الثروة البترولية والمعدنية في  
البلاد . -

من المؤسف ان ليس في بلاد الخليج العربي المنتجة للبترول  
بلد عربي واحد قد سن حتى الآن قانوناً للمحافظة على ثروته  
البترولية والمعدنية . مع ان ايران قد فعلت ذلك ومعظم دول امريكا  
اللاتينية التي تمنح البترول يمتلئ الى هذا الاجراء من امد بعيد  
والكويت - سألها ان تسبقها . بأمر الحاجة الى سن تسريع  
- لئلا تكون عاقبته تدمير الثروات الطبيعية في البلاد وتحضير  
وتنظيم احصائيات قيمة عنها . وذلك لاستغلالها على اكل وجه يفسن

مصلحة الشعب وعدم ضياعها أو تبديدها . حتى اذا تولت الدولة تلك الثروات تولتها كاملة متكاملة مع وجود أسواق لها ووسائل نقل تصل تلك الاسواق . ويجب أن ينص التشريع على وجود مكتب هندسة بترول فني لمراقبة الشركات وجهاز محاسبة قانونية لتولي محاسبتها .

ولا ينهض حجة ضد اصدار هذا التشريع أن جميع اراضي البلاد بياهاها الاقلية ومناطقها المضمورة في الخليج العربي منسولة كلها بامتياز شركة نفط الكويت المحدودة وأن هذا الامتياز تشله اتفاقية مع الشركة . اذا ان شركات البترول التي حصلت على امتيازات في الشرق العربي لمدة طويلة وبمساحات واسعة وخاصة اذا كان الامتياز يشمل البلاد كلها . واجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار تغير الاحوال وتطور التفكير والنضوج القومي بمرور الزمن . ولو فعلت ذلك شركة الزيت الانكليزية الابرانية ( شركة البترول البريطانية حاليا ) لما وقعت بمشاكل مع ايران كانت تيجنها أن خسرت معظم امتيازها هناك وهذه الشركة تمتلك نصف امتياز البترول في الكويت . ويبدو ان شركة نفط العراق قد ادركت هذه الحقيقة فتنازلت حديثا عن مياه اقلية في شمال الخليج العربي وقررت أن تتنازل عن مساحات كبيرة من الاراضي في العراق بمتعد ان فيها بترولاً . تركها للعراق لتستغلها حكومته بنفسها . وهذا هو الاغلب . أو تعرضها الحكومة لامتيازات جديدة بشروط جديدة . ووجود اتفاقيات استغلال بين شركات قوية وحكومة فنزويلا مثلاً لم يمنع الحكومة من اصدار تشريع للمحافظة على ثروتها البترولية مما يؤثر على تلك الشركات وينفذ عليها .

ومع أن مدخر البترول الثابت في فنزويلا هو ( ١٦.٥٠٠ )

مليون برميل . ومخزير البترول الثابت في الكويت نحو أربعة  
اصفاة، فان دخل فنزويلا من البترول عام ١٩٥٧ كان (٨٥٤.٣٨٥,٠٠٠)  
دولار . بينما لم يتجاوز دخل الكويت (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار .  
وكان دخل فنزويلا عام ١٩٥٨ (١,٢٦٧,٥٩٩,٠٠٠) دولار منها ٣٨٩  
مليوناً كدفعات اولى من امتيازات اعطيت في ذلك العام (١) وزاد  
على ذلك ١٧٦,٥ مليوناً ضريبة دخل اضافية . بينما مجبوع دخل  
حكومة الكويت في ذلك العام لم يزد عن (٣٢٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار .  
وان حجز شركة برون لاراض واسعة شاسعة ومناطق مائية  
دون استثمارها لا يمكن أن يدوم ولن يدوم . لأنه لايجيزه تفكير  
الزمن . والمقياس الصحيح يجب أن يكون في أن المنافع التي تنالها  
شركات الامتياز والواجبات الملقاة عليها تجاه الدولة والبلاد التي  
تعمل فيها يجب أن تكون متناسبة . وفي سبيل المصلحة العامة تفرض  
الدول الكبرى في أيام الطوارئ كالحرب مثلاً - ضرائب عالية  
وقيودا كبيرة على رعاياها والشركات المسجلة والعاملة لديها . ولهذا  
فان واجب شركات الاستغلال يقتضيها المساهمة برفاهية الشعب  
الذي تعمل في بلاده . لا أن يكون دخل شركة واحدة تستغل  
احدى خيراته تصاف دخل ذلك الشعب وأن تنسك باراض  
ومناطق مائية واسعة وتضع ذلك الشعب من استغلالها الاستغلال  
التمام فمصلحته وبما يعتقد أن فيه نفعه العام ونفع ذوا ربه .

ومن الخيبي أن التأميم حق من حقوق الدولة . أقرته لجنة  
حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة . في جلستها الثامنة ، حيث  
قررت أن حقوق الشعوب بتقرير مصيرها يجب أن تشمل أيضاً  
السيادة الدائمة على ثروتها الطبيعية ومصادر هذه الثروة ، وأنه

لا يجوز بحال من الأحوال أن يحرم تعميم وسائل عيشه الخاصة  
استناداً إلى أية حقوق قد تدعيها دول أخرى . وقد أقرت الدول  
هذا المبدأ وكذلك كثير من المحاكم في العالم . إلا أنه ما دامت  
الدولة سعيده بإعاقاتها مع شركة الامتياز التي تستغل إحدى  
زواياها الطبيعية ، وما دامت الدولة لا تتضرر بفرض مع الشركة ،  
فالتعميم موهوم خارج عن القصد لا يجب اللجوء اليه . إذ هو  
ضرورة قضائية ينحاز اليها عند استعانة الشعور بنوال حق متساو  
أو متعادل نسبياً للدولة تجاه الشركة ذات الامتياز .

وإن عدم إبقاء حكومة الكويت وشركة نفط الكويت المحدودة  
على جميع شروط عقد الامتياز الأصلي ، وتغير بعضها كإعطاء  
الكويت نصف الأرباح الصافية على الإنتاج بدلاً من الربع ، دليل  
على شعور الشركة بأن عقود الامتياز يجب أن تتغير بتغير الزمن  
لأنها إنما تؤخذ كمدد مؤقتة لا تعرف في بدايتها التغيرات التي  
تحدث أثناء سيرها . وأنه وإن تكن الشركة عندما قبلت فريضة  
ضريبة الدخل على دخلها من بيع البترول الخام إنما أضافت إلى  
امتيازها المناطق المغشورة ومددت الامتياز ١٧ سنة أخرى ، إلا  
أن كل ذلك من الأدلة على أنه لا يمكن استمرار التمسك بحقوق  
بسوجب شروط عقد امتياز عقدت في وقت لم يكن الفريقان المتعاقدان  
فيه مكافئين . وبعد أن حصلت تغييرات في عقود امتياز مماثلة  
وحقوق وواجبات في قضايا مماثلة .

ولهذا فإن عقد الامتياز مع شركة نفط الكويت لا يجب أن  
يكون مانعاً لمن قانون للحفاظ على الثروة البترولية والمعدنية  
في الكويت ولتنازل الشركة عن المياه الإقليمية والمناطق المغشورة والجزر  
وقسم من اليابسة التي لم تستغلها حتى الآن ، وذلك أسوة بما



فعلت شركة نفط العراق . رغم عدم وجود نص في عقدها على وجوب التخلي عن مناطق من التي يشعلها عقد الامتياز . فن مصلحة الشركة وجود ثقة بين الحكومة وبينها والاحترام المتبادل لمصالح الفريقين . وانه وجود استقرار فعلي ونقسي في البلد مانح الامتياز والخاص الشركة لذلك البلد يأتي بالنفع الجزيل للبلد والمشاركة ذاتها بأن واحد .

لقد ذكر ان الشركة دفعت للمقاولين الفرعيين وبعض التجار الموردين من أهل الكويت عام ١٩٥٦ ما يقدر بنحو ٢١ مليون جنيه (١) . واضعف هذا المبلغ في عام ١٩٥٨ . الا ان المقاولين الفرعيين انما اوجدتهم الشركة نفسها واكثرهم من بين موظفيها وعمالها السابقين الذين خدموها في السابق . وقد ذكر ان احدهم كان احلاماً يتقاضى اجرا يوميا مقداره خمسة شللات فأصبح الآن من أكبر المهندسين لراء (٢) . وغاية الشركة الاولى من ايجاد هذه الطبقة هي ان يكون اعتماد هذه الطبقة مع طبقة التجار الموردين الكبار - قائمة ومعتمدا على الشركة . وبذلك تضمن الشركة طبقة غنية في البلاد . استمرار مصالحها مستد الى وجود الشركة في البلاد ورضاء الشركة عنها . وليس هذا هو المطلوب من ارضاء الشعب والبلاد .

ولذلك فان التشريع الجديد المقترح يجب ان يتضمن على ما يأتي :-

- تنازل الشركات عن المناطق التي لم تستغلها لتستفيد منها البلاد اما باستغلالها هي نفسها او بعرضها للشركات مالكة الامتيازات

Wayne Meneau : The Oil Fields p. 226 (١)

Ibid. p. 229 (٢)

بشروط تتساوى مع آخر ما نصت عليه العقود والقوانين الأخيرة . وعدم منح مساحات كبيرة تزيد عن حذر معين للشركات الجديدة ، على أن تتنازل عن أجراء منها بعد فترات من الزمن تعين في القانون .

— لزوم اتفاق شركات الامتياز مبالم يذكر حدثها الأدنى على مدى عدد من السنوات . على عمليات استغلال الامتياز كالبحث والتقيب .

— لزوم ذكر مدة العقد . على أن لا تكون طويلة . وإذا كانت طويلة نسبياً ، فذكر امكانية اعادة النظر فيه في فترات معينة ، وقد نص مثلاً في قانون بترول السودان الأخير . وهو آخر قانون صدر في الشرق . على أن لا تزيد مدة الامتياز عن ثلاثين سنة .

— حق الحكومة بمرافقة علب الشركات . وحفظها بالحصول من الشركات على تقارير فنية كاملة لتأكد من أن الشركات تقوم بواجباتها ولا تصر عملياتها بحصول البترول . التي هي مصدر رزق البلاد الأول .

— وجوب تكرير الشركات نسبة معينة في البلاد من اقتاجها من البترول الخام . وهذا ما فرضه حكومة فنزويلا وتقوم به الشركات العاملة هناك .

— وجوب استغلال الشركات الغازات الطبيعية أو أن تصبح ملكيتها للحكومة إذا لم تستغلها الشركات (١) . لتصرف بها الحكومة إما باستغلالها بنفسها أو بإعطاء امتيازات بها . وذلك لإنشاء صناعات بترولية كيميائية في البلاد . فالغازات الطبيعية

١ - نص في ذلك المادة الخمسة من اللائحة السودانية الجديدة .

ثمينة الى درجة لا تسمح باهتالها أو خسرانها » (١) ومنها يمكن إنشاء صناعات كثيرة ليست أقلها صناعة اللدائن ( البلاستيك ) .  
وتسهيل غاز الميثين وبناء خزانات له كما شرع بذلك في أمريكا . (٢)  
- لزوم حصول الدولة على أجرة على المساحات المشمولة بالامتيازات . وخاصة الغير منقطة . تتزايد مع مرور الوقت ؛  
لفض ان حصول الدولة على حد أدنى لدخل ثابت عن الرقعة المشمولة بالامتياز ولفض ان عدم حجز الشركة اراض لا تحتاج اليها ويمكن للدولة الاستفادة من جعل شركات أخرى أو هيآت تستغلها .

- مشاركة الحكومة برأس مال الشركة عند ظهور البترول بكميات تجارية . وهذا أمر أصبح يفرض ضرورياً ومبدأ نص عليه كثير من اتفاقيات الامتياز المنقودة حديثاً .

- حق الحكومة بالحصول على حصرية دخل تعين الحكومة مقدارها ( وقد أصبح أمبداً الحالي أن لا تقل عن ٦٠ ٪ ) على جميع عمليات البترول من إنتاج وتكرير ونقل وتسويق . وعدم إعفاء الشركات من الضرائب والرسوم الجبركية إلا على آلات معينة ولمدد قصيرة . لأن الإعفاء يحلق كثيراً من المشاكل المالية والفنية .  
اذ يتعذر على الحكومة الفيا . بالمراقبة الدقيقة اللازمة لمعرفة البضائع ولزومها للشركة وكيفية استغلالها . الى جانب كون الإعفاء يعطي شركات الاستغلال حقوقاً تمتاز بها عن حقوق الشركات العادية والافراد . وفيه تجاوز على سلطة الدولة العامة .

(١) تقرير إدارة البترول في بنك سبيلمانهوف الأمريكي كما رويته

Petroleum Week, December 12, 1958.

(٢) Oil and Gas Journal, February 2, 1959, p. 51.

— وجود أعضاء وطنيين في مجلس إدارة الشركات وتوظيف الشركات المواطنين بعليات البترول في جميع الوظائف حتى العليا منها اذا وجد من يصلح لذلك . ولزوم تربية الشركة الموظفين والعاملين الوطنيين وارسالهم الى الجامعات والمعاهد للتخصص بعليات البترول .

— تسوية الخلافات بين الحكومة والشركة أمام محاكم وطنية اذا وجدت محاكم وطنية لها ماض طويل في مثل هذه القضايا . أو أما لجان تسوية في البلاد ثابتة ودائمة .

— حق الدولة بإلغاء العقد في حالات مخالفات الشركة مخالفات كبيرة بعد اخطار الحكومة الشركة بمخالفاتها واعطائها فرصة لاصلاح خطئها .

ويجب أن ينص تشريع فرعي على حقوق للدولة تشبه الحقوق التي جاءت في التعديل الأخير ( الذي وضعت مسودته حكومة فنزويلا أخيراً ) للتشريع الفرعي ( الاصول ) لعام ١٩٥٣ المنحوق بقانون الهابدرو كاربون الفنزويلي (١) وهي نصوص تتعلق بحق الدولة بإسرافه شركات البترول العاملة لديها للتأكد من: المحافظة على قوة المدخر من البترول وعدم تبديدها ، لزوم حصول الشركات على اذن المهندسين الحكوميين لحفر الآبار وعمليات أخرى . لزوم حصول الشركات على اذن المفتشين الرسميين الحكوميين على أية تغييرات في كليات الانتاج وعلى حق الغاز في حقول البترول . توسيع المسافات بين الآبار بحيث لا تقل عن ٦٠٠ متر بين البئر والأخرى . حق الحكومة بأخذ الغاز الفائض . وخاصة بعد أن

أصبح بالإمكان استئجاره ونقله إلى أوروبا كسائل لبيعته هناك  
للاستعمال كثافة حرارية .

ويجب كذلك إصدار تشريع عمالي يؤمن حق موظفي وعمال  
الشركة التوميين ومساوئهم بمطالبهم من الأجانب .

## (٢) (أ) مراقبة الشركات مراقبة فنية . -

أي واجب الكويت فحص نفسها والأعمال القادمة بتفتيشها  
المحافظة على بروتها الطبيعية الأساسية . ولهذا فإن من أولى  
واجباتها إيجاد جهاز مراقبة مؤلف من مهندسين بترول وجيولوجيين  
عرب أشقاء إلى أن تعدد بأسرع ما يمكن مهندسين وجيولوجيين كويتيين .  
وقد شعرت بالحاجة إلى ذلك الدول المجاورة فأكثرت من بعثاتها  
للتخصص في هذه الموضوعات . وأوجبت على الشركات نفسها -  
كما أوجبت حكومة الكويت في اتفاقية ١٩٥١ - لزوم استعانتها  
بعدد من التوميين التخصص بأعمال البترول على حساب الشركات  
- ونقدت تلك الدول ذلك الأمر تنعذرا دقيقا وأخيرا أوجدت إيران  
معهدا للبترول في الجامعة بظهران لأعداد المهندسين .  
كما أوجدت حكومة الجمهورية العربية المتحدة معهدا في السويس  
يتعلم به ويشرف الطلبة بأن واحد . وذلك إلى جانب استعداد  
جامعاتها لتجريب جيولوجيين مع أنها ليست بلدا منتجا للبترول بقدر  
كبير إذا قيس إنتاجها بإنتاج الكويت الضخم . ومن المؤسف أن  
الجامعة الأمريكية في بيروت رغم الطلبات المتكررة من  
مؤولين لم تثنى معهدا للبترول فيها مع أن حكومات الشرق  
الأوسط لا تبخل عليها بالاعانات ، ولم تكن الكويت مثالا إلا من  
أوائل الذين تبرعوا للجامعة المذكورة ومؤسساتها .

ومثل هذا الجهاز الذي يجب أن ينشأ فور تشكيل إدارة أوهياة  
البنزول العامة ولو قبل سن التشريع الذي يتوخى المحافظة على الثروات  
البنزولية والمعدنية ، وأن يوسع فيما بعد . وتكون مهمته مراقبة  
الشركات وخاصة شركة نفط الكويت حاليا مراقبة فنية . ويجب  
أن يقوم فوراً بالمراقبة الفنية على الأمور التي اشرفنا الى لزوم  
النص عليها بالتشريعات المقترحة .

#### ( ب ) محاسبة الشركات واخذ الحق منها كاملاً . -

أظهرنا فيما سبق أن الأصول المتبعة في محاسبة شركة نفط  
الكويت المحدودة ليست أصولاً صحيحة ولا تقبل بها حكومة  
أخرى . فمن غير المعقول أن تكون محاسبو الشركة البريطانيون  
وكلاء الحكومة الكويت في الوقت نفسه وأن يأخذوا كذلك نصف  
أجورهم عن محاسبة الشركة من حكومة الكويت نفسها .

إن مصلحة الكويت نفسها بإيجاد جهاز محاسبة حكومي  
مستقل يكون تابعاً للإدارة أو الهيئة العامة لشؤون البنزول ويتألف  
من محاسبين قانونيين مستقلين من بلاد حيادية كانسويد والنرويج  
أو النمسا والمانيا أو أي بلد آخر لا علاقة لشركات المحاسبين فيه  
بمحاسبة شركات البنزول الكبرى . ويضم الجهاز كوينين وإن لم  
يوجدوا فعرباً من دول شقيقة يتربون على محاسبة شركة نفط  
الكويت وشركي الامتياز الآخرين في المنطقة المحايدة الكويتية  
- السعودية وتقتضي المصلحة العامة إتبعات كويتيين ماهرين  
بأقصى سرعة للتخصص بالمحاسبة القانونية وممارستها للعودة الى  
الكويت لتولي إدارة هذا الجهاز .

وتقتضي مصلحة البلد أيضاً أن تكون دفاتر حسابات شركة

النفط الاساسية في الكويت يسكن لجهاز المحاسبة الحكومي الوصول اليها في أي وقت شاء . لا أن تكون الدفاتر الاصلية في لندن . مع ان عمليات الشركة في الكويت .

وتقضي المصلحة أيضا بعدم اقرار طرق المحاسبة التي تضيع على الكويت كثيرا من حقوقه بأرباح الشركة . فقد تبين في وقت مضى أن الخصيات التي كانت تحبها إحدى شركات الاستغلال في الشرق الاوسط واصول المحاسبة التي كانت تتبعها تلك الشركة وتقرها عليها شركة المحاسبة . كانت تضيع على البلاد التي تعمل فيها تلك الشركة ١٨٪ من اصل ال ٥٠٪ التي تحقق لحكومة ذلك البلد . فكانت الحكومة تتقاضى من أرباح بيع الخام ٣٣٪ والشركة تحصل على حصة الأسد أي ٦٨٪ بدلا من أن تحصل الشركة على ٥٠٪ فقط والحكومة على الخمسين بالمائة الباقية حسب نص قانون ضريبة الدخل .

والحكومة الكويتية هي الحكومة الوحيدة من بين بلدان الشرق العربي الكبرى المنتجة للزيت التي لا تزال تقبل بالخصيات الكبيرة - الخصيات الحافزة وخصيات السوق وسواها - تخصها شركة النفط المشركتين المالكتين لها ويضيع نصفها على الحكومة . وواجب جهاز المحاسبة عدم القبول بهذه الخصيات اسوة بحكومي المملكة العربية السعودية والعراق . والقبول باقرار مضاربات الشركة الفعلية فقط بموجب نصوص قانون ضريبة الدخل .

هذا فيما يتعلق بجهاز مراقبة الشركات فنيا ومحاسبتها اصوليا . أما ما يجب أن تنتهجه الادارة أو الهيئة العامة لشؤون البترول المقترحة من سياسات بترولية أخرى فيتلخص بالامور الآتية :

### علاقات الحكومة بالشركة

ما دامت شركة نفط الكويت مرتبطة بخصوص اتفاقية ١٩٥١ مع حكومة الكويت بأن تحصل على ربح أكبر إذا حصلت على ذلك دولة من دول الشرق الأوسط من شركات تعمل لديها ، فإن من حق حكومة الكويت حالياً أن تطالب شركة نفط الكويت بضريبة دخل تزيد عن الخمسين بالمئة التي تحقق للكويت حالياً إذ أن مبدأ الخامسة حفظت الاتفاقية السعودية مع الشركة اليابانية واتفاقية الكويت نفسها مع الشركة اليابانية التي تالسمتياز المناحق المقصورة التابعة للسلطة المحيدة السعودية الكويتية . ومن حق حكومة الكويت المطالبة بضريبة الدخل على جميع عمليات شركة نفط الكويت من تكرير ونقل وتسويق بالإضافة الى الضريبة على بيع البترول الخام . لأن الشركة حصلت من الكويت على الامتياز بجميع هذه العمليات . والشركة اليابانية قبلت هذا المبدأ وستدفع لحكومة الكويت ضريبة على جميع هذه العمليات .

— لقد أقر مبدأ مشاركة الحكومات الشركات برأس مالها . وهذا المبدأ نص عليه في اتفاقية إيران مع شركة ابني الايطالية واتفاقية إيران مع شركة ستانديرد اويل اديفنا ، حيث تشارك حكومة إيران الشريكتين برأس المال منصفة . وكذلك أقر في أواخر عام ١٩٥٨ في اتفاقية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والشركة الشرقية للبترول التي تساهم فيها شركة ابني الايطالية ، كما نص عليه قانون بترول السودان الجديد رقم ٤٣ لعام ١٩٥٨ الذي ألجأ حصول السودانين على ٣٠٪ من اسهم الشركات التي ستحصل على امتيازات في السودان سواء صدرت تلك الاسهم في السودان أو خارجه (المادة ١٥) . (١) وأقر هذا المبدأ كذلك

(١) انظر أيضاً : Petroleum Week February 2, 1959 p. 50



باتفاقيتي الشركة اليابانية مع حكومتى المملكة العربية السعودية والكويت . حيث تقام الحكومتان ٣٠٪ من رأس مال الشركة عندما يبدأ انتاج البترول بكسبات تجارية . ولهذا فان مسن حق الكويت ان تطالب شركة نفط الكويت المحدودة بحصول الكويت على نصيب في رأس مال الشركة والمشاركة بأرباح الشركة بناءً على ذلك . فكل مادفعتها الشركة ووظيفته في عملية استئجار البترول في الكويت لم يتجاوز (٢٥٠) مليون دولار . وقد قدر ربحها حتى الآن بنحو (٣٥٠٠) مليون دولار . وتقدر ثروتها الصافية بمئذخر البترول النساب الوجود في الكويت بأكثر من ( ٦٠٠٠٠ ) مليون دولار . فمن حق الكويت ان تساهم بهذه الثروة التي أوجدها الله في أرضها بمساهمة برأس مال الشركة والحصول على أرباح أسهمها بالإضافة الى حريية الدخل . وفي هذا عدل وانصاف . ويكفي اشراك ان الكويت مدد لها امتيازها ١٧ سنة اضافية ، فليست امددة كلها ٩٢ سنة حتى عام ٢٠٢٦ وهي المولمدة امتياز بترول بالتاريخ . وأرباح الشركة السنوية تقارب ان لم نزد عن ضمني جميع ما وظيفته الشركة من مال في عملية انتاج البترول في الكويت منذ تاريخ انشائها حتى الآن .

— ونقضي مصلحة الكويت أيضاً مطالبة اشركة بوجود اعضاء كويتيين في مجلس ادارة الشركة أسوة بما نص عليه في الاتفاقية مع اليابانيين وما اتفقت عليه الحكومة العربية السعودية مع شركة الزيت العربية الأمريكية ( ارامكو ) وما اتفقت عليه العراق مع شركات نفط العراق المحدودة . على أن تكون لهؤلاء الاعضاء الكويتيين جميع الحقوق التي لامثالهم من أعضاء مجلس ادارة الشركة .

— ونقضي مصلحة الكويت أيضاً بالتطلب الى الشركة بلزوم

تكريرها في الكويت نسبة من البترول المنتج في اراضيها . اذ أنه لايجوز بطل من الأحوال ان يكرر البترول الكويتي في عدن ، لأنها - برأي الشركة - آمن سياسياً . أو في افكلترا أو سواها من البلدان . وان تحرم من هذه الصناعة وفوائدها وارباحها وضريبة الدخل عليها - الكويت صاحبة البترول ومنتجته . ووجود صناعة تكرير واسعة في الكويت من شأنه أن يوجد أعلا لا بناء الكويت ويسرهم على هذه الصناعة التي من حقهم أن تكون في بلادهم لمادة الحياة الوحيدة ( البترول ) . مع العلم أن التكاليف تكون قليلة او حصل التكرير قرب أماكن الانماج . واليد العاملة هناك رخيصة .

- وتنفي مصلحة الكويت كذلك بسطابة شركة نفط الكويت اما بالاستفادة من الغازات الطبيعية بتسييلها وبيعها في أوروبا ، وبانشاء صناعات بترولية كيميائية منها أو بتسليمها للحكومة الكويتية لتصرف بها كما تشاء بنفسها أو بوساطة المواطنين الكويتيين أو باعطاء امتياز بها لشركات أخرى . فهذه ثروة كبرى تضيع وتحترق بآت ملايين الافداء المكعب يومياً . ومثل هذا الضياع خسارة ثروة ضيعة أوجدت بآت ملايين السنين حراء أن تضيع هباءً منثوراً . في الوقت الذي لا تسح به قوانين الولايات المتحدة الأمريكية في بلادها بضياها وتكون الشركات المفترسة بهذه المادة عرضة للمحاكمة .

- وتنفي مصلحة الكويت أيضاً بتخدها ربع البترول من الشركة بترولاً بينما اذا شاءت حكومة الكويت ذلك . لتعرضه الحكومة للبيع فتجد البترول الكويتي أسواقاً ثابتة وتدخل الكويت في عملية التسويق .

- وواجب الشركة كذلك ، وقد نالت امتيازاً بجميع اراضي

البلاد وجزرها ومياهها الاقليمية ومناطقها المغصورة ، أن تتنازل فوراً للكويت عن الجزر التي لم تعمل فيها على استغلال البترول وعن المياه الاقليمية والمناطق المغصورة ، أسوة بشركات نفط العراق ، لتتمكن حكومة الكويت اما من استغلالها هي أو بالاشتراك مع مواطنيها ، أو بعرضها على شركات امتياز أخرى لتتال منها الكويت منافع جديدة . إذ لا يجوز ان تبقى هذه الأماكن غير مدروسة ولا تعرف الثروات المعدنية الموجودة تحتها ولا تستغل عندما تدعو حاجة الكويت الى استغلالها .

#### النشاط الحكومي . -

عندما منحت حكومة الكويت امتياز استغلال المناطق المغصورة التابعة للمنطقة المحايدة الكويتية - السعودية . كت جريدة « الشعب » الكويتية تقول ان رأس مال الشركة اليابانية التي حصلت على الامتياز هو ٧ ملايين دولار . مع أن ما توظفه حكومة الكويت سنوياً في لندن هو نحو ١٠٠ مليون دولار ، وتساءلت الجريدة لماذا لا يستعمل جزء من هذا المال لاستغلال البترول الموجود تحت المناطق المغصورة وتنشيط ابناء البلاد والحصول على مائة بالمائة من الارباح . وقالت ان يتقدم حكومة الكويت أن تبني معمل تكرير خاماً لها وان تستعمل فيه الغاز الذي تحرقه شركة امتويل وشركة نفط الكويت ، وتبدأ الحكومة بالصناعة البترولية الكيماوية .

ان قول جريدة « الشعب » هذا حق . فلدى الحكومة المال . ومن مصلحتها الدخول هي أو هي وشعبها في أوجه صناعات البترول ، ثروتها الطبيعية الوحيدة .

ف عندما تتخلى الشركة عن مناطق مشسوة بامتيازها الحالي ، يصبح من مصلحة الكويت أن تعمل الحكومة أو الحكومة والشعب

معا في البحث عن البترول واستغلاله • ومن المناسب تشجيع  
الاهالي على انشاء شركة وطنية للحفر تعمل مستقلة ، ويسكن أن  
تعاقد مع شركة النفط على القيام بعمليات حفر لها - فقد تعاقدت  
الشركة مع متعهد أجنبي للقيام بأعمال حفر في حقل الروشتين ولم  
تقم هي نفسها بتلك العملية • وربح الشركة الوطنية من هذه  
العملية مضمون •

ويتنضي على الحكومة مطالبة الشركة بالمحافظة على الغازات  
الطبيعية التي يحرق منها يوميا نحو ٦٠٠ مليون قدم مكعب (١) ،  
وبالاستفادة منها ومشاركة الحكومة الارباح التي تجني من  
استغلالها والافعلى الشركة أن تتخلى عنها لتتفلس الحكومة  
والنعب الكويتي بانشاء صناعات بترولية كصاوية تفيد البلاد  
وتشغل عاها ( وثمةا بعملية سبعة من البيع • وتوفر على الكويت  
عملة سبعة تنفقها بشراء بعض المواد من الخارج التي يسكن  
اتاجها من صناعة الغازات ) أو بمنح امتيازات بها لشركات أخرى  
تربح الكويت من جرائها بدلا من عدم ربحها شيئا حاليا • بل  
بدلا من خسارتها من هذه الثروة التي تضع بلا فائدة •

والكويت لديها الامكانيات للعمل في صناعة البترول • فلديها  
امكانيات العثور على البترول • في بلاد ثبت وجوده فيها بغزارة ،  
وهي مائكة المناطق البرية والمائية ولا تحتاج للحصول على امتياز  
بها • كما أن لديها الامكانيات اأادية لذلك فلا تحتاج الى رأس مال  
أجنبي للاستثمار • شأنها عندما كانت فقيرة أو شأن البلدان الفقيرة  
حاليا • ولما اخيرة الفية فيامكانها أن تستأجرها أي بأن تدخل  
مع شركات أجنبية بعقود لخدمات محدودة للتنقيش والحفر

(١) ان ما يعمل حـ من الغاز الطبيعي هو ٥٠٠ م - بفر تقرير الشركة  
السوي لعام ١٩٥٧ المربوع الى شيخ الكويت ص ١١ •

والإنتاج — كما تفعل حالياً الأرجنتين مثلاً — أو أن تبنيها من رجال العرب الاخصائيين الذين يعمل الكثيرون منهم في العالم العربي كالجمهورية العربية المتحدة وسواها .

وإذا شئت الكويت أن تعرض بعض المناطق التي تتخلل عنها شركة نفط الكويت المحدودة — على شركات جديدة فإن واجبها يقتضيها أن لا تمنح امتيازات على الطريقة القديمة البالية بل أن تعرضها على أسس القانون الذي سنسنته وأن تعرضها على شركات لدول صغيرة محايدة فذلك أسس سياسية واقتصادية إذ لا تكون لها منافع سياسية في الكويت ولا نفوذ حكومي تستطيع بواسطته أن تضغط على الكويت اقتصادياً وسياسياً في حالات الطوارئ .

فلا ترتكب مثلاً غلطي إيران في منحها امتيازات الأول لشركة إيطالية فيها رأس مال حكومي . والثاني لشركة أمريكية في مجلس إدارتها يهود صهيونيون متنفذون .

فشركة انيني الإيطالية التي منحتها إيران امتيازاً عام ١٩٥٧ هي شركة تملكها الدولة الإيطالية . وقد أقرت جامعة الدول العربية مبدأ عدم السماح لشركات بالحصول على امتيازات في البلاد العربية إذا كان في رأس مال تلك الشركات مساهمة حكومية . وسبب ذلك أن الحكومات الأجنبية تبدأ بالتدخل في شؤون البلاد معضبة الامتيازات وتنازع حكوماتها سياسياً وقضائية إذا كانت لها أسهم في رأس مال شركات الامتياز وهذا ما حصل عندما أمم مهندس البترول الإيراني وتدخلت الحكومة البريطانية باغراض يوارجها حاملات البترول الإيراني ومقاطعتها وإقامة دعوى على إيران لدى محكمة العدل الدولية .

وأما شركة انديانا الأمريكية التي منحتها إيران امتيازاً بتاريخ ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٥٨ فإن في مجلس إدارتها أعضاء من عائلة

بلوشتاين (١) اليهودية الصهيونية . وعضو منهم كان ممن احتجوا مع صهيونيين امريكيين آخرين على روسيا - عند زيارة مساعد رئيس وزراء روسيا للولايات المتحدة الامريكية أخيراً مستر ميكويان - لأن روسيا أوقفت هجرة يهودها الى اسرائيل ...

وعائلة بلوشتاين هذه كانت وراء الاتفاق الذي تم مع ايران في محاولة لجعل اسرائيل مركز الصناعة البترولية والصناعات الكيماوية . وربما في وصول البترول الايراني حالياً الى اسرائيل لتكريه هناك ولاستعماله في اسرائيل في حائتي السلم والحرب ضد الدول العربية . فحذير بالكويت العربية أن لا ترتكب مثل هذه الأخطاء .

ويسكن للإدارة أو الهيئة العامة أن تحصل على نسبة الربيع بترولاً عينا بدلاً من النقد ( وثمن هذا الربيع يحسب حالياً قسماً من ضريبة الدخل التي تستحق للحكومة ) وأن تعرض ذلك البترول على الراغبين بالشراء . وبذلك تبدأ الكويت بالدخول الى أسواق البترول وتتعلم اصولها وتحصل لبترولها على أسواق ثابتة ، لها صلة مباشرة بها . وأن سبباً من أسباب فشل صندوق في سياسته البترولية في ايران كان عدم تمكنه من إيجاد اسواق يتصل بها مباشرة لتصرف البترول الايراني .

وللوصول الى هذه الاسواق يقتضي على الحكومة ان تكون لها وسائل نقل سهلة تحصل بترولها الى تلك الاسواق : وهذابتانى بأمريين : الاول إنشاء اسطول حاملات بترول وقد بدأت الكويت سلوك هذا السبيل بتكوين شركة للمناقلات من أهالي الكويت .

(١) تقرير سنوي لـ أوليف اوف اندرياسا السوي لعام ١٩٥٧ وكتاب

Paul H. Giddens - Standard Oil Co. ( Indiana ) .

ثم وافقت مبدئياً لجنة المواصلات بالمجلس الاقتصادي على انشاء شركة ناقلات للبترول العربي . واحالت ذلك الاقتراح الى لجنة خبراء البترول لوضع مشروع الشركة (١) وقد بدأت اللجنة المذكورة اجتماعاتها في القاهرة في ٢٨/٢/١٩٥٩ .

وقد أدركت ايران الخطر الكبير من عدم وجود ناقلات بترول تابعة للدول المنتجة للبترول . بعد تأميم مصدق للبترول الايراني وعدم استطاعته نقله الى اسواق البترول في العالم . فعملت حالياً على بناء اسطول ناقلات بترول اذ أوصت في فرنسا على ناقلتين حمولة كل منهما ٥٣ ألف طن . كما تلقت حمولة من اثنتين بنيتا لها في هولندا حمولة الواحدة منهما ٣٣,٥٠٠ طن وستسلم الثانية في منتصف هذا العام . وهذه الحاملات الاربع هي من أصل اسطول تعمل ايران على بنائه حمولته ٥٠٠,٠٠٠ طن . وقد استأجرت ثل احدى الحاملتين الصغيرتين لمدة خمس سنوات متوالية ، كما استأجرت شركة البترول البريطانية الحاملة الثانية لمدة عشر سنوات متوالية ٠٠٠ (٢) .

ولا شك ان الكويت بالاشتراك مع الدول العربية الاخرى ، ستحذو حذو ايران في هذا السبيل .

والسبيل الآخر لتاكيد الكويت اتصال بترولها الى الاسواق العالمية هو بناء خط أنابيب من الخليج العربي الى البحر الابيض المتوسط . وقد كانت قررت الشركة الانكليزية الايرانية مع نيو جيرزي وسوكوفي مشروع بناء خط كهذا . وانشأت هذه الشركات في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ شركة لبناء هذا الخط تكون مقدرته نقل

(١) جريدة الامرام ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ .

(٢) Petroleum Week, February ١٨, 1959, p. 50.

٥٣٥٠٠٠ برميل يوميا ( ٣٦ مليون طن بالسنة ) يبر منه ٥٠٠ ميل في العراق و ٢٨٠ ميلا في سورية (١) وكان المقصود أن يحصل هذا الخط البترول الايراني الى جانب البترول الكويتي . وقد خشيت حكومة العراق اذ ذلك ان يؤثر مرور هذا البترول عبر اراضيها - على صريف بترولها . فعارضت مرور الخط عبر اراضيها خشية المنافسة وفشى على ذلك المشروع عام ١٩٥٩ .

ولكن المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية الذي اجتمع في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ أمر مشروع العربي السعودي لمد خط الانابيب عربي يملكه وتسيطر عليه جميع الدول المنتجة والتي يمر الخط بها فاستضاف البترول الكويتي الى البحر المتوسط كما يتقل بترول انبادالاخرى المنتجة للبترول حول الخليج العربي . واحل ذلك المشروع بعد ذلك الى لجنة خبراء البترول التابعة للمجلس الاقتصادي لدراس تفصيله . واجتمعت اللجنة في آذار (مارس) من عام ١٩٥٩ في القاهرة لدراسة هذين المشروعين - مشروع الناقلات ومشروع خط الانابيب . والامل ان يوفق العرب الى اخراج الفكرة الى حيز التنفيذ . وخاصة لما فيها من فوائد قومية ، الى جانب كون الانابيب تسترد المال المنفق على انشائها - في فترة لا تزيد عن خمس سنوات . والناقلات كذلك تسترد انشائها بسرعة ، فلما لكون الافراد لحاملات البترول كانوا اس أصبحوا من أغنى أغنياء العالم .

ولا شك أن وجود وسائل نقل ووسائل تسويق للبترول العربي من شأنه أن يضعف ضغط شركات البترول في الشرق الاوسط على الدول المنتجة للبترول .

١ انظر ص ٥٥ الفصل .



وقد كانت تجربة الكويت من أقصى التجارب عندما أغلقت قناة السويس أثناء الاعتداء الفاشم عليها في أواخر عام ١٩٥٦ . إذ قلّ نقل بترولها الى أسواق أوروبا وقلّ دخلها لعدم وجود اقاييب تنقل بترولها من الخليج الى البحر الابيض المتوسط .

ومن جملة واجبات الادارة أو الهيئة العامة لشؤون البترول المقترحة ، فيما يتعلق بنشاطها الداخلي من تشريع بيع لمحال شركات النفط أثناء نقابات أو هيآت لهم تعبير عن آرائهم وتعلن للحكومة أي عين تلحظه الشركات بهم . وبذلك تكون الشركات والحكومة من التعرف على متطلبات الحال وشكاوهم ولا تظل ادارة الشركات بتأي عنهم فيولد لديهم التباعد شعورهم بالغبين والظلم وقد يولد انفجارا . وفي تكوين مثل هذه الهيآت المعترف بها فائدة مشتركة للمحال والشركات والحكومة بأن واحد .

ومن واجبات الادارة أو الهيئة المقترحة أيضا إصدار قانون ضريبة دخل يرفع حصة حكومة الكويت من أرباح شركات البترول اسوة بما فعلته فنزويلا ، ولزوم مطالبة الادارة أو الهيئة الشركات نسبة من دخلها الصافي تزيد عن ٥٠ ٪ من جميع عمليات البترول من إنتاج وتكرير وتسويق وصناعات كيمياوية . وخاصة أن مبدأ الخسین بالمائة تم بعد مقبولا فزادت حصة الكويت والعريضة السعودية الى ما لا يقل عن ٥٧ ٪ من أرباح الشركة اليابانية . وأصبح ما تأخذه فنزويلا من الشركات بعد تعديل قانون ضريبة الدخل فيها - يصل الى ٦٥ ٪ تشاركه ٣٥ ٪ للشركات (١) وربما وصل ٦٦ ٪ إذا بني على أساس ارقام الإنتاج في فنزويلا في عام ١٩٥٧م (٢) .

Warda M. Jaldenski in Petroleum Week - January 30, 1959, p. 14. (١)

Venezuela Up - to - date, February 1959, p. 5. (٢)

وقد كلفت تلك الزيادة بنسبة الضريبة — خمس شركات عاملة في فنزويلا ١٧٦٠٥ مليون دولار ضرائب اضافية عام ١٩٥٨ (١) كما أعلن شاه ايران في مؤتمره الصحفي الشهري في ٢٢/١١/١٩٥٨ بأنه يطالب «مجموعة الشركات» العاملة في ايران بلزوم زيادة حصة ايران من ارباحها وخاصة بعد أن عقد عقود امتيازات مع شركات ايطالية وأمريكية وحصل منها على نسبة أكبر من ٥٠٪ (أي ٧٥٪) وشروطاً أفضل (٢) .

### (٣) تنسيق السياسة البترولية مع البلاد المجاورة .

وستجابه مثل هذه الإدارة أو الهيئة العامة لشؤون البترول امورا عديدة لا تزال معلقة تحتاج الى حل .

فمن جملة المسائل المعلقة — مشاكل الحدود البرية والبحرية مع جيران الكويت لتحديد المناطق المسؤولة بالامتيازات ، ومنها تعيين ملكية الجزر المختلف عليها . وتحديد المناطق المقصورة في الخليج العربي . وهذا الموضوع سيتطلب من ممثلي الكويت الجلوس في مؤتمر مع ممثلي جميع الدول القالسة حول الخليج العربي . ومن الامور التي ستجابه هذه الإدارة أو الهيئة — علاقة الكويت في شؤون البترول مع الدول الأخرى في الشرق الاوسط المنتجة للبترول والتي يمر البترول عبر اراضيها . ووجوب توحيد الكويت سياستها البترولية مع شقيقاتها . فقد اتفقت المراق مع العربية السعودية عام ١٩٥٣ على تبادل المعلومات عن البترول بما فيه صالح البلدين المشترك . وفعلاً استمر تبادل المعلومات منذ

عقد تلك الاتفاقية في الرياض ، رغم كل الظروف • وقد أفاد العراق كما افادت العربية السعودية من ذلك • ولا شك ان الكويت والعربية السعودية كانتا تتبادلان المعلومات عندما منحتا امتيازات استغلال البترول في المنطقة المحايدة السعودية - الكويتية في الاعوام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ، ولكن ذلك كان بحكم المصلحة المشتركة الملحة التي كانت تمس البلدين مباشرة • وما لاشك فيه ان مصلحة الكويت تقضي بالدخول باتفاقية مباشرة مع الدول المنتجة للبترول في الشرق الاوسط لتبادل المعلومات التي تميد جبهة الدول المنتجة تجاه شركات الاستغلال • كما ان دخول الكويت في اتفاقية بترولية عامة توحد الدول بها سياستها البترولية وتوحد بها صفها لمواجهة شركات البترول في الشرق الاوسط سيكون لها افضل النتائج وأعظمها للامة العربية • وان يكن السبل الى انضمام الكويت الى مثل هذه الاتفاقية لن يكون سهلاً نظراً لعلاقة الكويت بالحكومة البريطانية ونظراً لمصالح وعلاقة الحكومة البريطانية بشركة نفط الكويت المحدودة صاحبة امتياز استغلال بترول الكويت • وعلى كل حال فان هذا الموضوع هو أحد الموضوعات الثلاثة التي احيلت الى لجنة خبراء البترول لتبحثها في القاهرة في آذار (مارس) ١٩٥٩ •

## الفصل الثاني عشر

### تخطيط قومي عام

أما وقد جأ الله الكويت بدخل وبيع مع قلة السكان . فإن على الكويت أن تبدأ بمشاريع إنتاجية وتوقف البذخ والتبذير وتعد من استيراد الكماليات . ولدى الكويت كل الامكانيات لذلك ، رغم أن البلاد المستهلكة للبتروول لا تحب أن تصنع البلاد المنتجة وتستهلك في صناعاتها نسبة كبيرة من بتروولها وتستغني عن الاستيراد من تلك البلاد المستهلكة حالياً للبتروول .

فالكويت لا تزال بلا ماء حلو طبيعي للشرب وتكرر ماءها من ماء البحر بأضخم آلة تكرير في العالم . ولا تزال بلا زراعة ، تستورد كل شيء حتى مأكولاتها بالعملة الصعبة من الخارج . ولذلك فإن أول مشروع يجب أن تسعى إليه هو جر الماء الحلو من شط العرب الى الكويت لتروي غلة أبنائها وتعمد الأراضي البور وتنشئ الزراعة فتكتفي ذاتياً مما تحتاج إليه من مأكولات ، وتوقف هذا السيل الدافق من المأكولات المعلبة وسواها ، وينتهي خوفها من أياه الأزمات العالمية وتوقف التصدير إليها .

وبإمكان الكويت كذلك أن تكون من أكبر البلدان الصناعية في العالم ، فالصناعة تحتاج الى أربعة أمور : المال ، ومصدر القوة ، والخبرة الفنية . والمستهلكين .

فالمال في الكويت موجود وفيه الحمد بنسبة أكبر من نسبة وجود المال في أي بلد آخر في الشرق الأوسط . فالمبلغ الذي يوظفه شيخ الكويت في لندن سنوياً يساوي تماماً الميزانية التي قاله مقرر من الاتحاد السوفييتي لاتمام بناء السد العالي في أسوان !! ذلك السد الذي سبقه تصف مياه النيل من الانصباب بدون فائدة في البحر والذي سيؤمن لكل الأجيال المصرية القادمة . وقد ذكرت مجلة « المصور » الصادرة في ١٣ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٥٨ أن الكويت « تسعى وتتفاوض » لنقل أموالها المودعة في بعض البنوك الانكليزية إلى بنوك سويسرية وحجتها في ذلك أن نسبة الفائدة بسويسرا أعلى . فضلاً عن أنها بلاد محايدة لا تتأثر بالفوارق السياسية . ليس الأفضل من هذا وذلك أن يسفل هذا المال في الصناعة في الكويت حيث يأتي لأهل الكويت بحير عظيم ثابت أبدى ؟

وأما مصدر الثروة فوجود في الكويت بكثرة . وبعضه — وهو الغاز الطبيعي الذي تملكه شركة نفط الكويت — يضيع حالياً على انكويت تساعاً أبدياً بلا فائدة .

والبعض الآخر — وهو البترول — تكاليف إنتاجه قليلة . وتبيعه الشركة . ولا تربح منه البلاد إلا من ضريبة على ربح يبعه خاماً . وبعضه يصفى في عدن وبريطانيا وسواها لتحرره الكويت من أرباح تصفيه . فلماذا لا تكون الكويت من أكبر مصدري العالم لبترين طائرات المحركات وديون التثجيم مثلاً ؟ ولماذا لا تكون الكويت من أكبر البلاد المنتجة في العالم للكبريت . والساد الكيماوي . واسود الكربون لصنع طائرات السيارات ، والبالستيك والمواد البترولية الكيماوية وخلاف ذلك من منتجات البترول والغاز الطبيعي ؟

وأما المستهلكون فإن في البلاد العربية عشرات ملايين الأنفس تستورد احتياجاتها من أوروبا وأمريكا وسواهما . والبلاد العربية ستكون خير سوق لانتاج الكويت إذا شئت الكويت نفسها . وأفريقيا والجزء الأوسط والعربي من آسيا ، ستكون كلها أسواقا طبيعية لمنتجات الكويت . وبإمكان الكويت أن تنتج في البداية ما تحتاجه شعوب الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا من مواد أصلية مما يرفع من مستواهم ويؤهلهم لاستهلاك مواد أكثر .

وأما الخبرة الفنية ، ففي العالم العربي بعض منها . وفيه يد عاملة كثيرة تحتاج إلى تخصص ، والبعض الآخر يمكن استجاره إلى أن يتم أعداد الكويتيين لذلك بسرعة . وهنا واجب على حكومة الكويت ورجالها المسؤولين هو أن يوجهوا أبناء الكويت إلى التعليم الفني ويحتوهم عليه .

والأمل كبير في الكويتيين أن ينقظوا إلى هذه الإمكانيات الضخمة لديهم وأن يستعملوها فلا تعود الهزات العالمية وهزات شركات البترول تؤثر في اقتصادهم وأعبائهم إذا شئت الضغط عليهم . وبإمكان الكويت استقلال كل دخل فيما بعد من هذه الصناعات لمصلحة أبنائها وعلى مشاريع في العالم العربي وعلى أعمال عربية إنشائية كنهج إبناء اللاجئين الفلسطينيين لمصلحتهم ومصلحتها ليقوموا لديها بأعمال فنية ولمصلحة الأمة العربية . وعلى كل ما يعود على الكويت والأمة العربية بالخير العيم .

#### تخطيط سياسة خارجية .

الكويت دولة ذات استقلال ذاتي وسيادة داخلية . إلا أنها مرتبطة مع بريطانيا بمعهد ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩ فيما يختص

بملاقاتها بحكومة المملكة المتحدة . وقد كان هذا العهد عندما اعطي - يعتبر سرياً ، الا أنه بعد أن عرف لا يمكن تفسيره بوى تعهد شيخ الكويت إذ ذلك بعدم قبول وكيل أو ممثل لدولة اجنية في الكويت والاراضي التي تثبت لشيخ الكويت بعد ذلك التاريخ الا بموافقة الحكومة البريطانية ، وان لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطي للسكنى أو لأي سبب آخر أي جزء من مملكته لأية حكومة أخرى أو أحد من رعاياها بدون موافقة الحكومة البريطانية . وهذا العهد من جانب شيخ الكويت لم يحدد سلطة شيخ الكويت وورثته الداخلية والخارجية الا بما نص عليه ملاحظة .

وهذا العهد أعطي بظروف لم يكن الشيخ فيها فريقاً متكافئاً مع الحكومة البريطانية . وقد تغير التفكير كما تغيرت الظروف الحالية عما كانت عليه عند اعطاء هذا العهد . وبريطانيا أقرت ذلك ضمناً بتنازلها حديثاً للكويت عن ادارة البريد فيها التي كانت تديرها هي بموجب تعهد الشيخ المؤرخ ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٠٤ . وبناء على كل ذلك فإن الرأي هو أن العهد الاصلي عام ١٨٩٩ لم يعد ذا موضوع حالياً .

وعلى كل حال فليس نستند البريطاني في الكويت - بموجب العهد - أن يتدخل في شؤون الامارة الداخلية ، ولا الخارجية كذلك الا بكونه مستشاراً لشيخ الكويت في الامور التي ترك الشيخ للحكومة البريطانية حق اعطاء موافقتها المسبقة عليها ، وتنحصر (١) بقبول المثلثين الاجانب في الكويت و (٢) بالتنازل بأي شكل عن اجزاء من الامارة .

ولهذا فإن لشيخ الكويت أن يتعاقد مع أية دولة عربية فيما

لا يدخل في هذين الأمرين وما لا يدخل في أمر اعطاء الامتيازات داخل الامارة لم يخص لم تعينه الحكومة البريطانية لأن بذلك تمهد آخر عام ١٩١٣ . هذا اذا اريد المحافظة على تعهدات شيخ الكويت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مع الحكومة البريطانية . ومع ذلك فهناك سابقة حصلت بتاريخ ٧ شعبان ١٣٧٧ (٢٥ شباط / فبراير ١٩٥٨) بالتفاوضة بين شيخ البحرين (وهو مقيد بتعهدات أقوى من تعهدات شيخ الكويت) والحكومة العربية السعودية فيما يتعلق بالحدود البحرية بين بلديهما والمنطقة البحرية المشتركة، التي يعتبر أن شيخ البحرين تنازل عن حقه المدعى بها بسوجب الاتفاقية التي عقدت بين الشيخ والحكومة العربية السعودية .  
 وهناك سابقة شبيهة بذلك نوعاً ما من شيخ الكويت بالذات، فقد قاموا وحده شركة (جالف) - وهي ذات رعية أمريكية - بشأن اعطائها امتيازاً بترولياً في الكويت وذلك في العقد الثاني والثالث من القرن العشرين . ولم تستطع الحكومة البريطانية منعه من المفاوضة . وكما احتجت به الحكومة البريطانية هو ادعاؤها لوزارة الخارجية الأمريكية أن الشيخ نفسه لم يكن راغباً باعطاء الامتياز لتلك الشركة . ثم احتجاج الحكومة البريطانية بعد ظهور هذه صحة ادعائها السابق - بتعهد الشيخ عام ١٩١٣ (١) بأن لا يمنح أي امتياز لأي آخر عدا ذلك الذي تعينه الحكومة البريطانية .  
 انه من الطبيعي أن الكويت الصغيرة مع قلة سكانها قد تكون عرضة لضغط الحكومة البريطانية اذا شرعبت الحكومة البريطانية أن مصالحها النفطية مهددة (٢) . إلا أن حق الكويت الطبيعي

U.S. Senate, International Petroleum Cartel, p. 156 and (١)  
 Shvachin, The Middle East, Oil and the Great Powers, pp. 385 - 7.

٢. انظر بين ١٤ - ١٦ ايلول .



والقانوني بسيادتها ومؤازرة تنفيذاتها العربيات من شأنه أن يخفف  
هذا الضغط .

ولا شك أن الرغبة الملحة من حكومة الكويت : بمؤازرة  
شعب الكويت . للانضمام الى كثير من أوجه نشاط جامعة الدول  
العربية . تستلزم قبول ذلك وإقراره لمصلحة الكويت كجزء لا يتجزأ  
من العالم العربي وشعب الكويت كجزء لا يتجزأ من الأمة العربية .  
ولذلك دعت الجامعة العربية امانة الكويت (واماراتي البحرين وقطر)  
للاشتراك في اجتماعات المجلس الاقتصادي العربي الذي انعقد في  
كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ . ولذلك تمت الموافقة بالاجماع في  
٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٩ في الجلسة الختامية لمجلس الجامعة العربية ،  
على مشروع البروتوكول المقترح الحاقه بمعاهدة الدفاع المشترك  
والتعاون الاقتصادي . لاسباع كيان دائمي على المجلس الاقتصادي .  
وذلك لتكوين البلاد العربية جميعها ( ومنها الكويت ) لتصبح  
أعضاء فيه ونساهم في أعماله (١) تتيق نشاطها الاقتصادي .

والكويت . على ما يبدو ، مخلصه باتجاهها نحو استقلالها  
بسياستها الخارجية . فقد صرح في القاهرة الشيخ عبد الله المبارك  
الصباح نائب حاكم الكويت وقائد القوات المسلحة فيها . في ابول  
(سبتمبر) ١٩٥٨ بأن الكويت قررت أن تنضم الى عضوية الجامعة  
العربية ! وان تساهم في مشروع مؤسسة التنمية الاقتصادية  
العربية لتحويل المشروعات الإنتاجية في الدول العربية . كما كان  
صرح قبل ذلك . أي في آب (أغسطس) ١٩٥٨ بأن الكويت قررت  
أن تبرولها لن يصل الى اسرائيل . وان اجراءات شديدة اتخذت  
للتأكد من ذلك . وان كل الشركات تنقيد به ، فاذا وجد ان شركة

١) جريدة الاهرام العدد بتاريخ ٢٧ آذار . مارس ١٩٥٩ .

خالفت فسينع عنها بتروول الكويت . وقد هنأت حكومة الكويت حكومة الثورة في العراق : وهنأت جريدتها الرسمية ( الكويت اليوم ) العراقيين على قيام جمهوريتهم : على صفحتها الاولى بأحرف كبيرة . وزار شيخ الكويت حكومة العراق زيارة رسمية في تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٨ . والمفهوم أنه بحث مع الحكومة العراقية مشروع سحب مياه شط العرب الى الكويت . وكذلك انعقد المؤتمر الثالث لمقاطعة اسرائيل في الكويت في تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٨ .

كل هذا التقارب بين شيخ الكويت والدول العربية وجامعة الدول العربية هو برغم سعي الغرب لايجاد التقارب بين شيخ الكويت وشاه ايران بأمل أن تحدد سياستهما الخارجية وخاصة بشؤون البترول . وقد قام أمير الكويت في ٣ آب ( أغسطس ) ١٩٥٨ بزيارة مجاملة للشاه في ايران . ولكن سياسة الكويت بالتقرب من شقيقاتها العربيات لم يمضأ بل استمر على حاله وتضاعف . ولا شك أنه كان لصحافة الكويت الأثر الفعّال في هذا الاتجاه .

ويبدو من كل هذا ان حكومة الكويت تنوي الاستقلال بسياسة الخارجية . وصحافة الكويت كتبت أكثر من مرة أنه يجب إلغاء تعهد شيخ الكويت للحكومة البريطانية بإلغاء كلياً لا تعديله فقط كما كان مقترحاً .

ويبدو كذلك ان الحكومة البريطانية تشعر أنها لا تسكن من الوقوف أمام تيار النفط العربي في الكويت . وطبعي أن كل ما يمسها هو تأمين وصول البترول الكويتي الى بلادها واستمرار شركة النفط باستغلاله . وبما أن الشباب الكويتي خرج للعالم الخارجي وشعر بأنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وبما أن أبواب

الكويت مفتوحة لكل عربي بدون لزوم حصوله على تأشيرة دخول ، وأموال الكويت تغري الشباب العرب لارتداد الرزق فيها ، وبإمكان من شاء من شباب العرب السفر الى الكويت ، وبما أن الحكومة البريطانية تعرف أن دخل الكويت يجب أن ينفق وربما لا ترغب باتفاقه على التصنيع فيها . فانه يبدو أن الحكومة البريطانية تفضل أن تبقى الكويت مستقلة غير موحدة مع سواها لتبقى مقيدة وحدها باتفاقية البترول . ولهذا فان الحكومة البريطانية - على ما يبدو - اذا وجدت أن التيار الجارف لا يسكن الوفوف امامه فانها توافق مرغبة على تحرير الكويت مع ارتباطها معها . بشرط أن تكون مستقلة واستقلالها معسونة وان تصبح عضوة في جامعة الدول العربية . . . وبذلك ينص شبابها عما بأنفسهم وتحفظ الكويت بربانها الاقتصادي مع شركة النفط . وبريطانيا ولا شك حريصة على عدم زج الكويت بإحداث سياسية عربية أو عالمية تحاشية من ضياع الكويت وبرولها منها وهي لا تقوى على خسارته .

وعلى كل حال فسواء رضى اتحاد الكويت الحكومي والشمعي الحكومة البريطانية أم لم يرضها فبطلت به مجبرة . فانه اتحاد صحيح فيه فائدة للكويت التي لا يسكنها أن ترد الاخطار الخارجية عنها الا بتقوية اقتصادها في الداخل وتحريرها اقتصاديا وسياسيا . وشدد عضدها بإخواتها البلدان العربية الشقيقة . وبذلك تضمن رخاءها ورخاء الاجيال القادمة وحفظ كيائها دولة عربية محترمة . والناس على يقين وكلهم ثقة ان الكويت - حكومة وشعبا - تقظة ومدركة لواجبها تجاه نفسها والامة العربية ومتبهة للاخطار التي تهدد ثروتها الطبيعية الاولى وكيانها الحالي والمستقبل ، تلك الاخطار التي لا يسكن تجاهلها .

وما دام دخل الكويت كبيراً وشعبها قليل العدد فاق شركة النفط العاملة فيها لانتطيع الضغط المؤدي حالية اذا ما اتجهت الكويت الاتجاه النافع الصحيح نحو نفسها والامة العربية ، كما كانت عملت شركات أخرى مع حكومات أخرى عندما كانت تلك الحكومات בזومات . اذ قللت انتاجها لتضغط عليها اقتصاديا بأمل أن تجثو الحكومات على ركبتيهما وتقبل بما تفرضه الشركات وحكوماتها . فالكويت ليست بحاجة الى زيادة الانتاج بل الشركة هي الراجعة بذلك وبريطانيا هي التي انضمت اليه . وعلى العكس فربما كانت مصلحة الكويت تقضي اذا جد الجد بالاقبال من الانتاج وعدم حجز قسم من ماله في لندن . بل ابقاء بترولها بخازنه التي أوجدها الله عز وجل في باطن ارضها والحصول على الدخل بالتدريج على مدى سنوات أطول ، وإصدارها تشريعا بذلك .

وان شركة اسفلال تعمل في بلد ما وتصر على مصلحتها دون اعتبار لمصلحة البلد الذي تعمل فيه . وتصر على الحصول من عملياتها في ذلك البلد على دخل يفوق الدخل القومي لذلك البلد . فهي شركة فانها انزمن كثيرا .

والمصلحة الحقيقية لشركة كهذه ومصلحة حكومتها . اذا ارادت تلك الشركة أن يظول بها الوقت في أعمالها في ذلك البلد . هي أن يكون أبناء ذلك البلد راضين عنها ومكتفين .

والبترول سلاح قوي بيد الكويت أسعد انكلترا والعرب أكثر بكثير من اسعاده أهل الكويت أصحابه . والكويت غلة بقوة هذا السلاح وان تمخلى عن خثوفها وعما فيه مصلحتها وفائدتها منه على الوجه الأكمل .

## أهم المراجع العربية

- الكويت زهرة الخليج العربي - الرقيب محمود بهجت - بيروت ١٩٥٦  
أيام الكويت - أحمد الشرباصي - القاهرة ١٩٥٣ .  
سجل الكويت اليوم - حكومة الكويت ١٩٥٦ .  
عمال الكويت من اللؤلؤ الى البرول - أمين عمر الدين - مطبعة حكومه الكويت ١٩٥٨ .  
التغيرات الاجتماعية والعماليه في الكويت - عبد العزيز الترميماني . الكويت ١٩٥٨ .  
« الكويت اليوم » - الجريدة الرسميه للكويت .  
المرس السنوي لإدارة معارف الكويت ١٩٥٧ - ١٩٥٨ . حكومة الكويت .  
المرس السنوي لإدارة الشؤون الاجتماعيه . حكومة الكويت ١٩٥٨ .  
النقطة في الكويت : وصف موجز لأعمال شركة نفط الكويت : شركة نفط الكويت المحدوده . ١٩٥٥ .  
التمارير السنويه المرفوعة من شركة نفط الكويت المحدوده الى سموامير الكويت .  
البتروول في البلاد العربية . - الدكتور محمد جواد العبوسي . القاهرة ١٩٥٦ .  
حرب البترول في الشرق الأوسط . - دكتور راشد البراوي . القاهرة ١٩٥٣ .  
البترول والسياسة العربية . أمين شاكر وأحرار . سلسلة « اخترنا لك »  
رقم ٧ . القاهرة أكتوبر ١٩٥٤  
فضيلة البترول . - يوسف مصطفى الحاروني . مجموعه « أفرا » . القاهرة .  
البترول والاستعمار في الشرق . م . بروكس . تعريب محمود الشنيطي .  
القاهرة . ١٩٥٧ .

- الاقتصاد العربي ، السكان والانتاج ، - برهان الدجاني ، الفصل الرابع :  
البنترول اعداد سهيل ناصر ، بيروت ، بدون تاريخ .
- حقائق وارقام عن سياسة النفط - الدكتور نديم الباجه جي ، بغداد ١٩٥٨ .
- قلب جزيرة العرب - نواد حمزة .
- جزيرة العرب في القرن العشرين ، فصل الكويت ، حافظ وهبة ، القاهرة ١٩٤٦ .
- مجلة « رسالة النفط » ، - شركة نفط الكويت المحدودة .
- مجلة النفط ، لندن .
- مجلة « العربي » تصدر بالكويت .
- مجلات و جرائد عربية .
- الكويت عام ١٨٦٨ - للرحالة الأمريكي ا . لويس ، ترجمة عبد الله ناصر  
المناع ، الكويت ١٩٥٩ .

## أهم المراجع الانكليزية

Dickinson, H.R.P. - Kuwait and Her Neighbours. London, 1956.

Dickinson, H.R.P. - The Arab of the Desert. London, 1949.

Freath, Zahra. - Kuwait was my Home. London, 1956.

Kuwait Oil Co. Ltd. - Oil in Kuwait. London, 1956.

Kuwait Oil Co. Ltd. - Annual Reports to H.H. The Ruler of Kuwait.

Kuwait Oil Co. Ltd. - The Story of Kuwait. London, 1957.

Kuwait Oil Co. Ltd. - Kuwait, Past and Present.

«A Dozen Years of Growth in Kuwait», Petroleum Press Service, February, 1959, p. 60.

«Focus on Kuwait», Arab World, Vol. 10, pp. 6-8, April, 1954.

Lomax, E.L. «Impact of Oil Revenues on Kuwait», World Petroleum, Vol. 27, No. 6, p. 70, June 1956.

Potter, Frank D., «Kingdom of Oil : Kuwait», World Oil, Vol. 134, pp. 232-234 - January 1952.

«Big New Kuwait Field to Flow in 1959», -Petroleum Week, Vol. 6, No. 12, p. 55, March 21, 1958.

O' Connor, Harvey. - «Near East Oil», Monthly Review, January and February, 1959.

Longrigg, S.H. - Oil in the Middle East. London, 1954.

- Shwadrán, B. - *The Middle East, Oil and the Great Powers*. New York. 1955.
- U.S. Senate. - *The International Petroleum Cartel*. Washington. 1952.
- O' Connor, Harvey. - *The Empire of Oil*. New York. 1955.
- Mineau, W. : - *The Go Devils ( The Story of Arabian Oil )*. London. 1958.
- Owen, R. - *The Golden Bubble*. London. 1957.
- Rihani, A.-Ibn Sa'oud of Arabia. Chap. IX. London. 1928.
- British Petroleum Co. Ltd. *Annual Reports*.
- Iraq Petroleum Co. Ltd. - *Handbook of the Territories Which Form the Theatre of Operations of the I.P.C. Ltd.* London. 1948.
- Mikesell, R.F. and Chenery, H.B. - *Arabian Oil*, Chapel Hill, 1949.
- Hoskins, H.L.-*The Middle East, Problem Area in World Politics*. New York. 1956.
- Cooke, H.V. - *Challenge and Response in the Middle East*. New York. 1952.
- Kirk, G. - *The Middle East in the War*. London. 1952.
- Aitchison, C.U. - *Collection of Treaties, etc.* ( 1933, 5th ed. ), Vol. 11.
- Hurewitz, J.C. - *Diplomacy in the Near and Middle East*. Princeton. 1956.
- The Persian Gulf Gazette*, H.M.'s Stationery Office, London.
- World Petroleum Report*, 1958. Mona Palmer Publishing Co. Inc. Petroleum Press Service. London.



The Oil and Gas Journal. Tulsa.

The Oil and Gas Journal. - Petroleum Panorama. 100 Years of Oil.

Petroleum Week, A McGraw-Hill Publication, New York.

Platt's Oilgram, New York.

The Oil Forum.

Petroleum Times.

Venezuela Up-to-date - Venezuela Embassy in Washington.

The Financial Times, London.

The Economist, London.

Fanning, L.M. - The Shift of World Petroleum Power Away from the U.S.A. - A Gulf Publication. - Pittsburgh. 1958.

Booth, S.J. - Petroleum Legislation. London. 1958.

Loudon, J.H. - The Importance of Oil to Western Europe. - A Shell Publication. London. 1958.

Gluss, G.P. & Page, J.M.D. - The World Energy Outlook, 1955-1975. - A Shell Publication. London. 1956.

Skinner, W.E. - Oil and Petroleum Year Book, 1958. London.

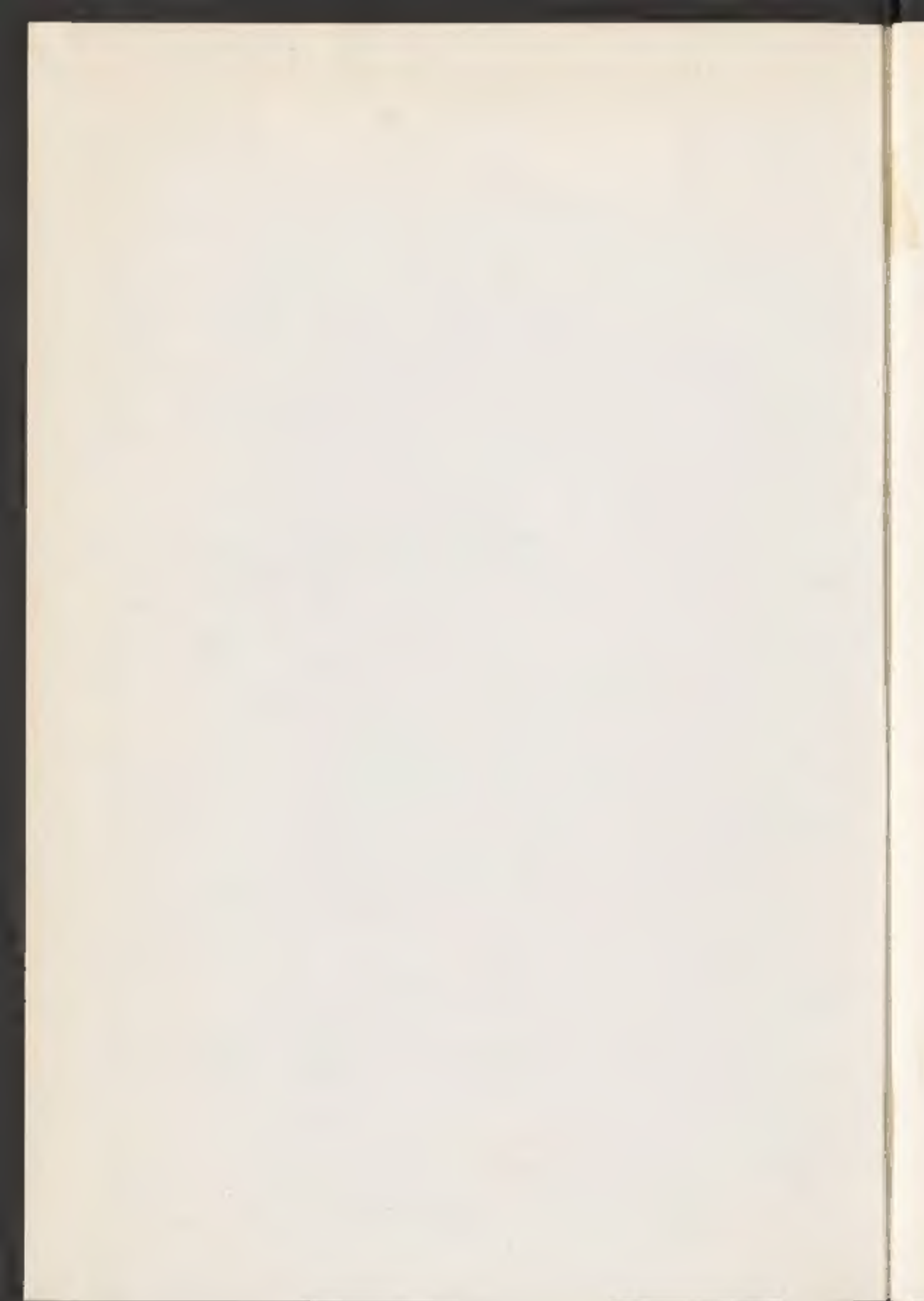
Sell ( Editor ). - Competitive Aspects of Oil Operations. The Institute of Petroleum. London. 1958.

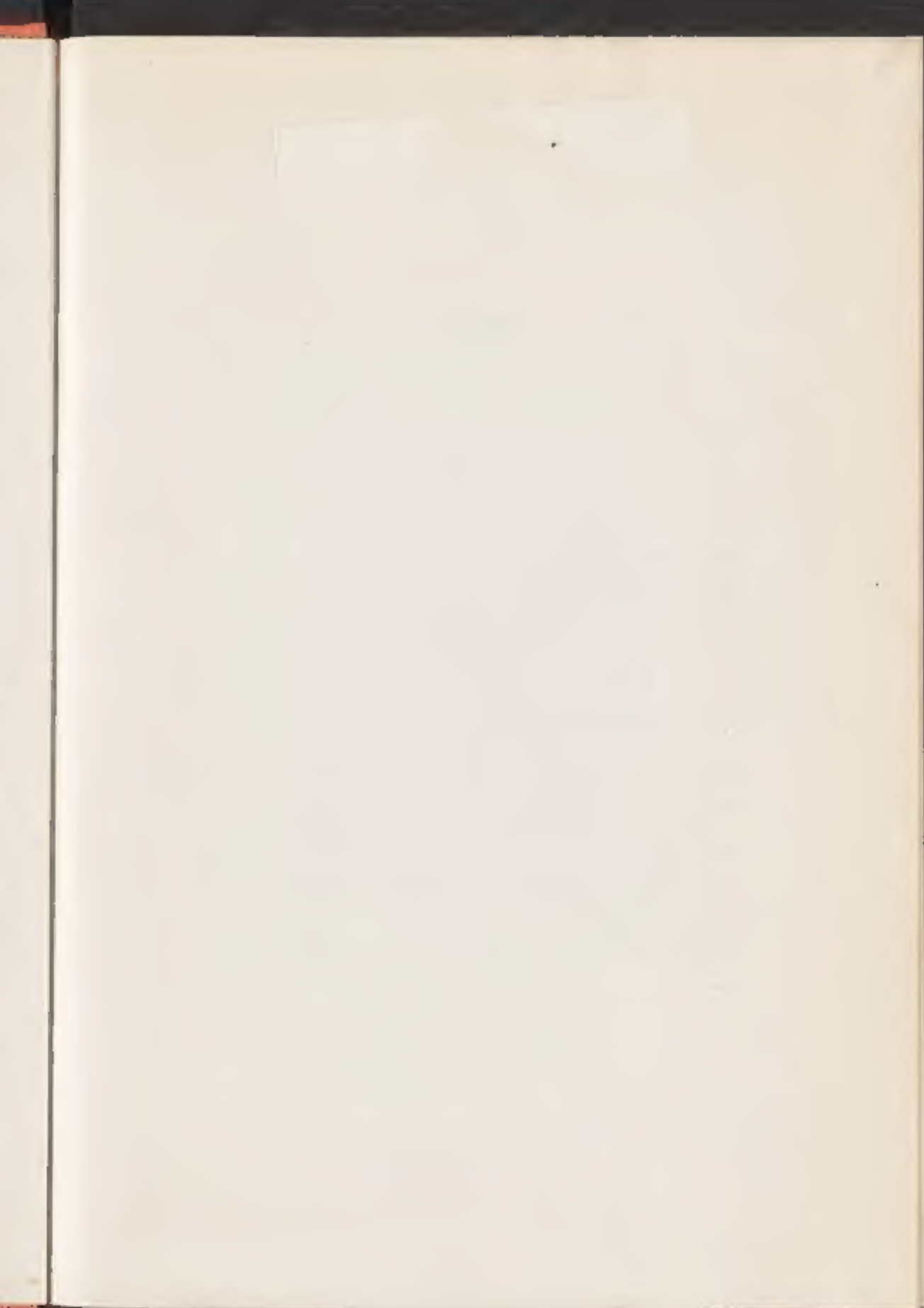
Nutting, A. - I Saw For Myself. Chaps. 9 & 10. London, 1958.

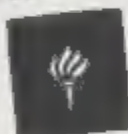
# فهرست

## صفحة

٥	المقدمة
٧	الفصل الأول : لهب فوق الكويت
١٠	الفصل الثاني : لحظة تاريخية
١٧	الفصل الثالث : معاومات الامتياز
٣٠	الفصل الرابع : مراحل تاريخ السرد
٣٣	الفصل الخامس : عمليات شركة النفط
٤١	الفصل السادس : توريد السرد
٥٣	الفصل السابع : موقوفات وعمال الشركة
٥٧	الفصل الثامن : حبل دفاق
٧٥	الفصل التاسع : ازدهار الكويت
٨١	الفصل العاشر : هل السرد نعمه
٩٧	الفصل الحادي عشر : مخطيطة سياسة صحبة
١٢٢	الفصل الثاني عشر : مخطيطة قومي عام
١٣١	أهم المراجع







**Elmer Holmes  
Bobst Library**

**New York  
University**



HD  
9576  
.K82  
S5  
v.1  
c.1